

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



الموضوع :

أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي
دراسة حالة الدول العربية خلال الفترة 1998-2009

مذكرة مقدمه ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت إشراف الأستاذ:
دبوش عبد القادر

من إعداد :
- شيخ الهام
- صجلي سامية

السنة الجامعية: 2011-2012

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال
قائمة الجداول
المقدمة

أ- ث

	الفصل الأول : القطاع المصرفي و تطوره
02	تمهيد.....
03	I - مفهوم القطاع المالي ومحدداته
03	I-1 مفهوم القطاع المالي و تطوره.....
03	I-1-1 مفهوم القطاع المالي و أهميته
06	I-1-2 مفهوم تطور القطاع المالي و أهميته
07	I-2-1 محددات تطور القطاع المالي
07	I-2-1 الهيئات القانونية و الاقتصادية
11	I-2-2 المحددات السياسية
11	I-2-3 المحددات الاقتصادية
12	I-2-4 المحددات الهيكلية
13	I-3 التحرير المالي.....
13	I-3-1 مفهوم التحرير المالي
14	I-3-2 إيجابيات التحرير المالي
16	I-3-3 سلبيات التحرير المالي.....
18	II - مفهوم تطور القطاع المصرفي و دوره في الوساطة المالية.....
18	II-1 مفهوم تطور القطاع المصرفي و مؤشرات قياسه.....
18	II-1-1 مفهوم تطور القطاع المصرفي.....
18	II-1-2 مؤشرات تطور القطاع المصرفي.....
20	II-2 دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية.....
21	II-2-1 تطور الوساطة المالية و تعريفها.....
22	II-2-2 أطراف الوساطة المالية و أهميتها.....
23	III - نظرية التحرير المصرفي.....
23	III-1 مفهوم التحرير المصرفي و دوافعه.....
23	III-1-1 مفهوم التحرير المصرفي.....
26	III-1-2 دوافع التحرير المصرفي.....
27	III-2 خطوات التحرير المصرفي و أهدافه.....
27	III-2-1 خطوات التحرير المصرفي.....
30	III-2-2 أهداف التحرير المصرفي.....
30	III-3 شروط نجاح التحرير المصرفي و مزاياه.....
30	III-3-1 شروط نجاح التحرير المصرفي.....
33	III-3-2 مزايا التحرير المصرفي
34	الخلاصة.....
	الفصل الثاني : النمو الاقتصادي : مفهوم ونظريات
36	تمهيد.....
37	I- مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية
37	I-1- النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

37	1-1-I مفهوم التنمية الاقتصادية.....
38	2-1-I مفهوم النمو الاقتصادي.....
38	3-1-I التفرقة بين مصطلحا النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.....
39	2-I أهمية النمو الاقتصادي وأهميته.....
39	1-2-I أهمية النمو الاقتصادي
39	2-2-I مصادر النمو الاقتصادي
40	3-I مقاييس النمو الاقتصادي
40	1-3-I - معايير الدخل.....
42	2-3-I - المعايير الاجتماعية.....
42	3-3-I - المعايير الهيكلية.....
43	II - نظريات النمو الاقتصادي قبل Solow
43	1-II - النظرية الكلاسيكية للنمو.....
43	1-1-II - تحليل Smith
44	2-1-II - تحليل David Ricard
45	3-1-II - تحلي Tomasse Malts
46	2-I - نظرية Schampeter نظرية.....
48	3-II - تحليل Harrod - Domar
49	III - نظريات النمو بعد Solow
49	1-III - نموذج Solow
51	2- III - نظرية النمو الحديثة.....
54	الخلاصة.....

الفصل الثالث : تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي

56	تمهيد.....
57	I - تطور الأدبيات المنظرة للعلاقة بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي.....
57	1-I الدراسات التاريخية للعلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.....
59	2-I المدرسة الهيكلية للتمويل.....
59	1-2-I خلفية تاريخية للمدرسة الهيكلية.....
62	2-2-I - خلفية نظرية
64	3-I فرضيات الكبح المالي.....
68	4-I مدرسة نماذج النمو الداخلي.....
70	II-دراسة نظرية تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي
71	1-II نموذج Pagano 1993
71	1-1-II تسهيل تخصيص الادخار للمؤسسات.....
72	2-1-II تحسين توزيع رأس المال.....
72	3-1-II التأثير على معدل الادخار الخاص.....
72	2-II نموذج Ross Lovine 1997.....
73	1-2-II تسهيل تسيير المخاطر.....
75	2-2-II توفير المعلومات للمستثمرين وتخصيص الموارد.....
76	3-2-II رصد و متابعة عمل المسيرين و الشركات.....
78	4-2-II تعبئة المدخرات.....
79	5-2-II تسهيل المبادلات.....

80 III تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي -دراسة واقعية
80 King and Levine 1995 دراسة 1-III
82 1-1-III التطور المالي و مصادر النمو
85 2-1-III نتائج الدراسة
88 Sylviance Gullaumont et kang K دراسة 2-III
88 1-2-III معادلة النموذج
89 2-2-III التقدير القياسي
90 3-2-III نتائج التقدير
93 الخلاصة
	الفصل الرابع : تأثير تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1998-2009) .
95 تمهيد
96 I تطور أداء القطاع المصرفي في الدول العربية
96 I-1 تطور هيكل القطاع المصرفي
99 I-2 تطور الموجودات المصرفية و الودائع المصرفية
99 I-2-1 الموجودات المصرفية
101 I-2-2 الودائع المصرفية
102 I-3 تطور نشاط الإقراض
104 II إصلاحات القطاع المصرفي في الدول العربية
104 II-1 تحرير القطاع المصرفي من الكبح المالي
104 II-1-1 تحرير أسعار الفائدة
105 II-2-1 إزالة القيود على الائتمان
106 II-2-2 تطوير إدارة و استقلالية السياسة النقدية
106 II-2-1 نظام الاحتياطي الإلزامي
107 II-2-2 تعديل قانون البنك المركزي
107 II-3 تطور النظم الرقابية والإطار التنظيمي للقطاع المصرفي
107 II-3-1 النظم الرقابية في الدول العربية
108 II-3-2 تنظيم النشاطات المسموحة للمصارف التجارية ممارستها
108 II-4-1 تطوير البنية الأساسية وشفافية القطاع المصرفي
109 II-4-1 نظم الدفع والتسوية
110 II-4-2 مكاتب الاستعلام عن الائتمان المصرفي
112 II-4-3 نظم تأمين الودائع
113 II-4-4 الالتزام بالمعايير المحاسبية المتبعة على المستوى العالمي
113 II-4-5 الحوكمة في القطاع المصرفي
114 III تطور القطاع المصرفي و علاقته بالنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1998-2009) -دراسة إحصائية -
114 III-1 تعيين نموذج تطور القطاع المصرفي و علاقته بالنمو الاقتصادي
114 III-1-1 تحديد متغيرات النموذج
115 III-1-2 تحديد الشكل الرياضي للنموذج و الطريقة المناسبة للقياس

116	2-III تقدير نموذج تطور القطاع المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الدول العربية.....
116	1-2-III تجميع البيانات.....
116	2-2-III إعداد البيانات.....
116	3-2-III تقدير معلمات النموذج.....
118	3-III تقييم نموذج تطور القطاع المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الدول العربية.....
118	1-3-III تقييم المعادلة السلوكية التي تعتمد مؤشر السيولة المحلية.....
120	2-3-III تقييم المعادلة السلوكية التي تعتمد مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص.....
122 خلاصة
124 الخاتمة
128 قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال و الجداول:

أولاً-قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الدورة الاقتصادية.	05
02	التطور المالي ومصادر القانون خلال الفترة (1965-2004).	09
03	التطور المالي ومصادر القانون في الدول النامية (خلال سنة 2004).	10
04	الوساطة المالية.	23
05	العوامل المحركة لعولمة و تحرير القطاع المصرفي.	26
06	الادخار والاستثمار في ظل فرض قيد مالي.	66
07	هيكل القطاع المصرفي للدول العربية حسب قيمة الموجودات.	73
08	نسبة إجمالي موجودات المصارف العاملة في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي.	97
09	نسبة إجمالي موجودات المصارف العاملة في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي	100

ثانياً-قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معامل الارتباط البسيط بين مؤشرات التطور المالي و معدل نمو الناتج الفردي و الإجمالي(1960-1989).	85

85	معامل الارتباط البسيط بين مؤشرات التطور المالي ومعدل نمو مخزن رأس المال (1960-1989).	02
86	معامل الارتباط البسيط بين مؤشرات التطور المالي و معدل الاستثمار (1960-1980).	03
86	معامل الارتباط البسيط بين مؤشرات التطور المالي و معدل الكفاءة(1960-1989)	04
87	النمو ومؤشرات التطور المالي (1960-1989).	05
90	تعريف المتغيرات المراقبة.	06
91	التطور المالي و النمو الاقتصادي: تقدير مع أثر ثابت (1966-2000).	07
98	هيكل القطاع المصرفي في الدول العربية (الحصة من إجمالي الموجودات).	08
102	تطور الودائع لدى المصارف التجارية العربية .	09
103	القروض و التسهيلات المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية من 2000 إلى 2010.	10
111	الاستعلام الانتمائي في بعض الدول العربية .	11
116	نتائج تقدير نموذج تطور القطاع المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي .	12
118	الارتباطات الجزئية للنموذج المتعلق بجميع الدول.	13
119	الارتباطات الجزئية للنموذج المتعلق بالدول النفطية .	14
119	الارتباطات الجزئية للنموذج المتعلق بالدول الغير نفطية .	15

إن نجاح أي خطة اقتصادية يستوجب أن تكون واضحة منذ البداية في رؤيتها التي تساعد على وضع تصورات لبناء اقتصاد قوي ، قائم على أساس تنويع المصادر و الموارد ، والتي تتيح لمختلف قطاعاته النمو و التكامل ، من أجل تنمية شاملة تواكب العصر ، و تستشرف آفاق المستقبل .

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم و أبرز هذه القطاعات ، إذ أنه العصب المحرك لأي اقتصاد بفعل الوظائف التي يقوم بها ، فمن خلال عمليات الوساطة المالية ، يحث القطاع المصرفي على تجميع الادخار من مختلف المصادر ، وتوجيهها إلى الاستثمارات الأمثل في مختلف القطاعات التي من شأنها إثراء الخطط التنموية وتنويعها وزيادة دورها في بناء الاقتصاد ، ولتعزيز هذا الدور يجب أن يتميز القطاع المصرفي بالاستقرار و الكفاءة العالية والقدرة على التكيف السريع مع مختلف التطورات لمواصلة السير نحو الأهداف المسطرة و المحددة .

ومما لا شك فيه أن مجمل التغيرات و التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة ، قد كان لها تأثير كبير على الأوضاع المالية بشكل عام والمصرفية بشكل خاص ، وفي هذا السياق لا يمكن اعتبار القطاع المالي و المصرفي في معزل عن هذه التحولات ، لاسيما و أن المؤسسات المالية و المصرفية تواجه حاليا مخاطر حادة و معقدة ، بعد أن تزايدت حدة المنافسة في الأسواق الدولية وظهور ما يسمى بعولمة الأسواق المالية و المصرفية ، و باعتبار القطاع المصرفي المحرك الأساسي لمشاريع التنمية و النمو الاقتصادي ، و نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في حشد المدخرات و تمويل الاستثمارات التي من شأنها زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، سعت كل الدول إلى تحديث و تطوير قطاعها المصرفي من خلال زيادة تراكم الأموال لدى هذا القطاع بوتيرة أكبر من التراكم في الأصول غير المالية وزيادة تنويع الأدوات المالية المتداولة ، بالإضافة إلى تنويع المؤسسات المتعاملة ، و زيادة المنافسة بينها من خلال خفض تكاليف المعاملات و المعلومات .

وعلى غرار باقي الدول عملت الدول العربية على بناء و تطوير قطاعها المصرفي من خلال تبنيها لجملة من الإصلاحات المالية و الهيكلية ، للوصول بهذا القطاع إلى مستوى الفعالية و الجدوى في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية و تحقيق النمو الاقتصادي الذي هو معيار لقياس أداء اقتصادياتها .

الإشكالية :

تبعاً للعرض السابق نتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي ؟ و هل ينطبق هذا الأثر على حالة الدول العربية ؟

من هذا التساؤل الرئيسي تنبثق عدة أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي :

1- ما المقصود بتطور القطاع المصرفي ؟

2 - ما الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ؟

3- هل توجد علاقة بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي ؟

4- هل يوجد تأثير لتطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول العربية ؟

فرضيات البحث :

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة ندرج الفرضيات التالية :

1- يتمثل تطور القطاع المصرفي في زيادة التعامل بالوساطة المالية .

2- مفهوم التنمية الاقتصادية أشمل و أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي

3- لا توجد علاقة بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي .

4- لا يوجد تأثير لتطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول العربية .

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في كون أن القطاع المصرفي و تطوره باعتباره إحدى أهم مكونات النشاط الاقتصادي، حيث تشكل عملية تطوره و تنميته مظهرا من مظاهر تقدم الاقتصاديات و اندماجها في الاقتصاد العالمي . ولهذا تبرز أهمية هذا البحث في النقاط التالية :

1- أنه وفي ظل العولمة، أين تتكاثف المبادلات التجارية و المالية الدولية ، و تتكاثر أخطار عدم الاستقرار المالي ، فإن الدول تبحث عن الاستفادة من مكاسب التطور المالي و المصرفي ، و التقليل من تكاليف عدم الاستقرار المالي .

2- ندرة الدراسات المتعلقة بتوضيح العلاقة بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي في الدول العربية .

3- يعتبر هذا الموضوع من اهتمامنا ، خاصة و أنه يندرج ضمن التخصص الذي ندرسه في هذا المستوى .

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى ما يلي :

1- عرض الأدبيات النظرية و التطبيقية المتعلقة بدور النظام المالي في النمو الاقتصادي .

2- عرض وصفي للتطورات المصرفية في الدول العربية .

3- توضيح العلاقة بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي في الدول العربية .

منهج البحث :

في دراستنا لهذا الموضوع ، سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم بواسطة جمع و تلخيص المعلومات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة . كما سوف نعتمد على المنهج الاستقرائي بهدف قياس أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال أساليب القياس الإحصائي .

فترة البحث :

يشمل هذا البحث الفترة الممتدة بين (1998- 2009) . و ترجع أسباب اختيار هذه الفترة إلى توفر البيانات الخاصة بها في الدول العربية محل البحث .

الدراسات السابقة :

حسب إطلاعنا، و في حدود ما توفر لدينا من معلومات و مراجع حول موضوع البحث . نجد أن هناك العديد من الدراسات السابقة و البحوث العلمية التي أنجزت في مختلف الهيئات الأجنبية ، والتي تناولت موضوع تطور القطاع المصرفي و المالي و علاقته بالنمو الاقتصادي . ومنها على سبيل المثال:

1- دراسة موسى فوداح حول(التحرير المالي ،كفاءة النظام المالي و أداء الاقتصاد الكلي : دراسة حالة مصر، لبنان و الأردن)، أطروحة دكتوراه في جامعة Limoges بفرنسا سنة 2007 .

2- دراسة Ban Kosal Minh حول (التطور المالي و النمو الاقتصادي :حالة دول الآسيان و كمبوديا). أطروحة دكتوراه في جامعة lumiere Lyon بفرنسا سنة 2007.

3 - دراسة موسى الرايس (السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي : دراسة حالة بعض الدول الشرق الأوسط). مذكرة ماستر في جامعة Texas A&M بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005 . 4 - دراسة رامي إبراهيم حاجي حول (أثر تحرير القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الأردن) . مذكرة ماجستير، في جامعة الأردن سنة 2005 .

5 - دراسة رمزي فؤاد ميخائيل أبو غزالة حول (أثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الأردن حالة تطبيقية للفترة 1968-1988) . مذكرة ماجستير جامعة الأردن ، سنة 1991.

خطة البحث :

لقد تم تقسم البحث إلى أربعة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول الذي اخترنا له عنوان "القطاع المصرفي و تطوره " ثلاث مباحث. متناولين في المبحث الأول مفهوم القطاع المالي ومحدداته، أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مفهوم تطور القطاع المصرفي مع إبراز دوره في عملية الوساطة المالية، وفي المبحث الثالث عرضنا التحرير المصرفي كأحدى الجوانب المفصلية في سيرورة تطور هذا القطاع.

أما الفصل الثاني من البحث والمعنون بـ " النمو الاقتصادي: مفهوم ونظريات " فنهدف من خلاله إلى إبراز أهم الأدبيات التي تطرقت إلى هذين المفهومين.

والفصل الثالث جاء بعنوان بعنوان "تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي " وقسمناه إلى ثلاث مباحث. حيث عرضنا في المبحث الأول الأدبيات المنظرة للعلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني و الثالث فقد تطرقنا فيهما إلى العلاقة بين هذين المفهومين نظريا وتجريبيا.

و لقد عنونا الفصل الرابع بـ " تأثير تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1998- 2009) ". وقمنا فيه بإجراء دراسة واقعية على العلاقة بين تطور القطاع المصرفي و النمو الإقتصادي في الدول العربية وهذا باستخدام التقنيات الإحصائية المختلفة.

وقد خالصنا في نهاية البحث إلى مجموعة من النتائج أعقبت بمجموعة من التوصيات على أمل أن تجد طريقها إلى التطبيق.

تمهيد :

شهد الربع الأخير من القرن الماضي ، وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في أثارها و توجهاتها المستقبلية ، و بما أن القطاع المصرفي ليس بمعزل عن هذه التطورات فقد شهدت الساحة المصرفية الكثير من المستجدات التي انعكست بدورها على صياغة نظام مصرفي جديد .

فقد شهد القطاع المصرفي في معظم الدول الكثير من التطورات في السنوات الأخيرة ، حيث كان لزيادة حجم القطاع المصرفي و تطوير الخدمات المصرفية سواء من خلال الخدمات المصرفية القائمة أو إدخال خدمات مصرفية جديدة الأثر في زيادة كفاءة وفعالية القطاع المصرفي .

ولإثراء هذا الجانب سنتناول في هذا الفصل مايلي:

- مفهوم القطاع المالي ومحدداته.

- مفهوم تطور القطاع المصرفي و دوره في الوساطة المالية.

- نظرية التحرير المصرفي.

I : مفهوم القطاع المالي و محددهاته

يكتسب القطاع المالي أهميته خاصة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة من حيث دوره في التنمية الاقتصادية و زيادة معدلات النشاط الاقتصادي ، وفيما لاشك فيه أن القطاع المالي يلعب دورا أساسيا في تمويل الاستثمار المباشر و الذي يبني على أساس دراسة السوق ، و الجدوى الاقتصادية ، مما يفرز في بناء الاستثمارات المجدية اقتصاديا ، و في الفترة الأخيرة من القرن الماضي ازداد الاهتمام بالقطاع المالي نتيجة للاعتقاد بأن القطاع المالي يمارس دورا ايجابيا في زيادة الإنتاجية الكلية ، و تراكم رؤوس الأموال.

I-1 - مفهوم القطاع المالي و تطوره

I-1-1- مفهوم القطاع المالي وأهميته:

أولاً : مفهوم القطاع المالي :

يعرف القطاع المالي بأنه القطاع الذي يتم فيه تحويل الأموال بين ذوي الفوائض المالية و ذوي العجز المالي و تشمل كل المتعاملين الرئيسيين وغير الرئيسيين الذين يقدمون خدمات مالية للمستهلكين ، و المؤسسات و المنظمات المالية ، و يقسم هذا القطاع عادة إلى بنوك، أسواق المالية و شركات التأمين ، و المؤسسات غير البنكية¹ . و من شأنه إتاحة السيولة لمحتاجيها اعتماداً على القدرة المالية لذوي الفوائض المالية ، كما يتيح القطاع المالي قنوات لتوزيع المحافظ المرتبطة بالشركات الفردية و المنشآت و الصناعات و القطاعات و البلدان ، و تكون تكاليف إنشاء و ساطة مالية مرتفعة في بعض الدول ، مقارنة بمعاملات الأسهم في اقتصاديات تعتمد على خدمات السيولة ، و تنوع المخاطر ، بصورة رئيسية من خلال الوساطة المالية للبنوك ، و يتسم القطاع المالي الأول بالتمويل المباشر ، بينما الثاني يكون غير مباشر² .

ثانياً : أهمية القطاع المالي :

تتجلى أهمية القطاع المالي في عدة نقاط نذكر منها :³

أ – تجميع الموارد عن طريق حفز و جذب الإذخارات :

إن الفائض المالي لدى الوحدات الاقتصادية و الأفراد يمكن أن تجذبه المؤسسات المالية بواسطة سعر الفائدة على الإبداعات المختلفة ، لدى تلك المؤسسات ، أو بواسطة فوائد معينة أخرى كالتأمينات الإنشائية المختلفة ، أو بواسطة نسبة من الأرباح مما يشجع بالتالي على الادخار .

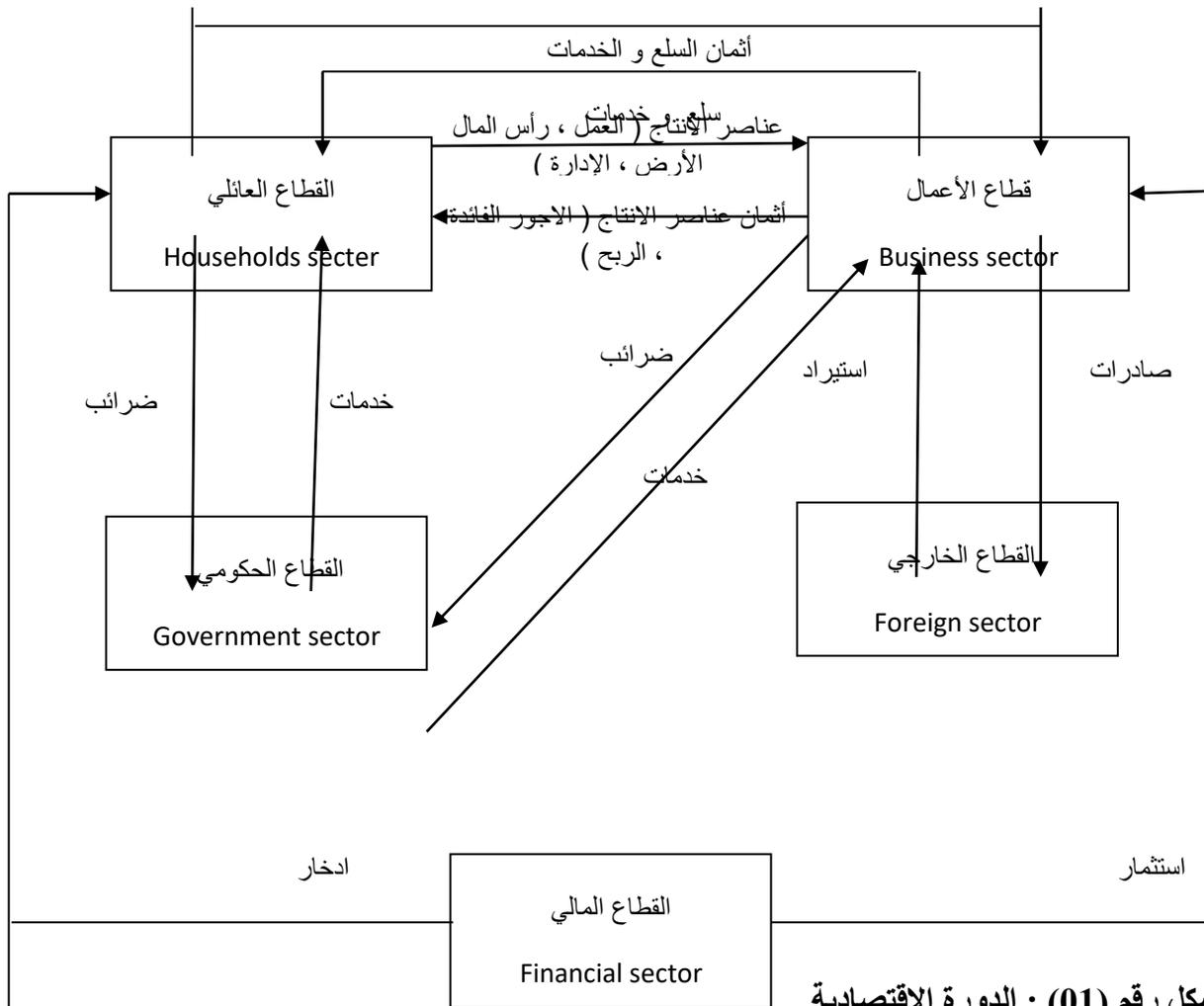
ب – توزيع الموارد للاستغلال الأمثل : و هنا يأتي دور المصارف و المؤسسات المالية لتعمل على ربط حاجة وحدات العجز المالي (المؤسسات الاستثمارية و الأفراد) التي تحتاج للفائض المالي لدى الوحدات التي تمتلك فائض سيولة مالية ، مثل المؤسسات التي تحتاج لزيادة رؤوس أموالها لإنتاج أفضل و أمثل مما يجعلها تطرح سندات أولية ، تقبل وحدات الفائض على شرائها مقابل ربحية معينة و هنا تكون الوساطة المالية ذات دور فعال و مهم في هذه الحالة ، و يشكل هذا استثمار للموارد لرفع مستوى المعيشة ، حيث نلاحظ أنه من خلال تجميع الموارد المالية عن طريق حفز الإذخار ، و توزيعها على استثمارات إنتاجية و مشاريع تعطي دخلاً متزايداً ، فإن ذلك يدعم الثروة المالية ، و الثروة الحقيقية (من سلع و عقارات ... الخ) مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة ، لأن ارتفاع مستوى المعيشة مرتبط ارتباطاً كلياً بالارتفاع الحقيقي للدخل الناتج عن الأرباح التي تحققها المشاريع الإنتاجية .

و الشكل الموالي يوضح الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تحفيز الادخارات من القطاع العائلي ، و تهيئتها لاستغلالها في قطاع الأعمال من خلال الدورة الاقتصادية :

¹ - DRID , **Financial sector développement** , Département of international development, Policy de vision , 2004 p1 .

² - وليد عبد مولا ، دور القطاع التمويلي في التنمية ، مجلة جسر التنمية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، جويلية ، 2009 ، ص 2 .

³ - إبراهيم على ، الحمداني شيرين ، مؤسسات مالية متخصصة ، دار الصفاء للنشر ، الأردن ، 1990 ، ص 35 .



الشكل رقم (01) : الدورة الاقتصادية

المصدر : رامي إبراهيم حاجي، أثر تحرير القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الأردن ، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2005، ص 21

I-1-2 - مفهوم تطور القطاع المالي وأهميته :

أولاً- مفهوم تطور القطاع المالي :

إن مصطلح تطور القطاع المالي لا يملك حتى الآن تعريفاً دقيقاً و محدداً ، و من بين التعاريف التي وردت لهذا المفهوم نجد تعريف Shaw سنة 1973 " تطور القطاع المالي هو تراكم الأصول المالية بوتيرة أسرع من التراكم في الأصول غير المالية " ¹.

أما Levine فقد أعطى تعريفاً آخر للتطور القطاع المالي سنة 2004 ، و هو "يكون هناك تطور في القطاع المالي عندما تقوم الأدوات المالية ، الأسواق و الوساطة المالية بتخفيض و الحد من تكلفة الحصول على المعلومات ، تطبيق العقود و المعاملات " ²

كما أعطى معهد التنمية الدولي سنة 2004 تعريف أكثر شمولاً لتطوير القطاع المالي بنص على أنه " يكون النظام المالي في تطور عندما يكون هناك (أ) تراكم في الأصول المالية (ب) زيادة في تشكيلة الأدوات المالية و زيادة في تنوع المؤسسات المالية (ج) تحسين في الفعالية و المنافسة في القطاع المالي (د) زيادة في التعامل بالخدمات المالية من طرف أفراد المجتمع " ³.

ثانياً : أهمية تطور القطاع المالي :

إن وجود قطاع مالي قوي يخفف من قابلية تأثر الاقتصاد بالعوامل السلبية ، المخاطر و الصدمات الاقتصادية ، حيث أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مصرفي متحرر و متطور هي في الغالب التي استفادت و حققت أداء اقتصادياً أفضل ، كما برهنت هذه التجارب على نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية ، و قدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط سلامة القطاع المالي نظراً لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد ، و تحقيق الاستقرار الكلي المنشود ، و يتطلب تطوير النظام المصرفي ، إيجاد سوق مالية حرة ، و تقليص القيود على حركة رؤوس الأموال و تشجيع المنافسة في تقديم الخدمات المالية و المصرفية و السماح للمصارف الأجنبية بالمشاركة و ضمان استمرار تميز السوق المالية في مجال تقنية المعلومات و العمل لنظام الصرف الشاملة و تنمية القوى البشرية الوطنية ، و الجهود الراهنة لصياغة عدد من التشريعات و الأنظمة لتحسين أداء القطاع المالي يجب أن تستوعب نظام السوق المالية و التأمين و التجارة الإلكترونية و العمل المصرفي الإلكتروني ، و نظام التأجير التمويلي و أنظمة حماية المستهلك ، و ذلك من أجل تحقيق نظام مالي متطور و فعال ، و في هذا الخصوص يبرز دور البنوك المركزية في تحذير نمو الجهاز المصرفي و إعداد السياسات النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي ، و ضمان نمو السيولة المحلية بما يتناسب مع نمو المعروض من السلع و الخدمات و استقرار أسعار الصرف و القوة الشرائية للعملة المحلية ، بالإضافة لذلك فإنه يوجد مجالات موضوعية أخرى للنهوض بالقطاع المالي من خلال

¹ -Kangni Kpodar, **Développement financière, instabilité financière et croissance économique**, Thèse doctorat, Université d Auvergne-Glermont1, France, 2006, p11.

² -Levine Ross, **Finance and growth: Theory and evidance**, Working paper N10766, National Bureau of Economic Research, Combridge, 2004, p4.

³ -DRID, **Op-cit**, p24.

تطوير أعمال البنوك ، و الوساطة المالية و أنظمة الدفع و المعاشات و الادخار التعاقدية ، و تمويل الإسكان ، و سوق الدين الحكومي ، و فيما يتعلق بهذه المجالات يجب أن تستهدف استراتيجيات تطوير القطاع المالي التركيز على : رفع مستوى الوعي بجوانب القوة و الضعف في الأنظمة القائمة ، و تقديم المساعدة لإعادة هيكلة أو خصخصة البنوك التي تملكها الدولة ، و التي تواجه مصاعب أو كلاهما ، و تحويلها إلى نظام الشركات التجارية و تدعيم قدرة الحكومة و البنك المركزي على الإشراف على القطاع المالي ، و المساعدة على إدخال الإصلاحات القانونية و التنظيمية التي تنشئ و تكفل أسواق مالية مستقرة ، و لكن تنافسية و زيادة قدرة بنوك القطاعين الخاص و العام و غيرها من المؤسسات الحالية ، تقديم المساعدة التقنية للتدريب و التنمية المؤسسية ، و تحسين أنظمة تمويل الإسكان ، و تحسين أنظمة المدفوعات ¹.

I-2- محددات تطور القطاع المالي :

هناك حملة من المحددات التي تؤثر على تطور القطاع المالي ، و التي يمكن تقسيمها إلى فئتين أساسيتين :

- الهيئات القانونية و الاقتصادية
- عوامل سياسية و اقتصادية و هيكلية

و فيما يلي نتناول كل فئة بالشرح على حدى :

I-2-1: الهيئات القانونية و الاقتصادية :

للهيئات تصنيفات عديدة من حيث المهام المسندة إليها ، و هي عموماً :

- هيئات قانونية : و هي مسؤولة على وضع النظام القانوني ، تعريف و تطبيق قواعد القانون على وجه الخصوص حقوق الملكية .

- هيئات اقتصادية : و هي مسؤولة عن وضع جملة من القواعد المتعلقة بانتاج و توزيع السلع و الخدمات بما في ذلك ضبط الأسواق .

- هيئات سياسية : تختص بالقواعد الانتخابية و كل ما يتعلق بالنظام السياسي

- هيئات اجتماعية : عادة ما تختص بالقواعد التي تتعلق بالصحة و التعليم و الأمن ، تحدد الهيئات القانونية و الاقتصادية النشاط المالي بصفة خاصة ، إذا أن الأولى تضمن تطبيق القانون أما الثانية فهي تقوم برقابة و ضبط القطاع البنكي .

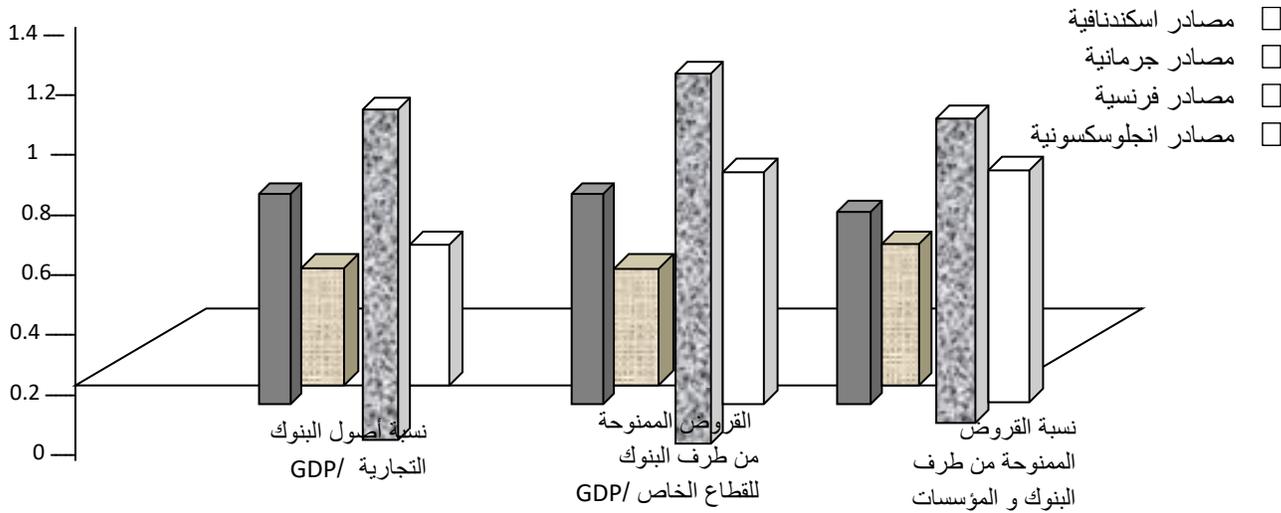
حيث أن حماية حقوق المقرضين و المستثمرين و حقوق الملكية ، تختلف من بلد إلى آخر حسب نوعية الهيئات، و سوف نتعرض إلى نظرية القانون و المالية كإحدى النظريات المتعلقة بتحديد العوامل المتحكمة في تطور القطاع المالي إلى جانب الهيئات القانونية و الاقتصادية .

نظرية القانون و المالية : تفترض هذه النظرية أن لمصادر القانون تأثيرات على مستوى النظام المالي لأن الهيئات القانونية تختلف حسب درجة حماية حقوق الملكية الخاصة .

و من أهم المنادين بهذه النظرية نجد : (La porter ,1996) ، (Shleifer et Vishy,1998)، (Loper de Silanes,1997)، إذ تستند النظرية في بداية الأمر إلى أن أي نظام قانوني يسهل في إجراءات العقود بين المتعاملين الخواص و يحمي حقوق الملكية الخاصة ، و حقوق المستثمرين و المدخرين من شأنه أن يسهل

¹ - رامي إبراهيم حاجي ، أثر تحرير القطاع المالي على النمو الإقتصادي في الأردن ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، 2005 ، ص، ص 35، 36 .

الاستثمار، و يساهم في توسع الأسواق المالية ، هذا من ناحية ، و من ناحية ثانية تفترض هذه النظرية أنه بإمكان مصادر القانون شرح الاختلاف بين الدول فيما يتعلق بحماية حقوق المستثمرين و العقود و مستوى التطور المالي ، إذ تقسم الدول إلى فئتين : الأولى تعتبر القانون المدني مصدرا للقانون ، أما الثانية فتعتمد على القانون العام ، و بسبب هذه التفرقة يعود إلى سهولة تأقلم كل فئة مع التغيرات الاقتصادية ، و خاصة فيما يتعلق بالعقود إذا أن الأنظمة الأكثر تطورا تكون ذات فعالية أكبر لدفع النظام المالي نحو الرقي مقارنة بالأنظمة الجامدة، نشير إلى أن تطور النظام المالي يخلق تعقيدا في التعاملات المالية جراء الابتكارات المالية ، لكن استعمال هذه الوسائل الحديثة المستعملة تستلزم وضعها في إطار القانون قبل تطبيقها ، و من هنا فإن الدول التي لها نظام قانوني مصدره القانون المدني لا يمكنها اجراء أي تعديل في القانون إلا بموجب مصادقة من طرف البرلمان بينما نجد الدول التي تعتمد القانون العام مصدرا أنه يخول للقاضي أن يقر بالتعديل و بالتالي فإن أنظمة مالية متطورة مقارنة بغيرها ¹ . و الشكل الموالي يوضح العلاقة بين مستوى التطور المالي و مصادر القانون في عدد من الدول خلال الفترة 1965 – 2004.



شكل رقم (2) التطور المالي و مصادر القانون خلال الفترة (1965 – 2004)

المصدر : أشواق بن قدور ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

يبين الشكل السابق بشكل واضح المستوى المتوسط للتطور المالي خلال الفترة (1965 – 2004) حسب مصادر القانون لمختلف الدول

و في هذا المصدر تم تمثيل المؤشرات الثلاث المعبرة عن تطور القطاع المصرفي ، و هي نسبت أصول البنوك التجارية إلى الناتج الإجمالي بنسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك (لصالح القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك و المؤسسات المالية (لصالح القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي ² .

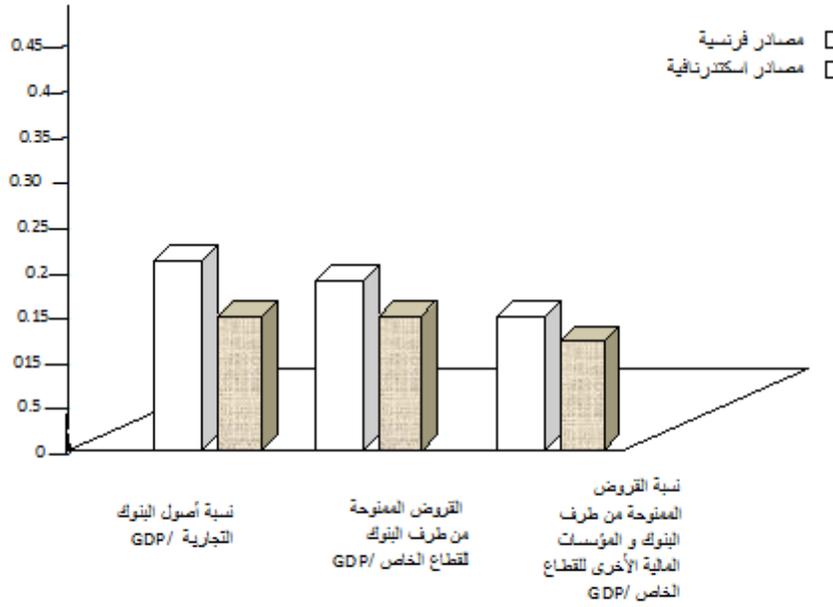
و الملاحظ من خلال الشكل البياني ان الدول التي تعتبر الشريعة الجمرية مصدرا لقوانينها ، لها في المتوسط نظام مالي أكثر تطورا إذا قورنت بباقي الشرائع ، تمثلها الدول التي تقيم على الشريعة الاسكندنافية ، و تليها الدول التي تعتمد على الشريعة الأنجلو سلسونية ، و أخيرا الدول التي تعتمد على الشريعة الفرنسية. و بذلك يكون

¹ - La porta et al, Legal determinants of external finance, The Journal of Finance , N=3, July 1997, p p131 –133.

² - أشواق بن قدور : مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

هذا الوصف منافيا لمحتوى نظرية القانون و المالية ، إذ حسب خذذه النظرية فإن الشريعة الأنجلوسكسونية هي الأكثر ملائمة للتعجل من وتيرة التطور المالي ، و من ثم كان من المفروض أن تكون لمجمع الدول التي تعتمد على الشريعة الأنجلوسكسونية نظاما ماليا أكثر تطورا من غيرها ، غير أنه ما يمكن ملاحظته هو أن غالبية الدول التي لها مصادر أنجلوسكسونية هي دول نامية ، و بالتالي يمكن اعتبار بأنه لا بد من الأخذ بالحسيان الوضع الاقتصادي للدول كي تكون المقارنة سليمة¹.

و بناء على ذلك ، و من خلال التمثيل البياني الموالي ، تأخذ الدول النامية كعينة للدراسة ، و كان الشكل كما يلي :



الشكل رقم (3) : التطور المالي و مصادر القانون في الدول النامية خلال سنة 2004 .

المصدر : أشواق بن قُدور ، نفس المرجع ، ص 35 .

ما يمكن ملاحظته من خلال التمثيل البياني هو أن نظرية القانون و المالية لا تفسر التطور المالي عبر الزمن بين الدول التي لديها مستويات مختلفة لاقتصادياتها ، فهذا ما يبرر اقتصار المقارنة على مجموعة الدول النامية ، فضلا عن ذلك فإن ضمن هذه الفئة نجد مصدرين للقانون : الشريعة الأنجلوسكسونية و الفرنسية .

و ما يمكن ملاحظته من الشكل أن الدول التي لها مصادر قانون انجلوسكسونية لها أنظمة مالية أكثر تطورا من الدول التي لها مصادر قانون فرنسية².

I-2-2- المحددات السياسية :

¹ - Ross Levine, **Financial development and economic growth** , Journal of Economic Literature , vol xxxu, June 1997 , p p 715, 716 .

²- أشواق بن قُدور ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

يتعلق مستوى تطور النظام المالي السياسي الحكومي ، إذ أبرز كل من Robin و salai و Martin (1992) أنه بالإمكان استعمال القطاع المالي كمصدر للتأثير على مستوى الدخل و النمو الاقتصادي ، حيث أنه في اقتصاد دولة ما متميز بالتهرب الضريبي ، بإمكان الحكومة أن تقوم بكبح نظامها المالي من خلال فرض معدل ضريبي عال من أجل رفع إيراداتها ، و بالتالي فإن هذه السياسة تحد من تطور النظام المالي و من جهة أخرى فإن السياسة العمومية من شأنها أن تؤثر على نشاط الوسطاء الماليين ، و نذكر على سبيل المثال أنه هناك بعض الدول تحد من منح القروض بالرهن العقاري حسب pagano و Jappeli (1994) و الهدف من فرض هذه السياسة هو اجبار العائلات على الادخار ، و توجيه القروض نحو الاستثمار في قطاع الصناعة أكثر من الاستثمار في العقار¹

I-2-3 - المحددات الاقتصادية :

من بين أهم المحددات الاقتصادية المؤثرة على تطور القطاع المالي نذكر ما يلي :²

أولاً : النمو الاقتصادي : إن توسع النظام المالي يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي ، إذا أن السلبية بين الظاهرتين تبقى غير مؤكدة ، حيث أنه لتطور النظام المالي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ، و بإمكان هذا الأخير ان يؤثر في التطور المالي ، إذ يبقى الجدول قائماً حول اتجاه السببية بين الظاهرتين .

حسب (1912) Schumpeter ، فإن وجود المؤسسات المالية ضروري من أجل تحقيق التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى النمو أو بمعنى آخر فإنه بإمكان تطور النظام المالي أن يسبب النمو الاقتصادي .

و على العكس من ذلك ، فإن Robinson (1952) بين السببية في الاتجاه المعاكس ، إذ يوضح أن تطور النظام المالي ما هو إلا نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي ، إذ أن زيادة النشاط الاقتصادي ترتبت عنها زيادة في طلب الخدمات المالية ، و بالتالي تكثف النشاط المالي .

من جهة أخرى فإن تسارع النشاط الاقتصادي بإمكانه أن يزيد من احتمال نجاح مشاريع الاستثمار و من ثم ضمان احترام أجل تسديد القروض ، و النتيجة تتمثل في انخفاض الحقوق المشكوك فيها ، و تحسين الوضعية المالية للبنوك .

و حسب (Patrick ,1966) فإن السببية تعود إلى مستوى التطور ، إذ فرق بين خطوتين للتطور الاقتصادي لدولة ما ، في المستوى الأول نجد التطور المالي ، الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي ، و في هذه الحالة نكون بصدد ظاهرة " قيادة التجهيز " حيث أنه يؤدي إلى تحويل الموارد من قطاع تقليدي قليل الانتاج إلى قطاع حديث أكثر فعالية ، و باختيار هذا المستوى ، تتحسن الأسواق المالية ، و تصبح أكثر سيولة ، فينتقل اتجاه السببية ، و تظهر ظاهرة متابعة الطلب أين يتطور النظام المالي بفضل تنامي الطلب على الخدمات المالية من طرف المؤسسات .

إضافة إلى تلك فإن مفكرين آخرين على غرار Greenwood et janovic (1990) تبينوا فكرة السببية في اتجاهين (cansalite a double sems) ، أي بمعنى آخر أكثر النمو الاقتصادي على تطوير النظام المالي متزامن مع أثر تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي ، و قد كانوا قد استندوا في ذلك على نموذج نمو داخلي ، أين يؤدي نمو نشاط الوسطاء الماليين إلى زيادة الناتج المحلي ، الذي بدوره يساعد على توسع نشاط الوسطاء الماليين .

1 - نفس المرجع ، ص ص 35 ، 36 .

2 - Kangni Kpadar ,_op - cit_ , pp 50 – 54 .

و بالرغم من أن الجدل لا يزال قائما حول الفصل في اتجاه السببية بين الظاهرتين إلا أنه في دراستنا هذه فلفي بدراسة السببية في اتجاه ، واحد ، و هذا ما سنتطرق إليه و المتمثل في تأثير تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي .

ثانيا : التضخم : للتضخم أثر سلبي على النظام المالي حيث أن المعدل العالي للتضخم يعد عموما مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي ، و عدم التأكد بشأن مردودية المشاريع الاستثمارية ، مما يؤكد على القطاع المالي و بالأخص في إحدى وظائفه الأساسية المتمثلة في منح القروض بفعالية ، حيث أن معدل التضحية العالي ، بسبب تحقيق معدل مردودية الحقيقي للنقود ، بل تتعدى أيضا إلى تخفيض معدل المردودية الحقيقي للأصول بصفة عامة .

I-2-4- المحددات الهيكلية :

إن العلاقة بين هيكل النظام المالي ، و النمو الاقتصادي تقيم الجدل حول الأنظمة المالية المعتمدة على الأسواق المالية (الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا) و غيرها من الدول التي تعتمد أنظمتها المالية على البنوك (ألمانيا و اليابان) ، و يبقى من الصعب الربط بين هيكل النظام المالي و فعالية الاقتصاد ، و يشير Levine (1997) إلى المشاكل التالية¹ .

أولا : غياب مقياس كمي لهيكل ونشاط النظام المالي من المقارنة صعبة .

ثانيا : بما أن النمو الاقتصادي يتأثر بمتغيرات أخرى يجب اعطاء الأولوية لهذه المتغيرات في الدراسة قبل دراسة العلاقة بين هيكل النظام المالي و النمو الاقتصادي .

أخيرا : بما أن البنوك و البورصة يقدمان خدمات مختلفة ، فيجدر اعتبارهما في الدراسة فنية فهذه العلاقة بين هيكل النظام المالي و النمو الاقتصادي .

I-3- التحريم المالي :

يعتبر التحريم و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي من مظاهر التطورات المالية و كذا من أسبابها ، مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ، و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية .

I-3-1- مفهوم التحريم المالي :

تعتبر العولمة المالية ناتجا أساسيا نواتج التحريم المالي و التحول إلى ما يسمى الانتاج المالي الذي نادي به تدل mckimon و shan سنة 1973 ، اللذين يريان أن التحريم المالي يعتبر أفضل سياسة لتحقيق النمو الاقتصادي لدول النامية ، و ذلك خلال الرفع من معدلات الفائدة التحريم إلى أن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة و التخلي عن سياسة توجيه الإئتمان ، و فتح المجال المعرفي أمام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي و هذا من شأنه أن يؤدي إلى " التعمق المالي " فترتفع كفاءة النظام المالي في جمع الادخار المالي و توجيهه نحو المشاريع المرحة مما يحقق للاقتصاد نمو مرتفعا ، و عليه فإن عملية التحريم المالي تتمثل في إعطاء القطاع المالي الحرية في توزيع و إعادة توزيع و تخصيص الموارد المالية طبق لقانون العرض و الطلب و بالإضافة إلى إلغاء القيود على تخصص الإئتمان المحلي و تحرير معدلات الفائدة ، و إعطاء البنوك و المؤسسات المالية الحرية في إدارة

¹ - أشواق بن قدور ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

أنشطتها المالية بما خلال إلغاء مختلف القيود و الضوابط ، و إلغاء تدخل الدولة في القطاع المالي بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال الحسابات المالية بميزان المدفوعات " 1

و يشمل التحرير المالي نوعين التحرير المالي المحلي و التحرير المالي الخارجي فالأول يتمثل في تحرير معدلات الفائدة و التخلي عن سياسات توجيه الإئتمان و عن الاحتياطي الإيجباري و اعتماد أدوات غير مباشر للسياسة النقدية و تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية ، خصوصة البنوك العمومية ، و فذح النظام المالي أمام المنافسة الخارجية ، أما الثاني فيعني التحرير من الحضر على المعاملات في حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر و العقاري لثروات الشخصية ، في أن تحرير حساب رأس المال يعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات .²

كما يمكن تعريف التحرير المالي بأنه " إلغاء الحضر على المعاملات في حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزات المدفوعات ، و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية ، و تحرير حساب رأس المال ، و من ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ، و يرتبط بقابلية إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي ، و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات " 3.

I-3-2 – إيجابيات التحرير المالي :

من إيجابيات التحرير المالي و منافعه على الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، و على الدول بشكل خاص نذكر ما يلي :

أولاً- ترشيد القرار التمويلي :

أن إضفاء الصبغة العالمية على عمليات التحرير المالي يتيح فرصا كبيرة و متنوعة من المعاملات المالية و المهم في ذلك أنها توفر خيارات و بدائل يمكن المفاضلة فيما بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي كونه يتيح التعامل مع أسواق متنوعة و واسعة النطاق تحقق مزايا كبيرة لطالبي التمويل.

ثانياً- سهولة الوصول إلى مصادر التمويل :

إن التحرر المالي يسمح للدول للوصول إلى الأسواق المالية بسهولة و يسر و الحصول على الأموال لسد فجوة الموارد المحلية ، ففي دول شرق آسيا أدى التدفق المالي الناتج من الأسواق المالية و لغاية حدوث الأزمة الآسيوية (1997) بتعويض نقص الإدخار المحلي و الذي يقارب فيها المعدل المحلي للإدخار 30% .

ثالثاً- الحد من زيادة المديونية :

1 - برودي نعيمة ، بلوبي عبد القادر ، تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين ...؟ ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات المؤسسة ، جامعة بسكرة ، 21 - 22 نوفمبر 2006 ، ص 3

2- رمزي زكي ، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي ، مصر ، 1999 ، ص 73 .

- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001 ، ص 34 .³

4- حسن كريم حمزة ، العولمة المالية و النمو الاقتصادي ، دار صفاء ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص - ص 60 - 62 .

و تحضى البلدان المدينة (أغلبها البلدان النامية) إذ تسمح حركة التدفقات طويلة الأجل بالتنوع و توزيع أفضل للمخاطر من خلال الابتعاد عن التمويل بالقروض المصرفية و التجارية ، و بالتالي الحد من المديونية الخارجية و أعبائها كون تلك المصادر غير منشأة للديون .

رابعاً- تخفيض تكلفة التمويل :

التحرر المالي يعني العمل بآلية السوق ، و إحدى هذه الآليات هي المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين العاملين و أن التنافس بين مصادر التمويل الواسعة و المتنوعة يمنح ميزة خفض تكلفة التمويل للدول المتاحة .

خامساً- نقل التكنولوجيا المتنوعة :

تسمح حركة التدفقات طويلة الأجل باعتباره أحد مجالات التحرر المالي على نقل التكنولوجيا و بأساليب مختلفة و إكتساب الأيدي العاملة المهارات الخبرات الفنون الإدارية و خصوصاً في مجال استحداث خدمات عالية و مصرفية حديثة ، سواء ما يخص نظام المدفوعات أو استخدام النقود الالكترونية و البنوك الالكترونية ، و لتساهم جميعها في عمليات التمويل و تسوية المدفوعات .

سادساً- الوصول إلى أسعار حقيقية :

إن آليات النفاذ إلى التحرير المالي تؤدي إلى الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية ، و هذا يشجع الإدخارات و يوجه مسارها من السوق المالية غير الرسمية إلى السوق الرسمية ، كما تشجع تلك الفائدة المقترضين على الاستثمار في النشاط الإنتاجي و الصناعي في حين تؤدي إجراءات تحرير و تحديث النظام المالي المصحوب ببرامج واسعة للخصوصية إلى خلق بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص ، و كل ذلك يستقطب رؤوس أموال أجنبية و من المقيمين المحليين في الخارج و قد تساهم في الحد من هروب الأموال المحلية .

سابعاً- خفض أسعار الفائدة محلياً :

قد يسمح التحرر المالي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال ، و هذا يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة محلياً مما يشجع المستثمرين على الاقتراض المحلي ، و رفع مستويات الاستثمار و فتح مشاريع جديدة ، و ينعكس كل ذلك على زيادة معدل النمو الاقتصادي .

ثامناً- توزيع الأصول و تقليل المخاطر :

قد يسمح التحرير المالي توزيع الأصول الدولية و حسب نظرية تسيير خوافض البنوك و تنوع مواردها Tobin و Martouitz و التي توضح ان الحصول على حافطة متنوعة من السندات تعد أفضل إستراتيجية للحصول على مردود أعلى مع أقل مخاطر محتملة ، و بالتالي فإن تنوع الأصول الدولية تستجيب لهذا الهدف طبقاً لهذه النظرية ، يضاف إلى ذلك فإن تنوع أصول و اختلاف الموارد المالية العالمية تشكل قفزة نوعية في مجال العمل المصرفي العالمي ، و كان له أثره الايجابي ، بحيث أدى إلى المنافسة بين الدول و المؤسسات المصرفية العالمية المختلفة ، و كل ذلك شجع على تطوير النظام المصرفي و بشكل متسارع ، و توسيع الشبكة المصرفية العالمية و سرعة المبادلات المالية و التجارية .

3-3-3-1 - سلبيات التحرير المالي :

يرى معارضي التحرير المالي أن له سلبيات كثيرة على الاقتصاد المحلي و العالمي منها :¹

أولا-الخطر النظامي :

يحدث عندما يتسبب عجز هيئة عامة او مجموعة من الهيئات المالية بإعلان إفلاسها للهيئات الأخرى ، سواء خلال أثر العدوى أو العجز الحقيقي ، ثم تحدث حالة انقطاع خطيرة في قلب النظام المصرفي المالي و هو مرتبط بـ :

- عملية العدوى من سوق مالي إلى آخر.
- انعدام السيولة .

ثانيا-مخاطر تقلبات الرسا ميل قصيرة الأجل :

أي الاختلالات الناجمة عن تدفقات رأس المال المتجه نحو الاستثمارات في الحافظة المالية مع تلك المتجهة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يتصف الأول بقصر أجله ، و ضخامة ربحيته و تحقيقه الربح السريع، و يحمل درجة تقلب عالية حيث يدخل و يخرج بأمد قصيرة مؤديا إلى كثير من المشاكل ، و خصوصا المتعلقة ب (سعر الصرف، أسعار الأصول ، الاستهلاك ...) و هذا ما أشار إليه تقرير الاستثمار العالمي عام 1998 بأن درجة تقلب الاستثمار الأجنبي غير المباشر تصل إلى 43% في حين لم تصل درجة تقلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من 35% علاوة على تأثر الأول كثيرا بالعوامل النفسية و الشائعات و التصريحات ، و بذلك تتسم قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر بدرجة عالية من الحساسية في الأمل القصير ، و أن حركته السريعة بين الأسواق قد يجعل تلك الأسواق في حالة اختلال مفاجئ .

ثالثا- مخاطر سهولة انتقال الأزمة :

و من المؤخذات على العولمة المالية هو سرعة انتشار الأزمة بين المؤسسات المالية حين وقوعها لأنها تجعل من تلك الأسواق في تعامل و تماثل و تبادل حر .

رابعا- مخاطر هروب الأموال الوطنية :

و بمعنى استخدام جزء هام من المدخرات المحلية خارج حدودها و أشكال استثمارية مختلفة .

خامسا- مخاطر تراكم الأموال :

أدت عولمة المالي إلى زيادة واضحة في تراكم رأس المال في دول متقدمة أو لدى مؤسسات مالية أو لدى أفراد معينين ، أما الدول الفقيرة و التي تميزت بضعف الفعالية الاقتصادية شهدت شحة و هجرة أموالها .

سادسا- مخاطر عولمة المديونية :

لقد عملت البنوك الغربية و بالتعاون مع بيوت السمسرة المختصة إلى تحويل الديون الخارجية للبلدان النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية ، و هي ما يعد من تلك الدول إلى حالة عدم التأكد من ديونها نتيجة التقلبات التي تحدث حتى الأسواق المالية و قد يعرضها ذلك إلى ارتفاع مديونيتها .

¹ - حسن كريم حمزة ، نفس المرجع، ص ص 62 - 64 .

سابعا- مخاطر غسل الأموال :

إن عولمة الاتصالات و التحرر المالي ، و تنوع الأدوات المالية وشبكات الصراف الآلي ، باعتبارها من تقنيات التعامل عن بعد و كذلك استخدام النقود الالكترونية و البنوك الالكترونية و المحمولة ، و كل ذلك لا يسمح يتعصب مصادر الأموال لأنها أصبحت تحمل أرقام سرية و مشفرة ، و بإمكانها المرور يعدد من الإجراءات قبل أن تدخل الدورة الاقتصادية لبلد ما ، و كلها عوامل ساعدت على توسيع أنشطة اقتصادية غير مشروعة و التي تمارس تحت ما يسمى بالاقتصاد الحقيقي ألا و هو غسل الأموال.

II- مفهوم تطور القطاع المصرفي ودوره في الوساطة المالية:

عملت الكثير من الدول على النهوض بقطاعها المصرفي و تطويره وفقا لما يتطلب مساهمته في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال قيامها بتطوير وزيادة الخدمات التي تقدمها .

II-1- مفهوم تطور القطاع المصرفي و مؤشرات قياسه:

II-1-1- مفهوم تطور القطاع المصرفي :

إن مفهوم القطاع المالي هو مفهوم واسع ، يشمل كما ثم التعرض إليه سابقا كافة المؤسسات مجموعة التشريعات التي يعمل في ظلها البنك المركزي و البنوك التجارية و المؤسسات المالية غير البنكية ، و الأسواق المالية بالإضافة إلى التشريعات و القوانين المنظمة لهذه الأنشطة و يقسم القطاع المالي عادة إلى مؤسسات بنكية أسواق مالية و مؤسسات مالية غير بنكية .

يعد تطور القطاع المصرفي باعتباره من أهم مكونات القطاع المالي خصوصا في الدول التي تعتمد على التمويل غير المباشر ، جزءا من تطور القطاع المالي بصفة عامة ، و عليه فإن التعريفات المقدمة حول تطور القطاع المالي يكن أن تؤخذ كتعريفات لتطور القطاع المصرفي .

و عليه يعرف تطور القطاع المصرفي بأنه: " زيادة التعامل في الوساطة المالية البنكية في ظل تخفيض تكاليف المعاملات وسيادة المنافسة " .

II-1-2- مؤشرات تطور القطاع المصرفي :

هناك نوعين من المؤشرات التي عملت من خلالها قياس مدى تطور القطاع المصرفي و تتمثل في :

أولا : مؤشرات قياس حجم الوساطة المالية البنكية :

نذكر منها :¹

أ – الأصول السائلة للنظام المالي (النفوذ القانونية + الحقوق المالية للبنوك و باقي المنشآت المالية) على الناتج المحلي الإجمالي (PIB) أي M3/PIB، و يعبر هذا المؤشر عن التطور المالي ، إذ يقيس الحجم الكلي للقطاع المالي ، و يبين هذا المؤشر فائدة إمكانية التوسع لعدد كبير من الدول ، و يبين أضرار عدم المقدرة على إستحواذ حصة من رأس المال في الاقتصاد ، و عدم انعكاس رصيد الخدمات المالية في الاقتصاد ، و عدم تميز القطاع العام عن القطاع الخاص .

¹ - kangni kpodar, op – cit, pp 87 – 89 .

ب - عائد أصول البنوك التجارية على مجموعة أصولها + مجموع أصول البنك المركزي الدالة على الحصة الخاصة للبنوك التجارية في حصة الادخار (أو نسبة أصول البنوك التجارية من الناتج المحلي الإجمالي) و الفكر القائمة لهذا المؤشر هي أن البنوك التجارية أكثر كفاءة من البنوك المركزية في تحقيق الاستثمارات المربحة، و في إدارة الخطر، و في تعبئة المدخرات و نقطة الضعف في المشر هي أنه لم يأخذ في الحسبان المنشآت غير المصرفية و لا واقع أن القطاع المصرفي يمكنه إقراض الحكومة او المؤسسة العمومية .

ج - القروض الموجهة للقطاع الخاص (من البنوك و المؤسسات غير البنكية) على الناتج المحلي الإجمالي : يقيس أنشطة الوسطاء الماليين من جانب احدى وظائفه الأساسية ، و تركيز الادخار نحو المستثمرين ، و هذا المؤشر عزل القروض الممنوحة للقطاع الخاص عن القروض الممنوحة للقطاع العام و المؤسسات المالية العمومية ، و كذا ديون البنك المركزي ، إذ أن نسبة حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص على PIB تظهر كمؤشر للتطور المالي الأكثر تخصصا و هو يتأثر بالسياسة الاقراضية المدارة او برامج الإعانات الحكومية ، و أحيانا لا يسجل حساب القروض الممنوحة خارج القطاع المصرفي ، أو قروض المؤسسات المدعومة مباشرة للمقترض الأجنبي ، و كثيرا ما يمكن أن يكون المؤشر قريبا من مستوى التطور المالي ، هذا الأخير يتأثر بعيدا عن القطاع المصرفي بالإتفاق مع أنشطة الأسواق المالية ، و هذه الوضعية محتملة الظهور داخل الدول ذات الدخل المرتفع ، و قد لوحظ أن المستوى المرتفع للقروض يستطيع ترجمة ظاهرة القروض البنكية و كذلك مستوى التطور العام للنظام المالي .

و باختصار يمكن تلخيص ثلاث مؤشرات لقياس حجم أنشطة الوسطاء الماليين :

$$أ - \frac{M3}{PIB} \text{ أو } \frac{\text{الاصول السائلة}}{PIB}$$

$$ب - \frac{\text{اصول البنوك التجارية}}{\text{اصول البنوك التجارية} + \text{اصول البنك المركزي}} \text{ أو } \frac{\text{اصول البنوك التجارية}}{PIB}$$

$$ج - \frac{\text{قروض القطاع الخاص}}{PIB}$$

ثانيا- مؤشرات قياس أنشطة الوساطة المالية:

هناك معيارين لقياس فعالية المؤسسات المالية وضعت من قبل (Bach et All,1999) كالآتي:¹

$$أ- \frac{\text{الفائدة المقبوضة} - \text{الفائدة المدفوعة}}{\text{اصول البنوك}} = \text{الهامش الصافي على الفائدة}$$

$$ب- \text{نسبة التكاليف العامة} = \frac{\text{التكاليف العامة}}{\text{اصول البنوك}}$$

و كذلك يوضح الهامش على الفائدة الضعيفة و كذا النظام المالي الفعال لأنه يزود الخدمات المالية بأقل سعر.

اختلاف شبه الفائدة يعود إلى تكلفة أنشطة المؤسسات المالية ، لكن هذا المؤشر يبين المتغيرات المؤثرة من خلال السياسة الحدية لسعر الفائدة ، أو المتغيرات في الحكم الضريبي الذي تخضع له البنوك .

¹ -Beck Thorson et All, A new database on financial development and structure, Working Paper N2146, The World Bank, 1999, p10.

II - 2 - دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية :

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية و تزايد اهميته من يوم لأخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات المعلنة من جهة ، و مع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية ، و في هذه الظروف ما فتئت البنوك تطور من إمكانياتها و وسائل عملها من جمع الأموال من مصادرها المختلفة ، و توجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة لتلعب بذلك دورا مهما في الوساطة المالية بين أصحاب العجز و أصحاب الفوائض المالية .

II - 2 - 1 - تطور الوساطة المالية و تعريفها :

أولا : تطور فكرة الوساطة المالية :

مما لا شك فيه أن البنوك و المؤسسات المختلفة لعبت دورا رياديا في تمويل المؤسسة و الاقتصاد بصفة ، حيث كانت تقوم بجمع المدخرات من الجمهور بسعر فائدة محدد و تقرضها مرة أخرى بسعر فائدة أعلى ، هذا التغطية مصاريف التسيير ، و تحقيق أرباح من وراء ذلك ، و من هنا بدأت فكرة الوساطة المالية بين المدخرات و المستثمرين ، غير أن هذا المفهوم توسع بعد ذلك في اتجاهين ، فالأول أن الوسطاء أصبحوا يستثمرون بالمدخرات المتجمعة لديهم تحت أشكال مختلفة كإجراء المنتجات المالية المتوفرة في الأسواق المالية من أسهم و سندات و غيرها ، و الثاني هو قيام مؤسسات عديدة أخرى بهذه الوظيفة ، حيث تم حصرها في ستة أنواع من المؤسسات البنكية و غير البنكية التي تقوم بالوساطة (البنوك ، صناديق الادخار و الاحتياط ، المؤسسات المالية المتخصصة ، الشركات المالية ، هيئات التوظيف الجماعي ، شركات التأمين إذا لم تبق وظيفة الوساطة المالية من مهمة البنوك و حدها ، كما لم تقتصر هذه الوظيفة على جمع المدخرات و إقراضها للمحتاجين لمصادر التمويل ، بل توسع مفهوم الوساطة في الأنظمة المالية المعاصرة ، ليشمل نشاطات أخرى كإصدار المنتجات المالية و توظيف الفوائض تحت أشكال مختلفة .¹

ثانيا: تعريف الوساطة المالية :

الوساطة المالية هي عملية استحواذ على موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات و المنظمات الحكومية و الأفراد ، و ذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى .²

أو هي : تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشر بين المقرضين و المقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة ، فهي تخلف قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي ، تقوم هذه الهيئات بتعبئة الإذخارات (الفوائض المالية) الخاصة بالأفراد و المؤسسات من جهة القيام بمنح قروض إلى أطراف أخرى ، و بهذه الطريقة ، فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما الحالية أو أهدافها المستقبلية ، فالذين يقدمون الأموال هم أصحاب فائض التمويل ، و الذي يأخذون الأموال هم أصحاب الحاجة إلى

1 - جبار محفوظ ، البورصة و موقعها من سوق العمليات المالية، الجزء الأول ، مطبعة هومة ، 2002 ، ص ص 64 ، 65 .

2 - محمد صالح الحناوي ، السيد عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية ، البورصات و البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 203

التمويل و الوساطة المالية هي الهيئات التي ترتبط بينهما ، فهي تجمع فوائض التمويل من جهة ، و تقدمها في شكل قروض إلى أصحاب العجز المالي .¹

II-2-2- أطراف الوساطة المالية و أهميتها :

أولا : أطراف الوساطة المالية :

يبير وجود الوساطة المالية طرفان أساسيان :²

أ – أصحاب الفائض المالي : و هؤلاء هم أولئك الذين تفوق مداخلهم مجموع النفقات التي يقومون بها ، و تبعا لذلك ، فهم يمثلون الطرف الذي له القدرة على التمويل و الأهداف التي تحركهم هي محاولة البحث عن أفضل التوظيفات لهذه الفوائض .

ب – أصحاب العجز المالي : و هؤلاء ، على عكس الطرف الأول ، يفوق فيض نفقاتهم في العادة مجموع المداخيل التي يحصلون عليها ، و بالتالي يجدون أنفسهم في حاجة مستمرة إلى أموال لتغطية عجزهم ، و لذلك فهم يمثلون الطرف الذي له حاجة إلى التمويل .

ثانيا : أهمية وجود الوساطة المالية :

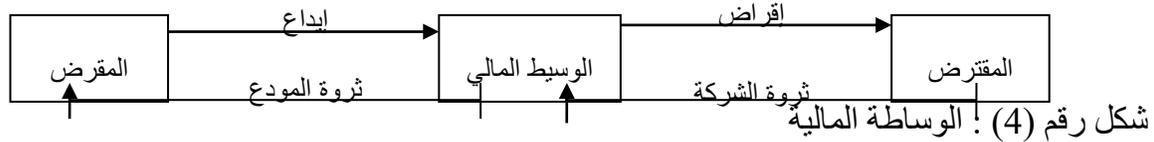
يحدد وجود الوساطة المالية في اقتصاد اليوم ضرورة حيوية ليست فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم ، و لكن لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل ، و في الحقيقة يمكن تسهيل أهمية وجود الوساطة المالية في النقاط التالية :³

أ – تقليل الكلفة : حيث تقوم المؤسسات المالية بتقليل الكلفة على الاقتصاد من حيث كلفة المعلومات و المعاملات لكل من المقرضين و المقترضين ، و هي بذلك توفر للمستثمرين كافة المعلومات المتاحة لديها للاستثمار في نطاق الاستثمارات المجدية اقتصاديا .

ب – قروض طويلة الأجل : حيث تقوم المؤسسات المالية بتوفير قروض طويلة الأجل للمقترضين بغض النظر عن تقديم المودعين لديها لقروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ، و ذلك بتوجيه هذه القروض للحصول على موجودات دائمة .

ج – السيولة : حيث أن بإمكان المؤسسات المالية القيام بتحويل حقوقها إلى نف بسرعة ، و بأقل خسارة ، و بعد مضي وقت قصير ، لأن الحقوق على هذه المؤسسات ذات طبيعة سائلة .

و يمكن توضيح العلاقة بين المقرضين و المقترضين عن طريق الوساطة في الشكل التالي :



المصدر : رامي إبراهيم حاجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

1 - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2003 ، ص 7 .

2- نفس المرجع ، ص ، ص 6،7 .

3 - رامي إبراهيم حاجي ، المرجع سبق ذكره ، ص 25 .

III- نظرية التحرير المصرفي : يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق النظرات الاقتصادية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود و العراقيل التي تحول دون النشاط المصرفي على المستوى المحلي و الدولي ، و لقد بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول المتقدمة و النامية بتوسيع أنشطة البنوك و تدويلها ، و توسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي و تحريره .

III-1- مفهوم التحرير المصرفي :

يجدر بنا قبل ضبط مفهوم التحرير المصرفي أن نعرض أولاً على مفهوم آخر له ارتباط وثيق به ألا و هو مفهوم التحرير الاقتصادي

يمكن تعريف التحرير الاقتصادي على انه تلك السياسة التي تسير الاقتصاد الوطني وفقاً لقوى السوق (العرض و الطلب) ، و أن الذي يقوم بالدور الأساسي في النشاط الاقتصادي هو المشروع الخاص و ليس القطاع العام ، و يصبح الدافع على النشاط الاقتصادي حافز الربح ، و ليس القرار الإداري ، و هذا المفهوم يتكيف أكثر مع النظام الرأسمالي إذ أنه يصعب تشجيع الحافز الفردي بدون السماح بالملكية الخاصة ، مما نستنتج أن التحرير الاقتصادي سياسة في إطار النظام الاقتصادي الحر القائم على الملكية الخاصة و الحافز الفردي و الذي يتم اتخاذ القرارات فيه بناء على قوى السوق ¹.

و يؤكد "Ronald Mckinone" على أن عملية التحرير الاقتصادي يجب أن تتم على خطوات منظمة و مرتبة ، حيث لا تستطيع أي دولة أن تقوم بعملية التحرير دفعة واحدة فلا بد من برنامج محدد لذلك يتضمن الخطوات التالية : ²

- **الخطوات الأولى :** السيطرة المالية ، أي إحكام السيطرة المالية و ضبط الإنفاق الحكومي و إصلاح السياسة الضريبية و المالية العامة ، و هذا عن طريق تحجيم الإنفاق الحكومي لجعله يمثل نسبة منخفضة من الناتج الوطني الخام ، و يجب أن يكون للدولة جهاز ضريبي قادر على تحصيل الضرائب في ظروف التحرير الاقتصادي .

- **الخطوة الثانية :** تحرير القطاع المصرفي و المالي ، أما تحرير الجهاز المصرفي فيتم عن طريق تحرير سعر الفائدة المدنية و الدائنة ، و تركها تتحرك وفقاً للعرض و الطلب في السوق ، و هذا تفادياً لظاهرة التضخم .

- **الخطوة الثالثة :** تحرير التجارة و الاستثمار و حركة رؤوس الاموال ، و تهدف سياسة تحرير التجارة إلى :

- تكوين سياسة تحرير التجارة توسعية إلى المدى الذي تنخفض فيه التكاليف المحلية للإنتاج ، و انكماشية إلى المدى الذي ترتفع فيه هذه التكاليف .

- تخفيض القيود الجمركية و غير الجمركية على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك النهائي مما يؤثر على الميزان التجاري .

- وفقاً للنهج النظري تؤدي سياسات تحرير التجارة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة كفاءة تخصص الموارد الاقتصادية .

أما التحرير المصرفي فهو يدخل كذلك ضمن التطورات المصرفية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود و العراقيل ، زيادة حدة المنافسة بين البنوك ، استعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصالات و المعلومات ، تطبيق

¹ - دريس رشيد، استراتيجية تكيف المنظمة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006 ، 2007 ، ص 137 .
² - رونالد مكينون ، ترجمة طيب لطرش، سعاد الطنبولي ، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد ، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية ، مصر ، 1996 ، ص 17 .

مقررات لجنة بازل ، و الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة كمنظمة للعلاقات التجارية بين أعضاء و محرر للخدمات المالية و المصرفية .

و يمكننا تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي و التقليل من احتكار الدولة له و فتحه أمام المنافسة ، أما بالمعنى الواسع ، فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية ، و تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية ، و انشاء نظام اشرافي قوي ، و خصخصة بنوك القطاع العام ، و تشجيع القطاع الخاص على انشاء البنوك و السماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية .¹

و من جانب آخر يعرف التحرير المالي و المصرفي من خلال ثلاثة جوانب أساسية:²

أ - تحرير القطاع المالي المحلي : يشمل تحرير ثلاث متغيرات أساسية هي تحرير أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقف عاليا لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة ، و تركها تتحدد في السوق بالتقاء بين عارضي الأموال و الطلب عليها للاستثمار ، عن طريق الملائمة بين الاستهلاك و الانفاق الاستثماري ، و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي ، و لا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين ، و تحرير الائتمان ، و هذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة ، و كذا وضع سقف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى ، و ثانيا إلغاء الاحتياطات الإلزامية المغالية فيها على البنوك ، و تحرير المنافسة البنكية بإلغاء و إزالة القيود و العراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية و الأجنبية و كذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك و المؤسسات المالية .

ب - تحديد الأسواق المالية : يتم بواسطة إزالة القيود و العراقيل المفروضة ضد حيازة و امتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشأة و المؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة ، و الحد من إجبارية توطين رأس المال و أقساط الأرباح و الفوائد .

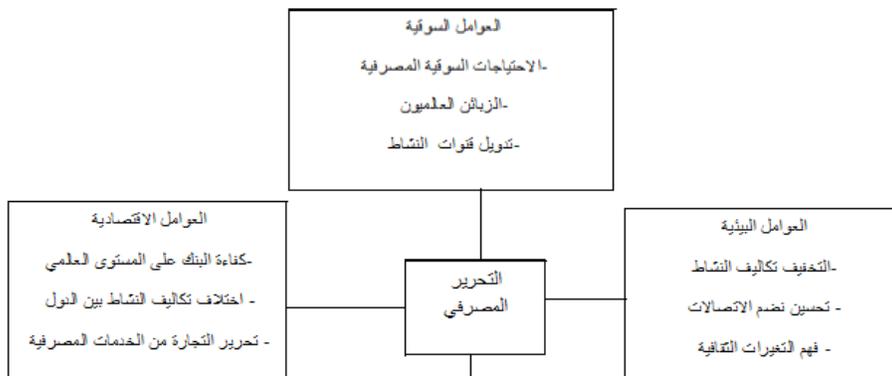
ج - يتضمن غزالة الحوافز و العقوبات : التي تمنع البنوك و المؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج ، و العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب رأس المال ، و تقليص الفجوة بين سعر الصرف الأسمى و الحقيقي و تحرير تدفقات رأس المال

III- 1 - 2 - دوافع التحرير المصرفي :

يشكل القطاع المصرفي قطاع كبير في جميع أنواع الاقتصاديات و من الملاحظ مع بداية الألفية الثالثة ، هو ارتباط الأنشطة المصرفية الوطنية بالنظام الاقتصادي العالمي ككل .وعن العوامل التي تحرك العولمة و كذلك التحرير نحو الظهور و التمرکز في القطاع المصرفي تقع ضمن فئة السوقية و الاقتصادية و البيئية و التنافسية كما في الشكل الموالي:³

إثرية

- Sac



1 - بن طلعة ،
و التحولات
ww.univ-2
2 , 2012 .
- رعد حسن

الشكل رقم (05) : العوامل المحركة للعولمة و تحديد القطاع المصرفي .

المصدر : رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية ، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن ، 2007 ، ص 117 .

من الشكل رقم (05) نلاحظ أن العوامل الاقتصادية فيما إذا كانت الاستراتيجية المصرفية العالمية تقدم أدنى تكاليف ممكنة للنشاط المصرفي في حين تبحث العوامل البيئية في كيفية دعم البنى الهيكلية المصرفية ، و تتطلب العوامل التنافسية بنوك قادرة على منافسة مثيلاتها في دول اخرى .

إن التحليل السابق يدعونا إلى التفكير في القوى التي تشكل عولمة الأعمال و الناتجة عن زيادة الكبيرة في حجم التجارة الدولية و تشعب علاقتها و تكامل أسواق رأس المال العالمية ، و زيادة أهمية التدفقات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر ، إضافة إلى التقدم الهائل في وسائل الاتصالات و حركة العمالة . إن القوى السابقة تخلق عولمة البنوك و الأسواق المالية ، و برأي Knight-Roruf : " إن زيادة التدفقات النقدية عبر الحدود يزيد من الطلب على التبادل الخارجي ، و هذا ما ينتج عنه منافسة شديدة بين البنوك على النطاق العالمي ، و في الوقت نفسه إن التطورات في تقنيات المعلومات و الاتصالات يزيد من سرعة و كفاءة المعاملات المالية و المصرفية ، و هذا ما يعكس أثره على الابتكارات المالية و المصرفية الجديدة .

III - 2 - خطوات التحرير المصرفي و أهدافه :

يقيم التحرير المصرفي على تحرير القيود المفروضة على النظام المالي و المصرفي من خلال تحرير المنافسة مع البنوك الخاصة و الأجنبية ، و تحرير أسعار الفائدة و تحرير توجيه الائتمان مع تحويل ملكية البنوك العامة إلى القطاع الخاص .

III - 1-2 - خطوات التحرير المصرفي :

إذا كان التحرير الاقتصادي يأخذ في شكله عدة مراحل فإن التحرير النظام المالي و المصرفي من اهم هذه المراحل ، و أحد المكونات الأساسية لهذا الإصلاح ، و يجب أن تتم خطوات التحرير المصرفي مع خطوات الإصلاح

الاقتصادي الأخرى لكي يدعم كل منها الآخر ، و يسير الاقتصاد نحو التحرير الشامل ، هناك مجموعة من الخطوات التي يمر بها التحرير المالي و المصرفي و هي :¹

أولا : حرية الدخول و الخروج للعمل المصرفي :

يكمن الأساس الأول من سياسة التحرير المصرفي في اعتبار أن أول خطوة لتحرير النظام المصرفي نفسه هي ترك حرية الدخول إلى مجال العمل المصرفي و ذلك حتى يتسنى للقطاع الخاص أن يقوم بمنافسة البنوك المحلية التي قد تبقى تحت هيمنة الدولة ، و من ثم تتحسن عملية الوساطة المالية من خلال زيادة المنافسة سواء بين البنوك العمومية أو البنوك الوطنية المملوكة للقطاع الخاص أو البنوك الأجنبية ، و لا بد أن يرتبط ذلك بتحرير حسابات رأس مال مع الخارج لأن ذلك من شأنه أن يحقق ما يلي :

أ – تعزيز الكفاءة في الاقتصاد عن طريق التشجيع على تخصيص في انتاج الخدمات المالية .

ب – رفع الكفاءة في القطاعات المالية المحلية من خلال زيادة المنافسة من الخارج و لدمج التمويل الوطني بالتمويل الأجنبي بالنسبة لأي بلد ، فالمنافسة الأجنبية تلزم المنشآت المحلية بأن تكون أكثر كفاءة ، و أن توسع نطاق ما تقدمه من خدمات ، كما أنها يمكن أن تجعل ينقل التكنولوجيا المالية ، و هي مسألة لها أهمية للبدان أن النامية ، و سوق تكسب البلدان التي تنجح في تحقيق تكامل أسوقها مع ** العالم قدرة أكبر في الحصول على رؤوس الأموال ، و على خدمات مالية مما يتيح لها فرصة تنويع مخاطرها ، لكل لفتح الأسواق المالية مشاكل أيضا ، فإذا حدث ذلك قبل الأوان ، فإنه يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في تدفقات الأموال ، و ربما تكون سببا في مضاعفة عدم الاستقرار الداخلي ، كما أن حرية دخول المؤسسات الأجنبية قد يؤدي إلى إخراج البنوك المحلية ذات التكاليف المرتفعة في مجال الوساطة المالية ، لذلك على السلطات النقدية أن تنشئ نظاما للتأمين على الودائع ، ضمنا لعدم حدوث أزمة ثقة من النظام المالي في حالة خوج أحد البنوك من العمل المصرفي بسبب المنافسة في هذا المجال بعد التحرير المالي و المصرفي

ثانيا : تحرير أسعار الفائدة :

تشير الكثير من الدراسات أن الاسعار السالبة للفائدة يترتب عنها نتائج سلبية عديدة ، مما يستوجب تحرير الأسعار الإسمية للفائدة و إزالة الأسقف المفروضة عليها ، حتى يصبح العائد على المدخرات إيجابيا من الناحية الحقيقية و ذلك يعتبر تحرير سعر الفائدة بشكل إداري ، و في أحيان كثيرة بشكل إنتقائي لخدمة ، أهداف سياسية و ليست إقتصادي يعمل على سوء تخصيص موارد البنوك النادرة ، و ذلك لأن ملكية الدولة للبنوك بالاضافة إلى وجود مشروعات مملوكة للدولة أدى إلى اقتراض هذه المشروعات بصورة مكثفة من البنوك العمومية بأسعار رخيصة ، و غالبا ما تكون هذه المشروعات غير فعالة ، مما يعمل على خلق ائتمان جديد دون خلق انتاج جديدة ، و بالتالي وجود قوى تضخمية جديدة في المجتمع ، لذلك فتحرير أسعار الفائدة و حرية البنوك في توجيه الائتمان يعمل على توجيه أفضل لموارد البنوك .

كما أن تحرير أسعار الفائدة المصرفية يعمل على الحد من الاستهلاك و تشجيع الإدخار ، خاصة إذا ارتبط ذلك بالسيطرة على معدلات التضخم ، فوجود أسعار فائدة حقيقية موجبة يحقق مزيدا من الموارد المالية للبنوك سواء من الداخل أو من الخارج في حالة تحرير حساب رأس المال مع الخارج ، حيث تعمل الفائدة الحقيقية الموحية على جذب رؤوس الأموال من الخارج سعيا وراء العائد المرتفع على رأس المال ، لذلك فتحرير أسعار الفائدة المصرفية من أهم خطوات تحرير القطاع ، و إتاحة الفرصة أمامه ليعمل على تحديد أسعار فائدته المصرفية وفقا لقوى السوق و العرض و الطلب على النقود .

¹ - بطاهر علي ، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثار ما يلي تعيينه بندرات و تمويل التنمية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص- ص

ثالثا : تحرير توجيه الائتمان :

إن حرية البنوك في توجيه ائتمانيها المصرفي وفق معيار الجدارة الائتمانية أحد مكونات التحرير المالي و المصرفي السليم ، حيث أن تدخل الدولة في توجيه الائتمان عادة لا يكون وفق معيار ائتماني سليم ، لأن الضوابط و القيود المفروضة على المحافظ المالية للبنوك تعني أن الائتمان يجري تخصصه لخدمة أهداف سياسية و ليست اقتصادية ، كما أن توجيه الموارد المتاحة من الائتمان المدعم للمؤسسات التي تحميها سياسة الحكومة يعني اقتصاد الحافز لدى تلك المؤسسات لا استخدام ما يتاح لها من ائتمان بكفاءة ، و هذا يؤدي في النهاية إلى سوء تخصيص الموارد و ضياع موارد البنوك في مشروعات غير ناجحة .

كما أن تحرير توجيه الائتمان المصرفي يعمل على أن توجيه البنوك لمواردها المالية بصورة أفضل كما كانت الدولة تجبر فيه البنوك على توجيه مواردها لمشروعات غير منتجة ، أو تمويل عجز الميزانية العامة الناشئ عن زيادة الإنفاق العام ، أي تبديل موارد البنوك بسبب ملكية الدولة لهذه البنوك ، و قدرتها على توجيه ائتمانيها كيفما تشاء ، و من ثم حرية توجيه الائتمان المصرفي المرتبط بمنافسة البنوك أو في تحديد أسعار الفائدة ، فإن ذلك يعمل على توجيه أفضل لموارد البنوك نحو مشروعات أكثر إنتاجية و أوفر حظا في جلب موارد العملة الصعبة ، خاصة إذا كانت هذه المشروعات ذات ميزة تنافسية ، و من تؤثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات ، تعمل على تخصيص أفضل للمواد الإنتاجية للدولة ، و تحسين كبير في عملية التحرير الاقتصادية .

رابعا : خصوصية البنوك :

إن خصوصية البنوك و تحويل ملكيتها من الملكية العامة إلى القطاع الخاص تعد الخطوة المكتملة للتحرير المالي و المصرفي ، حيث أن التحرير المصرفي المرتبط بفتح مجال المنافسة بين البنوك ، و حريتها في تحديد أسعار الفائدة المصرفية ، و في حاجة توجيه ائتمانيها المصرفي لا يكتمل دون تحويل ملكية البنوك إلى القطاع الخاص ، حيث أن هناك من يرى أن ملكية الدولة للبنوك و إجبارها على تحديد أسعار فائدها المصرفية و توجيه ائتمانيها المصرفي نحو مشروعات ترغب الدولة في دعمها اقتصاديا ، كل ذلك يعمل على نشوة الاقتصاد الوطني من خلال نشوة تخصيص الموارد المالية للبنوك ، و من ثم فشل عمليات التحرير المصرفي التي لا تشمل خصوصية البنوك العامة .

III-2-2- أهداف التحرير المصرفي :

لتحرير القطاع المصرفي مجموعة من الأهداف تعمل على توفير الأموال اللازمة و الجو المناسب لزيادة الاستثمار ، و تتمثل في :¹

- أ- تعبئة الادخار المحلي و الأجنبي لتمويل الاقتصادي عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- ب-خلق علاقة بين أسواق المال المحلية و الأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.
- ج-استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنطقة العالمية للتجارة .
- د-رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية ، و عليه تمكننا من فتح مصادر اقتراض و تمويل أجنبية و خلق فرص استثمار جديدة .

¹ - سهيلية شهرزاد ، سهيلية منال ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات ، نيل شهادة الماستير المباشر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مؤسسات مالية ، جامعة 08 ماي 45 ، قالمة ، 2011 ، ص 12 .

ه- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية و حركة رؤوس الأموال خاصة مع التغييرات الاقتصادية التي منها تغييرات اسعار الصرف و أسعار الفائدة .

III-3- شروط نجاح التحرير المصرفي و مزاياه :

III-3-1- شروط نجاح التحرير المصرفي :

هناك أربع شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المالي و المصرفي لانجاح هذه السياسة ، و هي :

أولاً : توافر الاستقرار الاقتصادي العام :

إن التحرير الاقتصادي يتطلب مناخ مستقر للاقتصاد الكلي ، حيث يتم الاستفادة الكلية ، من مزاياه ، إن التضخم المرتفع والعجز الكبير في الميزانية العامة للدولة ، و أسعار صرف غير مستقرة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير المصرفي ، و تؤثر بشكل عكسي على الإدماج في النظام المالي الدولي ، و يساهم في إضعاف النظام المصرفي الوطني ، و التأثير على إنجاح سياسة التحرير المصرفي ، و ذلك لأن من بين الأسباب الرئيسية لتعتبر سياسة التحرير المصرفي في السياسات غير السلمية لإدارة الاقتصاد الكلي ، و التنظيم و الإشراف الحكومي غير المناسب و التدخل غير السليم في الأسواق المالية .

إن فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح هامة جدا ، و ذلك يكون سياسة التحرير المالي و المصرفي تكون لها نتائج مرضية عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسات الجديدة مازالت ضعيفة .

و على هذا الأساس فإن التحرير المصرفي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار ، بالإضافة إلى أسعار صرف و سياسات مالية سليمة تدعم الاستقرار المالي .

و من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يجب اتخاذ اجراءات وقائية و اخرى علاجية التي يمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية و سياسة التحرير المصرفي التي نوجزها فيما يلي :¹

أ- الإجراءات الوقائية :

هي عادة إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات المصرفية ، بتصميم هياكل قانونية و تنظيمية للحد من المخاطر المالية و حماية المودعين ، تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي ، و يضمن وجود رقابة محاسبية خارجة .

ب - الإجراءات العلاجية :

هي عادة اجراءات تتخذ بعد حدوث الازمات المالية و المصرفية ، و تكون على شكل تأمين على الودائع ، إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين ، و حقوق الملكية الحكومية ، كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الاقراض لتوفير السيولة النقدية ، و القيام بإجراءات التصفية ، و تكون الاجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الاعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية غير مقبولة سياسيا .

ثانياً : اتباع التسلسل و الترتيب في مرحلة التحرير المصرفي :

¹ - طارق عبد العمال حماد ، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص ص 27 - 28 .

عن تطبيق سياسة التحرير المصرفي يجب أن تبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي بقطاعيه الحقيقي و المالي بحيث يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد الأسعار وفق قوى السوق ، و فرض ضرائب عقلانية على المؤسسات ، و رفع دعم الدولة للأسعار و تطبيق سياسة الخصوصية و تشجيع القطاع الخاص .

اما القطاع المالي و المصرفي فيتم فيه منح المزيد من الاستقلالية للبنوك في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان و التخلي عن التخصص القطاعي ، و رفع القيود عن تدفق رؤوس الاموال في التجارة الخارجية على المدى القصير ، ثم ينتقل التحرير إلى المستوى الخارجي ، حيث يتم فيه رفع القيود عن التجارة الخارجية و تحريرها و السماح التحويلات المالية نحو الخارج ، أما القطاع المالي و المصرفي فيتم فيه السماح بإنشاء بنوك أجنبية ، و حرية حركة رؤوس الأموال ، و قابلية العملة للتحويل و حركة الصرف .لخ .

و عموما يمكن القول بان عملية التحرير المصرفي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوفق درجتها و سرعتها على الهيكل الاقتصادي للدولة ، و مرحلة التنمية التي بلغتها و الأهمية النسبية لكل من القطاع العام و الخاص من دورهما في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي¹ .

ثالثا : الإشراف الحذر على الأسواق المالية :

إن نجاح سياسة التحرير المالي و المصرفي و يتطلب إشراف حكومي من قوى من أجل منع الانحرافات و المحافظة على انضباط السوق المصرفي و تفادي وقوع الأزمات المالية و المصرفية ، و بهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية و المالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر و التنبيه إليها ، ضمان الشفافية و الاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك و المؤسسات المالية ، و الاهتمام بالهيكل التنظيمي و الإداري لجهات الرقابة و تسهيل تدفق المعلومات و التنسيق بين أنشطة إصدار القرار و متابعة تنفيذه ، إقامة هيئات رقابية إشرافية تتمتع بالاستقلالية ، و على رأسها البنك المركزي ، و هذا كله يهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، و لقد سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف الحذر و عملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف و الرقابة على الأنظمة المصرفية لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي الدولي² .

رابعا : ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق :

يتطلب انجاح سياسة التحرير المصرفي توفر المعلومات الكافية عن السوق المالي و المصرفي و إتاحتها امام كل المتدخلين فيه ، و يتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف و الرقابة المتعلقة بالقوانين و اللوائح المنظمة للنشاط المصرفي ، و من جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك و إتاحتها أمام جهات الرقابة و الإشراف ، و أمام المتعاملين و المستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم ، كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث لا تكون هناك أي صعوبة لتمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة و المشروعات الناجحة ، و عدم رفع تكلفة الحصول على المعلومات ، و لهذا يجب إلزام الجهات المعنية على توفير المعلومات ، بإصرار لوائح أو فرض ضرائب أو تقديم إعانات لتفادي ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات التي تجعل الأسواق المالية عرضة للإخفاق ، و بالتالي تحقيق المصلحة العامة³ .

III-3-2- مزيا التحرير المصرفي :

¹ - بن طلحة صليحة ، معوشي بوعلام ، المرجع سبق ذكره ، ص 479 .

² - نفس المرجع : ص 479 - 480 .

³ - بن طلحة صليحة ، معوشي بوعلام، نفس المرجع، ص 481 .

في ظل اتساع بؤادر العولمة المالية و العجز الذي تعاني منه الكثير من البنوك كان عليها تحرير نشاطاتها و خدماتها لتترك المبادرة لوجود رؤوس أموال جديدة أتية من الخارج ، و يحمل التحرير المصرفي في طياته عدة مزايا:¹

- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها و تسييرها خاصة في ظل المنافسة الشديدة ، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين و العمل على جلب أكبر عدد من المدخرين عندما ينحكم في أسعار الفائدة و العملات .
- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الغدارة ، بالاعتماد على الكفاءات المالية و المصرفية الأجنبية و المحلية .
- ترك المبادرة لقوى السوق للعمل ، و بالتالي القضاء على البنوك غير القادرة على التحسين باستعمال عمليات الإندماج المصرفي .
- رفع مستوى التعامل مع الزبائن ، و جلبهم بالتقديم أحسن الخدمات المصرفية لهم ، و بالتالي الاعتماد على الادخار المحلي و الأجنبي لتمويل الاستثمار لأنه أقل تكلفة .
- زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض المخاطر للسوق و القرض ، عن طريق قيمة الفائدة للأموال المستثمرة عندما تكون هناك حرية و سرعة في عملية اتخاذ القرارات .

خلاصة:

في ظل ما يحدث على الساحة المالية الدولية من التغيرات و المستجدات حيث يسعى القطاع المصرفي على مستوى العالم إلى دعم تواجد و تدعيم دوره الحيوي في تنمية النشاط الاقتصادي ، و زيادة القدرة التنافسية حتى

¹ - أوذني حنان و اخرون ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية بين البنوك الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص تمويل التنمية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة 08 ماي قالمة 1945 ، قالمة ، 2011 ، ص 38 .

لايفقد ميدان عمله أمام متعاملين غير مصرفيين جدد ، وذلك من خلال القيام بتوسيع دائرة أعماله و تقديم خدمات مصرفية متنوعة و متطورة تستجيب أكثر لحاجات العملاء ، و علاوة على ذلك فإن الدول التي تملك قطاع مصرفي متطور وقوي هي أقل عرضة لتأثر اقتصادها بالأزمات الاقتصادية ، كما أن هذه الدول تستفيد من مختلف الاستثمارات ، و تحقق أداء اقتصادي أفضل ،بالإضافة إلى ذلك إن سلامة هذا القطاع تزيد من قدرة الدول على مقاومة الأزمات الخارجية .

لقد ساهم التحرير المالي في تطوير القطاع المصرفي بشكل كبير من خلال رفع القيود على حركة رؤوس الأموال و تحرير أسعار الفائدة ، و تعتبر الوساطة المالية من المؤشرات التي تقيس مدى تطور القطاع المصرفي .

تمهيد :

كان اهتمام العالم الاقتصادي خلال الأربع عقود الماضية منصب بصورة أساسية على الوسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني ، و قد اهتم كل من الاقتصاديين و السياسيين بأهمية النمو الاقتصادي لذلك تهتم كل دولة بتجميع و نشر الإحصائيات الخاصة بتوضيح معدلات النمو النسبي للناج الوطني الإجمالي (GNP) و ذلك في نهاية كل عام ، و قد أصبح الاهتمام بالنمو طريقة حياة ، حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحققه من نمو اقتصادي ، كما أنه في الغالب يتم تقييم برامج التنمية لدول العالم الثالث بدرجة نمو دخولها الوطنية و في الواقع منذ سنوات عديدة كان اعتقاد التقليدي يساوي بين التنمية و سرعة نمو الناتج الوطني كوجهين لعملة واحدة، و نظرا للدور الرئيسي لهذا المفهوم فقد تم أخذه كمعيار عالمي لقياس الأداء الاقتصادي ، لذلك فمن المهم أن نفهم طبيعة و أسباب النمو و الفرق بينه و بين التنمية الاقتصادية و كذلك معايير و نظرياته ، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

- مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- نظريات النمو الاقتصادي قبل Solow.
- نظريات النمو الاقتصادي بعد Solow.

I : مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

عند الحديث عن النمو الاقتصادي تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصادي أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية و البشرية لانتاج الدخل الحقيقي في المجتمع و سنحاول من خلال هذا المبحث التفرقة بين مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و التطرق إلى أهمية النمو و مقاييسه .

I – 1 - النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

يميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي – أي استخدامها كمرادفين – حيث أن كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن ، و يميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما إلا أن الرأي الأعم هو وجود ائتلاف واضح بين المصطلحين ، و لهذا فإنه من المفيد أن توضح مفهوم كلا من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .

I – 1 – 1 - مفهوم التنمية الاقتصادية :

تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية حيث يعرفها البعض بأنها : " العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، هذا الانتقال يفتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية من البنين و الهيكل

الاقتصادي " و يعرفها آخرون بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي " ¹.

كما أن التنمية الاقتصادية تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل بالإضافة إلى أن الدول التي تتضمن عمليات التنمية تمر عادة بمراحل تزايد نمو عدد السكان ثم تناقصه²، كما يمكن تعريفها بأنها : " التطور البنائي ، و التغيير الهيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الفكرية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع ، و أن يكون هدف التنمية الأساسي هو الفرد في المجتمع برغباته و حاجاته بالنظام السياسي الذي يرتكز على أسسه المجتمع الذي يعيش فيه ، و بالإطار الفكري و الثقافي الذي يبيلور شخصية الفرد ، و يحدد معالمها و تفاعلاتها " ³.

I-1-2-تعريف النمو الاقتصادي:

يوصف النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي ، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، و هو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ، و يولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية ، و النمو الاقتصادي قد يحدد أو يقاس إما عن طريق قياس الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي (GNP) أو عن طريق قياس نمو الدخل الوطني الذي تحقق خلال فترة من الزمن ، و عن طريق قياس الناتج الوطني أو الدخل الوطني و عدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج القومي.

و هذه المقاييس مهمة جدا للتعرف على معدلات النمو و الدخل ، و التعريف الأول أكثر مناسبة للذي يهتم بالأمن الاقتصادي و حساب معدلات النمو الاقتصادي ، و التعريف الثاني و الخاص بدخل الفرد من الناتج القومي يعتبر هاما عند مقارنة مستويات المعيشة بين الدول و المناطق ، فمثلا الناتج القومي للهند يزيد بأكثر من 30% عن سويسرا إلا أن دخل الفرد و مستوى المعيشة لسويسرا يزيد 80 مرة عن دخل الفرد بالهند ، و لهذا فإن الاهتمام ينصب على كل من نمو الناتج الحقيقي ، و دخل الفرد من الناتج ⁴.

I – 1 – 3 – التفرقة بين مصطلحي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

لقد تم الخلط في كثير من الأحيان بين مصطلحي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و المصطلحات برأينا يختلفان في معانيها و طبيعتها ، و إن كان الاقتصاديون الغربيون غالبا ما يستعملون مصطلح النمو . و ما يميز المفهومين أولا هو عنصر الإرادة ، فالتنمية هي فعل إرادي تقوم به الدولة بقرار سياسي واع ، يدخل فيه عنصر الإنسان كمفرد و كمنتج بينما النمو تلقائي يجري مع مرور الزمن ، و باستمرار و ينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو الأرقى.

من ناحية ثانية فإن التنمية هي تراكم نوعي يطال مختلف جوانب الحياة في المجتمع ، بينما النمو هو تراكم كمي. ثم أن التنمية هي الإطار العام و الضروري للنمو كحدث اقتصادي ضمن هذا الإطار ، ذلك أن النمو هو بمثابة الهيكل العظمي الضروري لانصباب جسم التنمية ، فالتنمية بطبيعتها شاملة ، و يشغل النمو الاقتصادي عامودها الفقري .

و التنمية بمفهومها العلمي تتحقق بفعل التبدلات الجذرية التي تحصل في المؤسسات الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية القائمة و لذلك تفرز علاقات إنتاجية جديدة على أنقاض العلاقات الإنتاجية القديمة ، إنها تغيير بنيوي من الوضع القائم ، بينما يتم النمو في إطار المؤسسات و البني القائمة .

1 - محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 77 .

2 - عبد الله محمد قسم السيد ، التنمية في الوطن العربي ، دار الكتاب الحديث ، دون نشر ، 1999 ، ص 12 .

3 - عصام عمر مندور ، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية ، المنهج النظرية القياس ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2011 ، ص ، ص 29 ، 30 .

4 - محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي ، دار القاهرة ، مصر ، 2001 ، ص ، ص 7 ، 8 .

و التنمية هي مشروع شامل و متكامل، و لذلك فهي تتطلب تغييرات سياسية و ثقافية و اقتصادية... الخ ، في حين أن النمو لا يتطلب مثل هذه التغييرات.¹

و في التمييز بين النمو و التنمية يقول سعد حسن فتح الله : إن التفرقة الرئيسية بينهما ترتبط بالتلقائية و التدخل في تحقيقها ، فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة ، و سعيها الدائم للعيش فالسكان ينمو و تنمو احتياجاتهم من السلع و الخدمات المختلفة ، و بالتالي فإنهم يحاولون زيادة انتاجهم منها ، و بذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ، و معدل نمو متوسط لكل فرد من أفراد هذه التشكيلة التي تسمى مجتمعا ، أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل و التوجه من قبل الدولة التي تملك القدرة على أن تنمي المجتمع ، اقتصاديا بشكل خاص ، و تكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمالها إمكانياتها المادية و المالية و التشريعية كافة و بالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو تلقائيا ، بل توجهه نحو المجالات الملائمة ، و تعمل على إحداث التغييرات المؤسسية و التنظيمية و التقنية اللازمة لذلك.²

I - 2 - أهمية النمو الاقتصادي ومصادره :

يكتسي النمو الاقتصادي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتخلفة ، فهو غاية كل دولة ، حيث يمكن تحقيقه بمجموعة من الوسائل و المصادر التي سنتطرق إلى أهمها فيما يلي:

I-2-1-أهمية النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة و يوفر لنا الزيادة في السلع و الخدمات و فرص العمل الإضافية ، و عادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة و دخل الفرد و الزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و الاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية و المستقبلية على المستوى المحلي و العالمي ، والنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية و بالتالي فرص أفضل من الخدمات و القضاء على الفقر دون تناقص في مستوى الاستهلاك و الاستثمار و الإنتاج و التغييرات الموجبة أو السالبة في معدلات النمو تلقى الاهتمام من الاقتصاديين .

I - 2 - 2 - مصادر النمو الاقتصادي :

يلاحظ على العموم في تحليل التنمية أو النمو أن أسباب النمو أو مصادره تتركز في العوامل التالية:³
 -تزايد في مدخلات العمل : تنجم عن زيادة عدد السكان و تزايد معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي .
 -تحسين في نوعية مدخل العمل : فأناس أصبحوا أكثر تعليما و صحة مما كانوا عليه في الماضي ، و كنتيجة فإن ما يمتلكه المجتمع مع مخزون رأس المال البشري قد ارتفع مستواه في إنتاجية أكبر .
 -الزيادة في رأس المال الفيزيائي : على الدولة من أجل زيادة مخزونها من رأس المال الفيزيائي ، أن تدخر ، أي أن تتخلى على بعض استهلاكها الحالي من أجل إنتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلية أكبر ، و تمكن الإضافات إلى مخزون رأس المال الفيزيائي لأفراد من إنتاج أكبر في ساعة العمل أو بعبارة أخرى تزايد في الإنتاجية .

-اقتصاد الحجم : كلما ازداد حجم المؤسسة و السوق ينمو الاقتصاد و تشير تجارب الأمم ان الناتج يفوق الزيادات في المدخلات .

-تحسين التكنولوجيا : تقدر إحدى الدراسات الحديثة أن التقدم في المعرفة فد أسهم بنحو 28% من إجمالي الزيادة في الناتج في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1929 و 1982 إن المعلومات الجديدة عند تطبيقها على عمليات الإنتاج قادرة على تقليص كمية الموارد الضرورية للإنتاج المنتجات و أيضا أنها تقدم منتجات جديدة و تستعمل مواد لم تكن ذات قيمته اقتصادية ، أو لم تكن تستعمل الاستعمال الاقتصادي .

1 - إبراهيم مشورب ، التخلف و التنمية ، دراسات اقتصادية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2002 ، ص ص 152 - 164 .

2 - محمد حسن خليل ، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة ، دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2009 ، ص 28 .

3 - عبد النعيم محمد مبارك ، مبادئ علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص ص 85 ، 86 .

و النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية و بالتالي فرض أفضل من الخدمات و القضاء على الفقر ، دون تناقص في مستوى الاستهلاك و الاستثمار و الإنتاج و التغييرات الموجبة أو السالبة في معدلات النمو تلقي الاهتمام من الاقتصاديين¹.

I - 3 - مقاييس النمو الاقتصادي :

هناك معيار رئيس لقياس النمو الاقتصادي يتمثل في معيار الدخل بالإضافة إلى معايير أخرى تعتبر ثانوية تهتم أكثر بالتنمية الاقتصادية و هي : معايير هيكلية و معايير اجتماعية ، و تستنطق إليها فيما يلي :²

I - 3 - 1 - معايير الدخل :

تعتبر هذه المعايير أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو و درجة التقدم الاقتصادي ، و تتمثل هذه المعايير في :

أولاً: الدخل الوطني الكلي :

يقترح Meade النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي و ليس متوسط نصيب الفرد من الدخل ، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في أوساط الاقتصادية بالقبول و الترحاب و ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد تؤدي إلى زيادة بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية) ، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو الاقتصادي عند زيادة السكان بمعدل أكبر ، و نقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر ، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من و إلى الدولة .

ثانياً: الدخل الوطني الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية ، كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني ، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل .

ثالثاً: معيار متوسط الدخل :

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداماً ، و أكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم ، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ، من بين الصعوبات هذه أن إحصائيات السكان و الدخول غير كاملة ، و غير دقيقة ، كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلقة أمر مشكوك في صحته و دقته نظراً للاختلاف الأسس و الطرق .

و يقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط و يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل في الفترة السابقة}}$$

رابعاً: معادلة "Singer" للنمو الاقتصادي:

وضع singer معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952 ، و لقد وصل إلى تلك المعادلة بواسطة الأعمال التي قام بها في هذه المد غيره من الاقتصاديين مثل : Hicks و Harrod-Domar و عبر Singer عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل :

1 - محمد ناجي حسن حليفة ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص 10 ، 11 .

2 - محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمان سير أحمد ، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص ص 57 -

الادخار الصافي " net saving " ، إنتاجية رأس المال " productivity of capital " معدل نمو السكان " population growth " .

$$D=S P -R$$

و تتخذ هذه الدالة الشكل الآتي :

حيث : D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S هي معدل الادخار الصافي .

P هي إنتاجية رأس المال .

R هي معدل نمو السكان السنوي .

و قد أورد Singer قيمة عديدة لهذه المتغيرات إذ افترض أن معدل الادخار الصافي %6 (S) من الدخل القومي .

إنتاجية الاستثمارات الجديدة %0.2 (P)

معدل النمو السنوي للسكان %1.25 (R)

إذ أنه هناك بعض الملاحظات على هذه التقديرات .

-أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي (% 6) لا تعتبر مقبولة في الوقت الحاضر حيث أن الدول النامية في مقدورها تحقيق نسبة ادخار أكبر .

-معدل السكان 1.25% أقل بكثير من معدل النمو السكاني السائد في الدول النامية إذ يقدر بحوالي 43% .

-انخفاض إنتاجية العامل المقدر من Singer عن تلك المحققة في معظم الدول النامية

I - 3 - 2 - المعايير الاجتماعية :

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعایش الحياة اليومية لأفراد المجتمع ، و ما يعترها من تغيرات ، فهناك الجوانب الصحية ، و الجوانب الخاصة بالتغذية و كذلك الجوانب التعليمية و الثقافية¹ .

I - 3 - 3 - المعايير الهيكلية :

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو انتاج مواد غذائية و غيرها من المنتجات الأولية الزراعية و المعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة ، و كذلك حتى تمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة ، إلا أن هذا الوضع لم يعد مقبولا - و على الأخص بعد الحرب العالمية الثانية - بالنسبة للدول النامية ، و من هنا اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه في الدخل ، و رفع مستويات المعيشة ، و ترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة ، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات و الواردات و على فرص العمل المختلفة ، و على توزيع السكان بين الريف و الحضر ، كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو و التقدم الاقتصادي ، و لعل أهم تلك المؤشرات :

-الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي .

-الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات .

-نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة .

ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد و أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة، ما سيؤدي إلى زيادة الصادرات ، و زيادة فرص العمل² .

II - نظريات النمو الاقتصادي قبل SOLOW :

إن الدراسات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته ، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر و التاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب ، و ذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا و قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي ، التي ستعرض من لها فيما يلي :

¹ - السيد الحسيني ، التنمية و التخلف ، دار المعارف ، لبنان ، 1985 ، ص 37 .

² - محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمان يسرى احمد ، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص 74 ، 75 .

II - 1- النظرية الكلاسيكية للنمو :

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر ، و عاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم و آرائهم في النمو الاقتصادي و أسبابه و كيفية تحقيقه ، و لعل أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من Ricardo، Smith، و Maltse سنتناول كل منهم كما يلي :

II - 1 - 1 - تحليل Smith :

يرى Smith أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً ، و عليه لا بد من الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي ، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم اليد الخفية ، كما نادى بالتخصيص و تقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج و الإنتاجية ، و بما يؤدي إلى زيادة الدخل و الإدخار ، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي .

ساهم Smith مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة و الدخل في كتابه الشهر " ثروة الأمم " والذي نشر 1776 و ترجم إلى عشرات اللغات ، يوضح Smith أن التخصص و تقييم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي و الذي يتأتى أساس من الادخار و عليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي ، و يقول بأنه يوجد التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتياً ، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول و الأرباح ، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها بالادخار و الاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر) فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحداث ليزيد الإنتاج و مزيداً من الأرباح و هكذا ، و لكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود ، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة إلى هبوط الأرباح و تقل المدخرات و معدلات التكوين الرأسمالي ، لينتهي الأمر بحالة ركود لحلقة دائرية انكماشية .¹

II - 1 - 2 - تحليل David Ricardo :

بنى Ricardo أفكاره على دعامين أساسيين هما :

- نظرية Maltse للسكان

- قانون تناقص الغلة

يقدر Ricardo أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي ، و الذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة تسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى و قد جعل Ricardo و رغم تأكيده بالأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض للموارد الطبيعية ، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي ، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح و معدلات التراكم الرأسمالي ، و بالتالي يزيد الإنتاج و الربح و الطلب على العمل ، فترتفع الأجور فيزيد النمو السكاني و تشتد المنافسة على الأرض الأكثر خصوبة و باستمرار النمو السكاني ، تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الربح) مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة و ارتفاع أسعار الغذاء هنا يطالب العمال برفع أجورهم ، فتنخفض الأرباح و التراكم الرأسمالي و يقل الحافز على الاستثمار فيخفض الطلب على العمل ، فتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف و تظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استثمار عملية النمو . يقسم Ricardo المجتمع إلى ثلاث فئات ، فئة الرأسماليين فئة العمال فئة ملاك الأراضي الزراعية ، و يرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كامل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشبيد المصانع و تشغيل العمال و استثمار الأرباح ، و أن أجور العمال لا بد و أن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف ، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة

¹ - إسماعيل شعباتي، مقدمة في إقتصاد التنمية ، دار هومة، الجزائر ، دون سنة نشر، ص ص 60-62 .

عرض العمل ، و تقديم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء و الطعام الذي تتجه أراضيهم و يلاحظ مبالغة Ricardo في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة ، شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين ، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير ، أو إمكانية إحلال عنصر رأس المال و العمل ، محل الأرض.¹

II – 1 – 3- تحليل Tomasse Maltse

كانت آراء Maltse المشهورة في النمو السكاني و التي تناولتها مسبقا – باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية – ، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان" و التي تنص على:²
إن عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتتالية هندسية كل ربع قرن في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف بمتتالية حسابية خلال نفس الفترة.

و تتمثل النظرية المالتسية للفكر الكلاسيكي في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سابقا بين التقدم التكنولوجي و النمو السكان ، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو و ذلك في كون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل و الانتاج و الأجور أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي ، و تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي و الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح و اتجاهاتها ، و لتفهم ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية:

$$O = f(L, K, Q, T) \dots\dots\dots(1)$$

حيث O = الانتاج (Output)

L = قوة العمل (Labor force)

K = المتاح من الأرض "الموارد" (Known Resources)

Q = رأس المال Capital

T = التقدم الفني Technique

و قد تجاهل النموذج عنصر التنظيم باعتباره عاملا غير استراتيجيا ، و بافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني ، و أن الثبات في الأرض و المقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل يؤدي بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي .

$$T = T(I) \dots\dots\dots(2)$$

ب – مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار:

$$I = D Q = I(R) \dots\dots\dots(3)$$

ج – الاستثمار يتوقف على الأرباح :

حيث يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الصافي (I) والذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي ، و R عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض و رأس المال) .

د – الأرباح تتوقف على المستوى التكنولوجي و عرض العمل : (4) $R = R(T, L)$

$$L = L(W) \dots\dots\dots(5)$$

حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور

$$W = W(I) \dots\dots\dots(6)$$

و – الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار :

علما بأن مجموعة الأرباح و الأجور تعادل الناتج الكلي أي : $O = R + W$ أما شرط

$$W = WL \dots\dots\dots$$

التوازن في الأجل الطويل فيكون :

حيث أن W : معدل الأجر الأدنى .
و على ذلك و بافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي تكون كيفية سير النموذج الكلاسيكي للنمو على النحو التالي :



1 - اسماعيل شعباني ، نفس المرجع ، ص ص 63 ، 64 .

2 - خليج حسن خلف ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار الكتاب العالمي ، عمان ، 2008 ، ص ص 97 ، 99 .

II- 2 – نظرية Schumpeter :

تأثر Schumpeter بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي ، وتأثر أيضا بأفكار Maltes فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي فهو لا يدعو إلى إلغاء الرأسمالية و لا يتجاوز إليها ، إنما تنبأ تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي و ليس الشيوعي ، و قد ظهرت أفكار Schumpeter في كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية " عام 1911 و كملها في 1939 ، و تركز أهم أفكاره كالآتي :¹

أ- ان التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة و اندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة ، و ذلك بسبب التجديدات و الابتكارات التي يحدثها المنظمون و التي من شأنها زيادة الإنتاج و دفع عجلة النمو .

ب- يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم و الثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد و الابتكار .

ج - إعطاء المنظم أهمية خاصة و وصفة بأنه مفتاح التنمية أو " الدينامو " المحرك لعجلة التنمية .
د - التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات و القاليد و أدواق المستهلكين ، و التي يمكن أن تأخذ أحد أو بعض الصور التالية :

-استغلال موارد جديدة

-استحداث سلع جديدة

-استحداث أساليب إنتاج جديدة

-فتح أسواق جديدة

-إعادة تنظيم بعض الصناعات

هـ- إن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية :

-بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار و التجديد و قيام الخبراء و الباحثين بها)

-زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار و الكارتلات)

-انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها

-العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين و العمال

و فيما يلي نعرض نموذج Schumpeter في التنمية الاقتصادية :²

$$O = f (L, K, Q, T) \dots\dots\dots (1) \quad \text{أ- دالة الإنتاج :}$$

ب- المدخرات تتوقف على الاجور و الأرباح و سعر الفائدة

$$S = S (W, R, n) \dots\dots\dots (2)$$

$$I = I_1 + I_a \dots\dots\dots (3) \quad \text{ج- الاستثمار يتكون من جزئين محفز و تلقائي :}$$

حيث I_1 استثمار محفز يتم نتيجة زيادة الدخل و الإنتاج و الأرباح و I_a استثمار تلقائي يتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التكنولوجي .

د- الاستثمار المحفز يتوقف على الأرباح و سعر الفائدة و التراكم الرأسمالي :

$$I_1 = I_1 (R, r, Q) \dots\dots\dots (4)$$

هـ- الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة و تقدم تكنولوجي :

$$I_a = I_a (K, T) \dots\dots\dots (5)$$

و- التقدم التكنولوجي و معدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين :

¹ - محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 90 .
² - ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد حسن حسني ، محمود حامد محمود ، دار المريخ، السعودية ، 2006 ، ص ص 123 - 125 .

$$T = T (E) \dots\dots\dots (6)$$

$$K = K (E) \dots\dots\dots(7)$$

و لما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الاقتصادي لدى shumpeter كان لابد من افتراض أن عرض التنظيم إنما يعتمد على معدل الأرباح و البيئة الاجتماعية ، و حيث أن x لا ترمز إلى البيئة الاجتماعية :

$$E = E (R , X) \dots\dots\dots(8)$$

ح- الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الإيداع و الإستثمار و المضاعف:

$$O = M(I-S) \dots\dots\dots(9)$$

إلى المضاعف ، تعبر (I – S) عن الفجوة بين الاستثمار و الادخار .
ط- الأجر تتوقف على مستوى الاستثمار :

$$W = W (I) \dots\dots\dots(10)$$

بعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين :

$$X = X \left(\frac{R}{W} \right) \dots\dots\dots (11)$$

سبق بيداً Schumpeter تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة و العمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائماً دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية ، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد و الابتكار ، فيتم تشغيل مصانع جديدة و تجد السلع طريقها إلى الأسواق ، تبدأ موجة من الازدهار تعديها زيادة الائتمان المصرفي ، فزيادة في الإنتاج و الدخل و يعم الرواج ، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار و تصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة فتغلق هذه الأخيرة أبوابها ، و تسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتغير حركة التجديد و الابتكار و تسود حالة من الكساد ، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة و استحداث أساليب إنتاجية أفضل ، فاستثمار و توسع للنشاط الاقتصادي و هكذا .

II – 3 – نظرية Harrod – Domar :

يعتبر نموذج " Harrod – Domar " من بين النماذج المتناسقة و أن كثر شيوعاً و لقد تطور النموذج في الأربعينات من القرن الثامن و ذلك عن طريق كل ما كتبه Harrod – Domar ، من أجل تغيير العلاقة بين البطالة و النمو في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، و لقد أخذ الدول النامية بهذا النموذج بكثرة كوسيلة سهلة للتطرق في العلاقة بين النمو و متطلبات رأس المال ، و كانت الفرصة الأساسية في هذا النموذج هي أن ناتج كل وحدة اقتصادية منشأة كانت أم قطاعاً صناعياً أو الاقتصاد ككل تتركز على مقدار رأس المال المستثمر في تلك الوحدة .

فإذا رمزنا إلى الناتج Y و رصيد رأس المال K كانت العلاقة بين الناتج و رأس المال كالتالي ¹ :

$$Y = \frac{K}{K} \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن K هو مقدار ثابت و يسمى نسبة رأس المال الناتج و لتبديل هذه العلاقة إلى بيان على نمو الناتج ، استعملنا Δ ليرمز إلى الزيادة في رأس المال و الناتج و تعطي العلاقة الجديدة كالتالي :

$$Y = \frac{\Delta k}{k} \dots\dots\dots(2) \quad \Delta$$

أما معدل نمو الناتج فهو يعني الزيادة في الناتج مقسومة على المقدار الكلي من الناتج $\frac{\Delta Y}{Y}$ فإذا قسمنا طرفي المعادلة

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y / K}{K} \dots\dots\dots(2) \text{ على } Y \text{ يعطينا}$$

1 - مالكوم جيلز و آخرون ، اقتصاديات التنمية ، دار المريخ ، السعودية ، 1995 ، ص 27 .

أما بالنسبة للاقتصاد ككل فإن $k\Delta$ تعني الاستثمار أو (I) و يكون الاستثمار مساويا للادخار (S) في اقتصاد يتمتع بتوازن في ميزان المدفوعات و عدم تدفق صاف في رأس المال الأجنبي للداخل و تأسيسا على ذلك ، فإن $\frac{\Delta K}{Y}$ تصبح $\frac{I}{Y}$ و يعطينا هذا $\frac{S}{Y}$ و التي يمكن الرمز إليها ب (s) و هي تمثل معدل الادخار كنسبة من الناتج القومي ، و يمكن تحويل المعادلة (3) إلى ما يلي: $g = \frac{S}{K}$ ، و تعتبر العلاقة الأساسية لهذا النموذج بالاقتصاد القومي ، و كان أساس هذه المعادلة هو الرأي القائل بأن رأس المال ينتج عن طريق الاستثمار في المصانع و المعدات هو المحدد الرئيسي للنمو ، و يرتكز أساسا على مدخرات الأفراد و الشركات الذين يقومون بالاستثمارات اللازمة و الممكنة أما نسبة رأس المال على الناتج فإنها ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال أما نسبة رأس المال إلى الناتج الحدي إنتاجية رأس المال الإضافي ، بينما تشير نسبة رأس المال الناتج (المتوسط) إلى العلاقة بين الرصيد الكلي لرأس المال الأمة و الناتج القومي الإجمالي . و مما يسهل و يبسط على المخططين دورهم هو وجود هذه المعادلة .

III - نظريات النمو بعد SOLOW

بعد انتهائنا من دراسة بعض النظريات التي جاءت قبل Solow سنتطرق الآن إلى دراسة و الإلمام ببعض نظريات النمو المتبقية و ذلك من خلال :

III - 1 - نموذج Solow :

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم و في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عددا من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي: ¹
 أ- أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين دول العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في أعلى الدول .
 ب - أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بين الدول .
 ج - أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن .
 د- أن المكانة النسبية للبلد في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعادل بحيث يمكن أن يصبح البلد الفقير غنيا و العكس بالعكس .

يمكن كتابة النموذج الكلاسيكي للنمو على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$Y = f (K ,L).....(1)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه المعادلة تتميز بخاصية العوائد الثابتة للحجم بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج نسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة . كذلك يفترض أن دالة الإنتاج تستوفي شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج و قانون تناقص الغلة ، بمعنى أن الإنتاجية الحدية تتناقص مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج .

على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج للفرد على النحو التالي :

$$Y=f (K).....(2)$$

حيث أن k هي رصيد رأس المال

و تعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار إلى رصيد رأس المال زائد مخصصات الاهتلاك (رأس المال) مع الادخار و الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج .

$$K^* = \delta Y - dk.....(3)$$

¹ - لعفيفي الدراجي ، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية ، في الجزائر للفترة (1986 - 2004) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 45 قالمة ، 2005 ، 2006 ، ص ص 94 - 96 .

حيث أن K^* هي التغيير في رصيد رأس المال وهو يساوي صافي الاستثمار، و δ هي الميل الحدي المتوسط للادخار و d هو معدل اهتلاك رصيد رأس المال و يلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد و ذلك بملاحظ أن التغيير مع الزمن بالنسبة لرأس المال العامل $K = \frac{K}{L}$ يمكن كتابته على النحو التالي:

$$K^* = [G(k) - G(L)] k^* \dots\dots\dots(4)$$

مع ملاحظة أن معدل نمو العمال أو السكان ، $G(L)$ ، قد افترض ثابتا عند h ، وبتعويض معدل نمو السكان و معدل صافي الاستثمار نحصل على :

$$K^* = (\delta \frac{Y}{H} - h - d) k^* \dots\dots\dots(5)$$

و نلاحظ انه يمكن التعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد على أنها $\frac{Y}{H}$ ، و بتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج النمو النيوكلاسيكي .

$$K^* = (\delta \frac{Y}{K} - h - d) k = \delta y - (h + d) k \dots (6)$$

أو $K^* = \delta f(k) - (h + d) k \dots\dots\dots$ حيث تم تعويض دالة الإنتاج للفرد .

تقول المعادلة الأساسية للنمو في النموذج النيوكلاسيكي أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاثة عوامل¹ :

- أ – الاستثمار للفرد و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد .
 - ب – معدل امتلاك رأس المال للفرد dk و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد .
 - ج – معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني hk و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال .
- و من المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة بالاقتصاد عند ما يكون التغيير في نسبة رأس المال للعامل مساويا للصفر .
- يمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج ، بملاحظة أنه إذ كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصادي سوف ينمو بمعنى ازدياد نسبة رأس المال للعامل حتى يصل إلى مستوى الحال المستقرة ، و كلما كان البلد بعيدا عن الحالة المستقرة كلما كان معدل نمو أكبر و عند مستوى الحالة المستقرة يصل دخل الفرد ثابتا

III – 2 – نظرية النمو الحديثة :

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويلة الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات و التي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة ، و في غياب الصدمات الخارجية أو التغيير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو ، و عليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم .

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التغيرات قصيرة الأمد في خزينة رأس المال أو العمل ، إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقي Solow. و النظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي و قد ازدادت المعارضة لنماذج

¹ - روبرت سولو ، نظرية النمو ، ترجمة ليلى عبود ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان ، 2000، ص 80

الكلاسيكية المحدثه في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات ، و لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة ، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الحديثه (نظرية النمو الداخلي)

إن نظرية النمو الحديثه توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي ، النمو المستمر للنتاج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الاختلافات إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الحديثه هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة و كذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق ، و باختصار المحلي و الذي لم يتم تفسيره و الذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى (Solow) و الذي يعرف بمقتضى (Solow) ، و باقتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة و العامة في رأس المال البشري ، و التي تولد وفرات خارجية و تحسن في

الإنتاجية تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد ¹.

و منذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الانتاج و مستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما يسمى بالنظرية الحديثه للنمو فالدراسات التي ظهرت مثل دراسة (Baunal) عام 1986 ، لم تجد أي أثر بالاتقاء لمعدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة (المتقدمة و النامية) ، كما بدأت به النظرية الكلاسيكية المحدثه و المستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال ، و التي تقود إلى نمو أسرع في البلدان الفقيرة مما تحققه البلدان الغنية المتقدمة ، و عليه فإن ظاهرة عدم إلتقاء معدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة بتناقص عوائد رأس المال – و قد تبين بأنه في فرضية ثبات العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان و في حالة عدم وجود حالة تناقص العوائد على رأس المال فإن الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأمد ، و أن مثل هذا النمو يكون داخليا .

1990 في 1986 وفي (1988) R- Lucus . Paul Romes و قد ابتدأت هذه النماذج الاقتصادية بين و يفترض نموذج نظرية النمو الحديثه وجود وفرات خارجية مترافقة من تكوين رأس المال البشري و التي Barro تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض (أو معامل رأس المال الناتج من الارتفاع) .

إن أول اختيار للنظرية الحديثه هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية ، أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة مالية بين نمو الإنتاج و بين المستوى الأولي لمعدل دخل الفرد ، فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأكيداً للنموذج الكلاسيكي المحدث ، و بعكسه فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية لرأس المال لا تميل إلى الإنخفاض ، و قد تم إختيار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة الآتية :

حيث أن $g_i = a + b_1 (PcY)$ هي معدل

نمو الإنتاج الفردي بالنسبة للبلد (i) لعدد من السنوات ، و (PcY) يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد ، فإذا وجد بأن المعدل (b_1) معنوي و سالب فإنه سيكون دليلاً على الإلتقاء الذي يقترضه النموذج الكلاسيكي المحدث ، أي أن البلدان الفقيرة تنمو بأسرع من البلدان الغنية إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الإلتقاء ، حيث أن المعامل المذكور كان معنوياً و موجبا ، مما يشير إلى حالة عدم الإلتقاء و التباعد ، أي أن البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة و بتعزز موقف النظرية الحديثه إذا وجد بأن التعليم و كذلك البحث و التطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحديثه من الانخفاض مما ينتج عنه افتراض حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة .

و قبل الوصول إلى الاستنتاج برفض النموذج الكلاسيكي المحدث يجب أن نتذكر بأن استنباح النموذج المذكور حول الإلتقاء يفترض بأن معدل الادخار و معدل الاستثمار و معدل نمو السكان و التكنولوجيا و كل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم ، و حيث أن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير مشروط (حتى و لو كان هناك تناقص العوائد لرأس المال) ، بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروطاً إذا افترضنا ثبات كل العوامل المؤثرة في نمو معدل دخل الفرد بما فيها نمو السكان (p) و معدل

1 - علة عبد الحميد بخاري ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، ص 52 من الموقع :

http://kam.edu.sa/files/0002132/subjects/ed3.pptf ثم الاطلاع عليه في 15:24/04/16 في 2011

الاستثمار ($\frac{I}{Y}$) ومتغيرات تؤثر في إنتاجية العمل مثل التعليم (ED) و البحوث و التطورات و التجارة (T) و كذلك متغيرات غير اقتصادية مثل الاستقرار السياسي (PS) . و إذا وجدنا من تقدير المعادلة المذكورة أعلاه مضافا إليها المتغيرات الإضافية المذكورة بأن إشارة المعامل (b_1) سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج الكلاسيكي المحدث ، أي سوف يكون هناك التقاء لمعادلات النمو في البلدان الغنية و البلدان الفقيرة ، و بعكسه إذا كانت إشارة المعامل موجبيه فسوف يكون هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة ، و سوف تتأيد نظرية النمو الجديدة أي أن المتغيرات العديد المذكورة أعلاه تكون مؤثرة و أنها هي التي تمنع الإنتاجية الحدية لرأس المال من الانخفاض . و قد أشار (N.Kaldor) إلى حقيقة انه رغم استمرار تراكم رأس المال و زيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فإن معامل رأس المال الناتج ($\frac{K}{Y}$) يبقى ثابتا مما يعني ثبات عوائد رأس المال ، و يمكن تفسير نموذج (Kaldor) في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي و التي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد و معدل نمو رأس المال للفرد¹

خلاصة:

يعتبر الجزء من الفكر الاقتصادي الذي يعنى بتحليل كيف يتحدد المعدل الذي على أساسه ينمو النشاط الاقتصادي من عام إلى آخر من أهم أجزاء هذا الفكر وأكثرها اهتماما في مختلف الدول ، و نعني بنمو النشاط الاقتصادي نمو المؤشرات المختلفة التي لها دلالة على النمو مثل الدخل القومي و الاستهلاك القومي و التوظيف الكلي و الاستثمار الكلي ، و غيرها من المؤشرات الكلية، و من خلال ذلك نعني بمفهوم النمو تزايد المؤشرات الكلية و المؤشرات الخاصة بالفرد في المتوسط ، حيث قد يزيد سكان الدول بمعدل يمتص كل زيادة في هذه المؤشرات و يبقى المجتمع تبعا لذلك مجتمعا لم يتخطى بعد مرحلة محاولة الانطلاق للانضمام للدول الصناعية المتطورة أو الدول الغنية بشكل عام ، كما أن نظريات النمو بالرغم من أنها زودتنا ببعض الفهم لحركة النشاط الاقتصادي إلا أنها تستمد أهميتها من محتواها الرياضي أكثر من محتواها الاقتصادي التطبيقي ، وعلى كل يبقى هدف تحقيق النمو الاقتصادي هو الاول في الخطط الاقتصادية لكل الدول.

1 - مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، نظرية وسياسات و موضوعات ، دار وائل ، الأردن ، 2007 ، ص ص 79 ، 80 .

تمهيد:

يعتبر الدور الذي يلعبه ويقوم به القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي المعاصر دورا محوريا ولذلك تزايد الاهتمام خلال العقد المنصرم بصورة خاصة بتحليل الأهمية العملية لهذا القطاع، وأثره على المكونات الكلية في الاقتصاد، ومن هنا فإن أدبيات الوساطة المالية قد تباينت وتعددت من خلال الإسهام المتخصص، والكتب المتخصصة إلى الدراسات الشرعية والقانونية التي تعج بها المؤلفات الفقهية والتاريخية، في ظل وجود قنوات لتسهيل تداول الثروة، وانتقال الدخل من وحدات الفائض إلى وحدات العجز عبر النظم المصرفية، فإن فرص النمو الاقتصادي وزيادة الدخل تزداد الاحتمال، وهذا ما سنحاول إثباته أو نفيه في هذا الفصل حيث سنتطرق إلى:

- تطور الأدبيات المنظرية للعلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.
- تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية-
- تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي - دراسة واقعية-

I-تطور الأدبيات المنظرية للعلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي

يتطلب تحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي سريع ودائم في البلدان النامية العمل على تهيئة بنية ملائمة من طرف الحكومات لدعم القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويرى الكثيرون اليوم أن ذلك يتحقق إلى جانب التنمية البشرية وترشيد المؤسسات من خلال النهوض بالقطاع المصرفي، لما للتمويل ومدى توافره ودرجة كفاءته من دور في تحقيق النمو وكذا التنمية

I-1- الدراسات التاريخية للعلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي:

يفتقد كثير من الاقتصاديين بالدور الرئيسي الايجابي للوسطاء الماليين والمؤسسات المالية، كما يؤكد هؤلاء من (Joseph Schumpeter) على وجود علاقة نسبية من الوساطة المالية لتحسين أداء الاقتصاد¹، فقد وجد Schumpeter (1912) بأن البنوك التي تعمل جيدا أسهمت بنشر التقدم التكنولوجي بتشخيص وتمويل أصحاب المبادرات ذات الفرص الجيدة مع تصنيع المنتجات المبتكرة²، كما أكد على أهمية القدرة الإبداعية للانتماء في التأثير على الاقتصاد، فالمنظم المبدع من وجهة النظر الشمولية الذي يحسب عملية التنمية لا يمكنه أداء هذا الدور بدون تمويل يكفل له تبني التقنية في استثماراته الجديدة، فهو من وجهة نظر Schumpeter " لن يكون منظما قبل أن يكون مدينا بعض الوقت"، فالتنمية والتمويل تربطهما علاقة عضوية حيث أن " عملية التمويل ومنح الائتمان تسهم في توظيف الاقتصاد لخدمة أغراض المنظم وفقا لحاجته، أو بعبارة أخرى منحه القدرات الإبداعية للإنتاج " كما يرى Schumpeter أن الخدمات التي يقوم بها الوسطاء الماليون بين حشد للمدخرات وتقييم المشروعات وإدارة للمخاطر وإشراف ومتابعة الاستثمارات، وتسهيل للمعاملات كلها ضرورية لأي تقدم وتطور ونمو في الاختراعات والأساليب التقنية اللازمة لانتشار أفراد المجتمع من حالة اللا إنتاج واللا إبداع إلى تكوين شخصية المنظم القادر ليس فقط على تحسين ظروفه المعيشية بل لتحسين الظروف التنموية للمجتمع الذي يعيش فيه هذا المنظم مما يعكس الأثر الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات التمويلية في تخفيض الفقر وتحسين الدخل على مستوى الفرد والجماعة.

كما أن Keynes ضمن تحليله للنظرية العامة يفترض وجود سوق منظم وكفاء للنقود، فهو ينحى منحى Schumpeter في هذا الجانب مفترضا دورا هاما لتوازن القطاع المالي وتوازن سوق النقود في التوازن العام للاقتصاد، إذ غياب الأدوات والمؤسسات المالية سيحد من تحول المدخرات إلى استثمارات، وهو ما يجد أثره السلبي في شكل انخفاض معدل نمو الدخل والنتائج³. وتعتبر النظرية الكينزية نظرية مرتبطة بجانب الطلب في الاقتصاد، خاصة اقتصاد الدول النامية التي توجد فيها طاقات إنتاجية لا يتم استغلالها بسبب نقص الموارد أو الإمكانيات المالية أو الطلب الفعال، ولذلك فإن تشغيل الطاقة الإنتاجية واستخدامها يتطلب زيادة الطلب سواء الاستهلاكي منه أو الاستثماري وبالذات ذلك المتصل منه بالإنفاق الحكومي، وبخاصة في مجال الأشغال العامة، ولذلك فقد اعتبرت النظرية الكينزية أن ما يحدد الدخل هو الطلب الكلي المتمثل بالإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي (الصادرات- الواردات) في ظل الاستخدام الكامل أو دون الاستخدام الكامل أو بعد الاستخدام الكامل، وبخصوص دور النقود في النظرية الكينزية فإن:

أ- عرض النقود يتحدد من خلال السلطة النقدية (البنك المركزي) التي تحدد وفقا لما تراه مناسباً لحاجة الاقتصاد ومتطلباته، وبالتالي فإنه معطى.

ب- الطلب على النقود في النظرية الحديثة يتم لأغراض عديدة أهمها:

-دافع المعاملات الذي يرتبط بدوره بحجم الدخل، حيث أنه كلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لإجراء المعاملات ذات الصلة بالقيام بالنشاطات الاقتصادية، سواء كانت استهلاكية أو استثمارية أو إنتاجية، وفي حالة انخفاض الدخل يقل الطلب عليها لغرض المعاملات.

-دافع المضاربة، وهذا يتحقق من خلال هدف تحقيق عائد من استخدامها حيث يتم تفضيل النقود للاحتفاظ بها في حال يكون سعر الفائدة منخفضاً، ويتوقع ارتفاع هذا السعر. أي الغرض من الاحتفاظ بالنقود بهدف المضاربة هو الحصول على عائد من خلال المضاربة على التغيرات في سعر الفائدة.

ويتحدد سعر الفائدة وفقاً للنظرية الكينزية من خلال عرض النقود والطلب عليها، أي أن سعر الفائدة في هذه النظرية يتحدد بعوامل نقدية وليست حقيقية، وكما هو معروف أيضاً أن عرض النقود معطى، أي يتحدد من قبل

1 - إبراهيم بن صالح العمر، قدرة النظام المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر، دراسة قياسية تجميعية على الدول النامية، 2007، ص، ص6،5 عن الموقع: <http://mpr.aub.edu.lb/MPRAPaperN°804.pasted22.November2011>

2- حسن كريم حمزة: المرجع سبق ذكره، ص134.

3- إبراهيم صالح العمر، قدرة النظام المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر، دراسة قياسية تجميعية على الدول النامية، المرجع سبق ذكره، ص6.

السلطة النقدية وأن سعر الفائدة يحدد بفاعل العرض والطلب على النقود، وعندما يحدد سعر الفائدة، فإنه يحدد الاستثمار من خلال علاقته بالكفاءة الحدية لرأس المال حيث أن الكفاءة الحدية لرأس المال هي السعر أو المعدل الذي يتم به خصم كافة العوائد التي يتم توقع الحصول عليها من الأصل الرأسمالي طيلة عمره الإنتاجي، بحي تتساوى هذه العوائد بعد خصمها من القيمة الحالية للأصل الرأسمالي. ومن المعروف أن زيادة الكفاءة الحدية لرأس المال، أي سعر الخصم على سعر الفائدة يؤدي إلى اتخاذ القرار بالاستثمار في الأمل

الرأسمالي، لأن الكفاءة الحدية للاستثمار تمثل عائد للاستثمار، وسعر الفائدة يمثل تكلفة الاستثمار، في حين أن زيادة سعر الفائدة عن سعر الخصم يؤدي إلى عدم اتخاذ القرار بالاستثمار في الأصل الرأسمالي، حيث يتم التوجه إلى نحو إقراض النقود والحصول على سعر الفائدة الأعلى، بدلا من استثمارها، والحصول على عائد أقل، ومما سبق وحسب النظرية الكينزية فإنه أصبح يتضح دور القطاع التمويلي في التنمية من خلال تأثير الفائدة على حجم الائتمان المصرفي للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد¹. هذه الرؤية لتأثير قطاع الوساطة المالية اتخذ مسارات متعددة في أدبيات الفكر الاقتصادي التنموي المعاصر، بحيث يمكن أن تتبع هذه الأدبيات لمعرفة أثر الوساطة المالية في تحسين الدخل الفردي والعام، وتخفيض مستوى الفقر من خلال ثلاث مداخل تمثل أهم الاتجاهات الفكرية لدراسة الظاهرة.

I-2-المدرسة الهيكلية للتمويل:

منذ ستينات القرن الماضي ظهرت في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بأهمية خاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية والنمو الاقتصادي، ومن ثم في تحسين الدخل الفردي والعام هذه الأهمية لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية تستمد أهميتها من خلال كون مؤسسات الوساطة المالية تعمل على حشد المدخرات وزيادة حجمها في المجتمع، وهو ما يفي زيادة الرساميل المتاحة للاستثمار².

I-2-1- خلقية تاريخية للمدرسة الهيكلية:

وكانت أولى الانطلاقات لمفهوم العلاقة بين تطور مؤسسات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي للمفكر الاقتصادي (Raymond GoldSmith) (1969)، وفيما بعد أصبحت أكثر شمولية على يد (Shaw ;1973) (McKinnon, 1973)، وكان هؤلاء أول من تحدث عن طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، أما فيما يتعلق بنظرية المرحلة "Stage theory" والتي أطلق عليها (Rando Cameron, 1972) فرضية (The gerscherkron hypothesis) والتي تعود لاسم صاحبها Alexander Gerscherkron (1962) وهي واحدة من أوسع المناقشات في تفسير دور البنوك في عملية التصنيع، درس Alexander دور البنوك في التصنيع في أوروبا ووجد أن هذه المؤسسات لها مشاركة ذات أهمية كبيرة في عملية التصنيع بالمقارنة مع المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية الأخرى، وبشكل أساسي فقد لاحظ أن نمط التصنيع بهذه الاقتصاديات، ومشاركة هذه المؤسسات مثل البنوك والدولة في عملية التصنيع حددت من خلال التخلف النسبي لكل اقتصاد، والتي تقيس كثافة الثروة في البلد، ولاحظ Alexander بأن التطورات الاقتصادية في إنجلترا بدأت بمشاريع صغيرة الحجم، وكانت الانطلاقة لتكوين عمليات تطور الصناعة والتي بنيت على أساس النمط الفردي المتأني أصلا من مدخرات أصحاب هذه المشاريع والذين كانوا أصحاب المشاريع الصناعية وهم المسؤولون مباشرة عن تنظيم تلك المشاريع وتوجيهها وتطويرها وإعادة توظيف الأرباح المحققة من تلك المشاريع، الأمر الذي أدى إلى وجود نوع من الاستقلال اتجاه الجهاز المصرفي وبالتالي بين المقرض والمقترض، وانطلاقا مما سبق يفترض Alexander بأن نظرية المرحلة للتطور المالي والنمو الاقتصادي، والتي تقول بأن الاقتصاد عندما يكون في مرحلة التخلف الحاد، فإن مشاركة النظام المصرفي في التكوين الرأسمالي جديدة بالاهتمام وعندما يدخل الاقتصاد إلى مرحلة معتدلة من التخلف، فإن للنظام المصرفي دورا

1- إبراهيم أونور، تطور أسواق المال والتنمية، مجلة جسر التنمية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 4-6.
2- إبراهيم بن صالح العمر، علي شريف عبد الوهاب ورده، خدمات الوساطة المالية والمصرفية في الاقتصاد المصري، وقدرته التأثير في النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية، 2007، ص 2.

بارزا في النمو الاقتصادي، وفي ألمانيا والدول الأوروبية الأخرى بالنسبة له نعم النمط السابق، فألمانيا مثلا تميزت في التخلف المعتدل واختناقات في التنظيم ورأس المال، فلقد ظلت النظرة إلى المشاريع الصناعية على أنها مجال غير مرغوب فيه للاستثمار خلال الفترة من بداية القرن التاسع عشر حتى منتصفه، وذلك لكثرة مخاطر الاستثمار الاقتصادي، ولكن تغير ذلك الوضع بصورة تدريجية، وخصوصا عندما أصبحت الأوساط الحكومية، وبعد شعورها بتزايد الحاجة للائتمان المصرفي، والأنشطة الصناعية بالذات، وتشجيع الأفراد على تكوين البنوك المساهمة مما أدى إلى انتشارها، وبالتالي زيادة عرض الأموال للصناعة الألمانية، وبالتالي أصبحت البنوك هي المصدر الأساسي لرأس المال وتنظيم المشاريع للتنمية الصناعية، وفي روسيا والتي تعتبر أكثر تخلفا من ألمانيا نجد بأن للبنوك الروسية دورا بارزا في التنمية الاقتصادية، بحيث استطاعت الحكومة أن تقوم بأعمال البنوك الصناعية محدثة بذلك نقلة نوعية لدور البنوك في التنمية الاقتصادية، وعليه فإن الائتمان المقدم من قبل البنوك الصناعية يقوم على أساس الخطط المالية التابعة للتخطيط الاقتصادي في البلد، وانطلاقا مما سبق نستطيع أن نفرق بين ممارستين متميزتين لدور الجهاز المصرفي: الممارسة الأولى تخص الجهاز المصرفي في إنجلترا، والثانية تخص الجهاز المصرفي في أوروبا، وهاتين الممارستين تنبعان من أسس موضوعية منها أحداث تاريخية، ومنها ما يتعلق بدرجة النمو والتطور الاقتصادي كل على حدى، فيما يتعرض جول سميث على أسلوب الفرز بين الممارستين المذكورتين، حيث يقرر إن اختلاف دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية والذي أقر من قبل بعض الاقتصاديين وعلى الأخص الألمان منهم جاء نتيجة لاختلاف المرحلة التاريخية التي يمر بها اقتصاد الدول المدروسة من ناحية التطور الاقتصادي مما ينعكس بالضرورة على دور ذلك الجهاز، وقد اختبر جو سميث العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لخمس وثلاثين دولة متقدمة ونامية للفترة ما بين (1860-1963)، وهذه الدراسة بلورت فرضيات البيان الهيكلي (Structuralist hypothesis)، ولخصت دراسته باثنتي عشر نقطة على النحو التالي:

أولا- من خلال مسيرة التنمية الاقتصادية للدول تبين بأن البنية الفوقية للنظام المالي تمت بمعدلات أكبر من زيادة البنية التحتية للنتائج القومي والثروة القومية، وبذلك فإن نسبة العلاقة المالية المتبادلة ستزداد.

ثانيا- هذه الزيادة في نسبة العلاقة المالية المتبادلة ليست عملية مستمرة دون حدود. وتكاد أن تكون مؤشرا لمراحل التنمية الاقتصادية المحرزة وتنحصر بين 1 و 1,5.

ثالثا- نسبة العلاقة المالية المتبادلة منخفضة في الدول النامية بالمقارنة مع الدول الأوروبية ودول أمريكا الجنوبية، وأن القيمة الحالية لهذه النسبة في الدول النامية بشكل عام تنحصر بين 1 و $\frac{2}{3}$ ، بينما تنسجم هذه النسبة مع بعض الدول النامية والتي تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

رابعا- يحدد المحدد الرئيسي للحجم النسبي للبنية الفوقية المالية للدولة من خلال الفصل بين وظائف الادخار والاستثمار في الوحدات الاقتصادية المختلفة، وهذا ينعكس من خلال نسبة الإصدارات الجديدة، كلما كانت هذه النسبة المالية مرتفعة، كلما كان الفصل واضح في عمليات الادخار والتكوين الرأسمالي، وبالتالي حجم أكبر للهيكلة المالية.

خامسا- تتأثر المؤسسات التي تعنى بالمدخرات، ومالكي الأموال المادية بالنمط الأساسي للأدوات المالية المستخدمة في تلك المؤسسات.

سادسا- في معظم الدول التي شملتها الدراسة ازدادت حصة المؤسسات المالية من الإصدارات والأصول المالية، وانعكست هذه الزيادة بشكل كبير على عملية التنمية الاقتصادية، وهذه الزيادة استمرت ايضا بعد ثبات نسبة العلاقة المالية المتبادلة.

سابعا- بدأت التطورات المالية في الدول مع بداية النظام المصرفي، وانتشار مسكوكات النقد في الاقتصاد، ازدادت في البداية نسبة النقد المتداول إلى إجمالي الثروة القومية، وفيما بعد أخذت بالتراجع.

ثامنا- وكلما تقدمنا في التنمية الاقتصادية فإن حصة النظام المصرفي من مجمل أصول المؤسسات المالية تتخفض مقابل ارتفاع هذه النسبة للمؤسسات غير البنكية.

تاسعا- لا يوجد اتجاه واضح في الدور التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في هذه الدول.

عاشرا- نقل التكنولوجيا والتنظيم الإداري عبر الدول تكاد تكون عملية سهلة للانجاز، وهي أكثر نجاحا بالمقارنة مع نقل التكنولوجيا والتنظيم الإداري في الحقول الأخرى، بالإضافة لذلك لا يوجد هناك فجوة كبيرة في تكنولوجيا الخدمات المالية والمصرفية ما بين الدول النامية والمتقدمة.

إحدى عشر- تكلفة التمويل والتي تشمل سعر الفائدة، وغيرها من التكاليف منخفضة بشكل واضح في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول النامية، لا يوجد اتجاه نحو انخفاضها في الدول المتقدمة في الأجل الطويل أكثر من ذلك.

اثني عشر- في معظم الدول لا يوجد تطابق تقريبي أو تجانس ما بين التطورات المالية والنمو، ففي الواقع هناك مؤشرات في بعض الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة تفوق متوسط معدلات تطوراتها المالية.

وخلصة هذه النتائج أنه لا يوجد إمكانية للتشريع باتجاه النسبية لتقرير ما إذا كان هناك عوامل مالية هي المسؤولة عن تعطيل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أو العكس.¹

I-2-2- خلفية نظرية:

حاول جول سميث عن وضعه لنظرية التطورات المالية والنمو الاقتصادي الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالأثر الذي تلعبه التطورات المالية على النمو الاقتصادي، أثر حجم الدولة من حيث البنية الفوقية للنظام المالي على النمو الاقتصادي، وماهية المقاييس المختلفة يمكن استعمالها في تعجيل وخلق النمو الاقتصادي.

ويمكن تلخيص نظرية Goldsmith على النحو التالي:

من السهل وضع فرضية تفصل ما بين وظائف الادخار والاستثمار، وتجعل من إمكانية دخول الأدوات المالية أمرا سهلا، كما هو الحال في توسع مدى الأصول المالية التي تخلقها المؤسسات المالية، هذا التوسع المالي يؤدي بدوره إلى زيادة فاعلية الاستثمار وزيادة نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج القومي، وهذه النشاطات المالية عبر هذه القنوات تزيد معدل النمو بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وجوهر هذه الحجة يعتمد على مدى تقدم الهيكلية المالية، فكلما تقدمت الهيكلية المالية أدى ذلك لتقدم التنمية الاقتصادية، إذن هناك أثر إيجابي للتطورات المالية على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وهذا جوهر الفرضية الهيكلية، وصياغة هذه الفرضية تقوم على أساس فرضيتين أساسيتين هما:

أولاً- قوة أداء الاقتصاد غير متجانسة، باختلاف رغبة التنظيمات الإدارية للوحدة الاقتصادية، وذلك بالطرق التي تعمل لمنفعة أصولها المالية والقيم المتعلقة بالاستهلاك الحاضر والمستقبلي وموقفهم نحو المخاطرة.

ثانياً- وجود اقتصاديات الحجم والوفورات الاقتصادية في الاقتصاد، ضمن قبول هذه الافتراضات يمكن زيادة الإنتاج، دون أي تغيير على المصادر (التكنولوجيا، الأذواق، المخاطر) وباختلاف أعمال الوحدات الاقتصادية، فبعض الوحدات تدخر أكثر مما تستثمر، بالمقابل هناك وحدات تستثمر أكثر مما تدخر، وفائض المدخرات ينقل إلى المستثمرين، عبر الوسطاء الماليين، وهكذا تستطيع مؤسسات الوساطة المالية نقل الأموال القابلة للإقراض إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في التمويل، وذلك مقابل حصولها على ضمانات أولية لضمان حق المقرضين، وهكذا يصبح الشرط اللازم والكافي لوجود الوساطة المالية هو وجود الحاجة للحصول على

¹-رمزي فؤاد ميخائيل أبو غزالة، أثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، الأردن (حالة تطبيقية للفترة 1968-1988)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991، صص 8-12.

التمويل غير المباشر من خلال الوسطاء، وهذا لا يؤدي فقط إلى زيادة مجمل الادخارات والاستثمارات، بل أيضا يعزز فاعلية الاستثمارات، وبهذا سيكون للتطورات المالية الأثر الايجابي على معدلات النمو الاقتصادي فيما يرى Smith بأن هناك مساهمة للتطورات المالية على النمو الاقتصادي ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً- من الممكن جعل الوحدات الاقتصادية حرة من خلال عدم فك العلاقة ما بين مالكي الادخارات واستثماراتهم، لأنه في حالة غياب الأدوات المالية تتساوى الوحدات الادخارية والاستثمارية (من الضروري لأن تتساوى وحدات الفائض ووحدات العجز)، وفي حالة وجود الأدوات المالية فان وحدات العجز يمكن أن تكون أكبر وأقل من وحدات الفائض، أي أن أهمية وجود المؤسسات والأدوات المالية تكمن في أن المدخرات لا تستثمر داخل الوحدات الاقتصادية، بل تنتقل إلى الوحدات الاستثمارية عبر الأدوات المالية المستخدمة، وسيحصل المدخرون من خلال هذه العمليات على عائدات ادخار ااتهم، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مدخراتهم نتيجة للحوافز المقدمة لهم، إضافة لحافز الادخار نفسه، وستزداد الاستثمارات نتيجة لذلك، مما يؤدي الى تعزيز معدلات النمو الاقتصادية

ثانياً- يؤدي عدم وجود عدالة في توزيع البدائل الاقتصادية من قبل المنظم الاقتصادي، ومع اختلاف القوة الاقتصادية التي تختلف من ناحية المهارات والحوافز الضرورية لخلق المؤسسات للأدوات المالية، يرغب المستثمرون في الحصول على نفس معدل الفائدة على استثماراتهم في حالة كون عملية الادخار والاستثمار معجلة، والقوة الاقتصادية متساوية، في هذه الحالة سيؤدي الفصل ما بين وظائف الادخار والاستثمار ونقل المدخرات من وحدات اقتصادية إلى وحدات أخرى بهدف غايات الاستثمار إلى زيادة الناتج القومي أو تعجيل النمو.

ثالثاً- تتطلب المشاريع الاستثمارية التي تدر عوائد مرتفعة بشكل خاص، تلك المؤسسات المالية، وأدواتها لرغبة الوسطاء في حشد المدخرات المالية المتوفرة في الاقتصاد، ونقل هذه المدخرات المترابطة لديها لاستثمارها في المشاريع، وفي واقع الحال فإن العديد من عمليات الإنتاج ذات المستوى الأدنى من التكلفة تتطلب حجماً كبيراً من التمويل المتمثل في فوائض وحدات اقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية).

بمعنى آخر أن التطورات المالية تعزز فرصة المشاريع الاستثمارية الضخمة وعدم إمكانية تجزئة هذه المشاريع ذات العوائد المرتفعة، والتي تعمل من خلال تدخل الوسطاء الماليين، ضمن هذا المفهوم التطورات المالية لها دورها الايجابي على النمو الاقتصادي.¹

I-3- فرضيات الكبح المالي:

يعتبر الكبح المالي من ابرز العوامل التي تؤثر على حشد المدخرات المجمعمة من قبل النظام المصرفي، ولا تزال هذه الفكرة موجودة في تطبيقاتها في الدول النامية والتي تعوق التطورات في النظام المالي، ونمو المدخرات والاستثمارات، وبالتالي بنقل الأثر الى التنمية والنمو الاقتصادي، الانطلاقة الأولى لهذه النظرية كانت McKinnon و Shaw في عام (1973) حيث عرفت أدبيات هذه النظرية باسم: McKinnon-Shaw Model ، وفيما يتعلق بالتحليل التقليدي لطبيعة العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة مازالت هذه العلاقة غامضة بينما العلاقة ما بين الاستثمار وسعر الفائدة واضحة، فانخفاض سعر الفائدة يضمن مستويات مرتفعة من الإنفاق الاستثماري، وهذا يعزز النمو الاقتصادي، في الدول النامية يسعى متخذي القرارات لتطبيق سياسة انخفاض سعر الفائدة (مقياس كبح مالي) بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وكان McKinnon و Shaw أول من اعترض على العرف التقليدي لهذه العلاقة (الاستثمار وسعر الفائدة)، افترض كل منهما بأن ارتفاع معدلات أسعار الفائدة الحقيقية يضمن مستويات مرتفعة من الادخارات المتاحة للاقتصاد، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري مما يؤدي لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، لكن هناك اختلاف في وسيلة النقل

¹ -مرمزي فؤاد ميخائيل أبو غزالة، نفس المرجع، ص12-14.

بين Shaw و McKinnon ، حيث يعقد الأول بان إمكانية التمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية الضخمة محدودة لأغلبية المستثمرين، واقترحه هذا مبني على أساس إن الأرصدة النقدية المجمعة من قبل المدخرين يمكن أن تكون مكملة لرأس المال المادي، من هذا المنطلق يشدد McKinnon على إمكانية مساعدة الودیعة للتكوين الرأسمالي بجعل كل من الودیعة ورأس المال أصولا مكملة لبعضها البعض، كذلك الحال فإن ارتفاع معدلات الودیعة يمكن أن يعزز كل من الادخار والتراكم الرأسمالي، وهذا هو جوهر الفرضية المكملة أي أنه يركز على التمويل الداخلي، ومن جهة نظر Shwirkez على التمويل الخارجي عوضا عن إمكانية التمويل

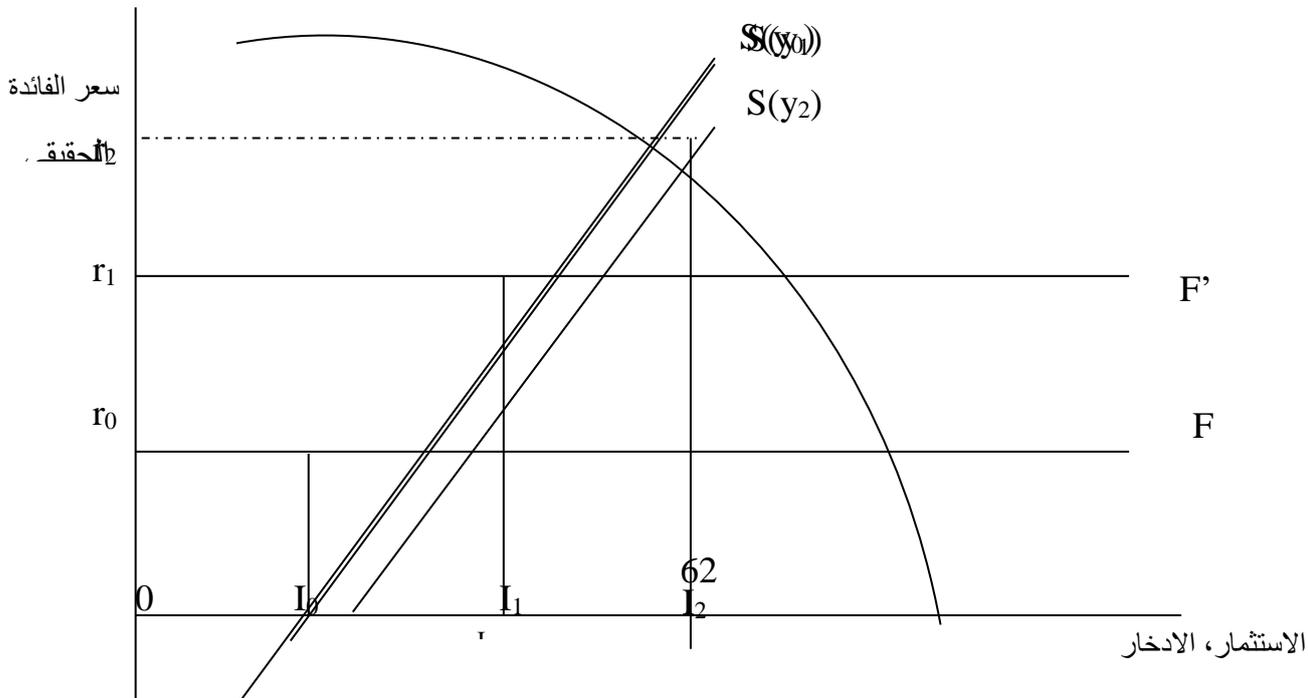
الداخلي كقيد مؤثر على التكوين الرأسمالي، فيما يركز على دور الودیعة كمصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية حيث يفترض بأن ارتفاع معدلات الودیعة يمكن أن يحفز الاستثمار من خلال التوسع في خطوط عرض الائتمان نتيجة لحاجة التمويل للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، ومشاركة McKinnon في الكبح المالي لا تقتصر على كبح سعر الفائدة فقط، بل أن هناك تنظيمات تمارس من قبل البنوك، حيث لا يزال تمويل البنوك للمناطق الريفية بشكل عام، وتقديم الخدمات المصرفية لصغار المقترضين بشكل خاص ثانويا في معظم الدول النامية، فيما تقدم البنوك خدماتها المصرفية للمشاريع الاستثمارية الضخمة، وتراخيص الاستيراد والتصدير، ودعم الصناعات والمنظمات الدولية التعاونية، حتى وإن كانت الحكومة تعاني من عجز في الحساب الجاري، حيث أطلق على هذا المفهوم ظاهرة الكبح المالي، وتعزى هذه الظاهرة إلى حقيقتين: الأولى نتيجة للاستعمار، فالبنوك كانت تستخدم المستثمرين الأجانب لتصدير المواد الخام من الدول النامية، في حين مشاركة أبناء البلد في عمليات الوساطة المالية في الغالب مودعين بدلا من المقترضين، والثانية في فترة ما بعد الاستقلال وتطور البنوك الوطنية في الدول النامية، لا تزال هذه الدول تعاني من تبعية الأنظمة البنكية الخارجية والتي حلت محل الاحتلال حيث أنها تعكس الاحتلال في تطبيقاته من خلال حشد المدخرات عند سعر فائدة حقيقي منخفض، وبالعالم هذا السعر أقل بكثير من تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، فيما يعاني صغار المزارعين وأبناء المدن الصناعية من الكبت المالي، نتيجة لحجب الأرصدة القابلة للاقتراض عنهم، وسوف يتم التركيز على الأدوات الأساسية للكبح المالي والمتمثلة بالرقابة على سعر الفائدة بأشكالها الثلاثة وهي على النحو التالي:

أولا-وضع سقف على معدلات أسعار الفائدة الاسمية على الودائع.

ثانيا-وضع سقف على معدلات أسعار الفائدة الاسمية على القروض

ثالثا-وضع سقف على معدلات أسعار الفائدة الاسمية على الودائع والقروض معا.

والهدف من رقابة سعر الفائدة هو تشجيع الاستثمار، وفرض سقف على أسعار الفائدة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإقبال على الاقتراض من قبل المشاريع الاستثمارية والتي تحقق عوائد موجبة، وهذا بدوره يعزز فرص الاستثمار، فيما تبرز عدم مصداقية هذه العبارة من خلال ما قدمه نموذج Shaw و McKinnon على النحو التالي:



شكل رقم (06): الادخار والاستثمار في ظل فرض قيد مالي.

المصدر: رمزي فؤاد ميخائيل أبو غزالة، نفس المرجع، ص29.

حيث: المنحى $S(y_0)$ ، $S(y_1)$ ، $S(y_2)$ يمثل دالة الادخار عند مستويات الدخل Y_0 ، Y_1 ، Y_2 ، على التوالي، (I) يمثل دالة الاستثمار، والخط الأفقي (F)، (F') يمثل مستويات مختلفة من القيود المالية والتي عبر عنها McKinnon بالحدود التي تمثل الكبح المفروض على سعر الفائدة الحقيقي (r). عند مستوى ثابت من سعر الفائدة الحقيقي (r_0) قيمة الاستثمار تساوي (I_0) ، وهذه القيمة تساوي حجم الادخار المتاح عند مستوى سعر الفائدة الحقيقي (r_0) ، ولتوزيع المدخرات المتاحة على المشاريع الاستثمارية المختلفة، تلجا المؤسسات المالية لترشيد عرض الائتمان، حيث تفضل المشاريع الاستثمارية التي تبدو آمنة وسهلة التمويل حتى ولو حصلوا على عائدات منخفضة، كذلك كبح سعر الفائدة لا يشجع أخذ المخاطر في المؤسسات المالية لأن علاوة المخاطر لا تضاف إلى سعر الفائدة المفروضة، وعند تحريك القيد المالي من (F) إلى (F') سيرتفع الاستثمار والادخار، ومشاريع استثمارية غير فعالة سوف تحرك سوق السندات، وبالتالي فعالية استثمارية بدورها تعزز مستوى الدخل نحو الارتفاع، مما يؤدي إلى تحريك دالة الادخار إلى اليمين من $S(y_0)$ إلى $S(y_2)$ ، عند مستوى r_2 جديد، ومن التحليل السابق واضح بأن الوصفة الاقتصادية يجب أن تكون التحرر المالي، فمثلا تعويم سعر الفائدة الحقيقي وترك تحديده لقوى العرض و الطلب في السوق، هذه السياسة تساعد المؤسسات المالية على التوسع في تقديم الائتمان للمستثمرين.¹

وبناء على ذلك فإن تحسين مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتطلب تحريرا لسعر الفائدة من خلال إزالة جميع القيود المؤسساتية الكفيلة بتقييد سعر الفائدة السوقي للوصول لمستوى السعر التوازي الكفيل بالمد من دور انخفاض المدخرات- انخفاض الاستثمارات ومن ثم انخفاض الدخل، خاصة إذا توافق ذلك مع انخفاض مستويات التضخم.² أما النمط الآخر من الكبح المالي هو ما أطلق عليه (Mamalakis 1976) بالإنهاك المالي (Financial Attrition) والذي عرفه على انه: عدم رغبة النظام المالي في الحصول على المدخرات المتاحة ونقلها أو تحويلها إلى الاستثمار، من خلال دراسته المعمقة للاقتصاد الشيلي لاحظ مايلي:

أولاً: أن الاقتصاد الشيلي خلال الفترة (1930-1970) يمتلك كفاءة وتعمق في المؤسسات المالية بكافة أنواعها، بالرغم من ذلك فإن نموها وتوسع عملياتها غير ملائم نتيجة لصفحة حجم تدفق المدخرات، في حين يخلق الحجم الأكبر لهذه المدخرات من قبل عدد قليل من الشركات والمؤسسات المالية الضخمة، كذلك يحصل المستثمرين على التمويل المباشر من خلال إعادة استثمار الأرباح داخل نفس الوحدة الاقتصادية.

ثانياً: انخفاض سعر الفائدة ليس نتيجة لفرض سقفية عليها، بل نتيجة لعدم الرقابة على التضخم، والتي تقلل سعر الفائدة الحقيقي إلى الصفر، وأحيانا تنخفض أقل من الصفر.

ثالثاً: عجز في توفير الائتمان متوسط المدى كنتيجة لعدم رغبة المؤسسات المالية للحصول على الأرصدة من خلال إصدار الأسهم والسندات للمواطنين.

هذه الظاهرة تعاني منها تشيلي، بالنسبة لـ Mamalakis وتعزى هذه الظاهرة إلى ما يلي:

أولاً: السوق المالي والنقدي، خصوصا مؤسسات الرهن كانت ضحية للسياسات الحكومية المفروضة والتي تشجع قطاع الصناعة و تهمل كل من قطاع الزراعة والتعدين.

1- رمزي فؤاد ميخائيل أبو غزالة، نفس المرجع، صص 27-30.

2- ابراهيم بن صالح العمر، علي شريف عبد الوهاب وردة، خدمات الوساطة المالية والمصرفية في الاقتصاد المصري وقدرته التأثير في النمو الاقتصادي، المرجع سبق ذكره، ص50.

ثانياً: الثقة الزائدة في ائتمان البنك المركزي والتي ائبنت فسلفها، نبيجه لعدم السيطرة على معدلات التضخم، والاعتماد على التمويل التضخمي، واقترح Mamalakis سياسة لتعزيز الربط ما بين الادخار والاستثمار، تنص على انه من الضروري الحصول على أسعار فائدة حقيقية موجبة، وذلك يجعل هيكل سعر الفائدة مرناً، ومتواصل وساري على كل الأدوات المالية للمؤسسات المالية مثل البنوك، وبنوك الادخار، والمؤسسات التعاونية والادخارية.¹

I-4- مدرسة نماذج النمو الداخلية:

تمثل التوجيهات الجديدة في التحويل الكلي للنمو والمحاولة الجريئة لمعالجة محددات النمو في نماذج النمو داخليا وليس كمعطيات أو محددات خارجية تقدما في التحليل الاقتصادي الكلي كان له أثره في معالجة الوساطة المالية وأثرها في المكونات الاقتصادية الكلية بما فيها النمو والتنمية والدخل الفردي والقومي، فمثل هذه النماذج برهنت إن تحسن مستوى المعيشة وانخفاض الفقر لا تحتاج إلى مؤثرات خارجية كالاستثمار الخارجي، والاتفاق الحكومي، بل يمكن للعوامل الداخلية كالتغيرات المؤسسية والوساطة المالية والتقنية، وتوزيع الدخل أن يكون لها أثرها في حفز ودفع النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة لأفراد المجتمع. فالعديد من الاقتصاديين والمهتمين بقضايا النمو الاقتصادي والتنمية واقتصاديات الرفاهية قاموا بإدخال الوساطة المالية كأحد عوامل ومحددات نماذج التحليل الكلي، فعلى سبيل المثال (Greenwood) و(Jovanovic) طبقا نموذجا عاما للتوازن واستخلصا أن زيادة ثقة المدخرين في قدرة الوسطاء الماليين تعمل تلقائيا على زيادة المدخرات، كما أن (Bencivenga and Smith) ومن خلال تطبيقهما لنموذج تداخل الأجيال المبني على نموذج (Diamond and Dybvig) لإيضاح دور المصارف في تأمين السيولة، أوضحا أن الوسطاء الماليين يعملون على تخفيض الجزء المدخر في شكل سيولة نقدية و أصول سائلة غير منتجة، ومن ثم زيادة كفاءة التخصيص الأمثل للموارد المدخرة والمستثمرة من خلال التراكم الرأسمالي، وفقا لهذه الرؤية ومن أجل إيضاح قضية أهمية الادخار للنمو الاقتصادي فإن زيادة الادخار لدى وسطاء ماليين ذات أثر على دالة الإنتاج، هذا التأثير ينشأ بفعل تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها من قبل المدخرين والمستثمرين، حيث يعمل الوسطاء الماليون على تسهيل تحويل المدخرات من مدخرات قصيرة الأجل لاستثمارات طويلة الأجل والموافاة بينهما، أما (King and Levine) فقد استخدموا نموذجا داخليا للنمو لإيضاح الدور الايجابي للوسطاء الماليين بقدرتهم على الحصول على معلومات وافية عن كفاءة المشروعات محل التمويل مقارنة بالمدخرين الأفراد الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك، هذه الميزة للوسطاء الماليين ومؤسسات التمويل المصرفية تتيح لها معرفة الاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة مطردة في الإنتاج، ومن ثم رفع معدل النمو، كما يستخدم (Greenwood و Smith) نموذجين مماثلين لسابقهما لنتيان الكيفية التي يسهم فيها الوسطاء الماليون والمصارف في التخصص الأمثل للمدخرات، أما (Becsi , Zsott , Ping Wang and Mark A. wymé) فقد استخدموا النموذج الداخلي للنمو لتوضيح كيف إن خدمات المؤسسات المالية والوسطاء الماليين تعمل على توليد آثار إنتاجية كبيرة، هذه الخدمات من وجهة نظرهم تعمل على تحقيق توازن مزدوج ناتج عن التداخل الحركي بين قرار أن الادخار لقطاع الأعمال، والقطاع العائلي، وبين سلوك المنافسة الاحتكارية لقطاع المؤسسات المالية والمصارف الذي يمكن ملاحظته من خلال المقارنة الساكنة لمعدل التفضيل الزمني للمستهلك والمخاطرة الاستثمارية للمستثمر مع التكاليف المصرفية للوسطاء الماليين، كما استنتج هؤلاء الباحثون إن خدمات مؤسسات الوساطة المالية مرتبطة بمرونة عرض العمل ومستوى التوظيف، فالتغير الحدي في النظام المالي يؤدي إلى تغير مضاعف في توازن النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن مستوى مرتفعا من التشغيل والمؤشرات المالية يقترن عادة مع مستوى مرتفع أعلى في النمو الاقتصادي، ولا يبتعد (Pagano) عن ذلك كثيرا باستخدامه نموذج " AK "، فوفقا (Pagano) فإن المدخرات يفترض بها أن تتحول إلى استثمارات في اقتصاد مغلق في حالة وجود وساطة مالية كفاءة فيما عدا جزء يتسرب بسبب المعوقات المؤسسية في مرحلة الوساطة المالية، ولهذا فإن مؤسسات الوساطة المالية

¹-رمزي فؤاد ميخائيل أبو غزالة، المرجع سبق ذكره، ص ص 30،31.

يمكنها إن تؤثر في الإنتاج القومي والنمو الاقتصادي من خلال التقليل قدر الإمكان من التسرب بين الادخار والاستثمار والتي من شأنها أن ترفع من مستوى الإنتاجية الحدية الاجتماعية لرأس المال¹.

بيد أن (Alomar) أوضح أن الوساطة المالية ليست ايجابية الأثر دائماً في تحسين الظروف المعيشية والإنتاج الكلي، ومن ثم في تخفيض الفقر، فالوساطة المالية المناسبة تحفز النمو الاقتصادي بينما تؤدي الممارسات المالية غير المواتية إلى إعاقة جهود التنمية، ومن ثم تخفيض الإنتاج والنمو الاقتصادي مع ما سيتبع ذلك من تأثيرات كلية أخرى فعدم وجود مؤسسات وساطة مالية كفأة، أو وجود متطلبات احتياطي غير مبررة، أو أي قيود كمية أو نوعية تحد من كفاءة الوساطة المالية تترك أثراً بيئياً على مستوى حجم النمو الاقتصادي، وفي المقابل فإن الوساطة المالية المواتية تعمل على رفع كفاءة تخصيص مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال بتوجيه المدخرات لتلك التي تتميز بارتفاع في الإنتاجية الحدية، وذلك عن طريق تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها فنياً ومالياً بالإضافة إلى تخفيض مستوى مخاطرة توجيه المدخرات لاستثمارات عالية التقنية والإنتاجية والمخاطرة. هذه النظرة لأهمية الوساطة المالية للعمبر مستندة في جزء منها لتحليل (Jovanovic و Greenwood) بشأن النمو الإنتاجي، فوفقاً لنموذجيهما فإن رأس المال يمكن ان يستثمر في استثمار وتقنية عالية الأمان، ولكنها منخفضة العائد، ويمكن ان يستثمر في عكس ذلك حيث العوائد الأعلى، وتعتمد عوائد الاستثمارات عالية التقنية والعائد والمخاطرة على نوعين من المؤثرات العشوائية، أحدهما عام يختص بالصناعة بكاملها، والآخر يرتبط بالمشروع الفردي نفسه، فعلى عكس المستثمر الفرد، فإن الوسطاء الماليين لن يتأثروا بالصدمة غير المرغوبة على مستوى الصناعة بسبب كبر محافظهم الاستثمارية وتنوعها وتشتيت المخاطر، وهو ما يؤدي إلى التركيز على الاستثمارات الأعلى تقنية وإنتاجية، وهذه بدورها تؤدي إلى زيادة فعالية قناة الادخار عن طريق الوسطاء الماليين، ومن ثم كفاءة رأس المال، وزيادة مستوى النمو الاقتصادي، وفي المقابل فإن مخاطر الاستثمار بالنسبة للمدخر الفرد سواء مخاطر السيولة أو مخاطر الاستثمار تنخفض مع وجود الوسطاء الماليين مما يؤدي لتحسين فرص زيادة إنتاجية الوحدات الإنتاجية بما في ذلك العمالة ورؤوس الأموال المدخرة.²

II- تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية-

تعتبر العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي محل اهتمام الكثير من المفكرين، وخاصة في ظل التحرير المالي والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، وسنتناول فيما يلي آراء كل من Ross Ievine و Pagano :

II-1- نموذج Pagano (1993):

قدم Pagano سنة 1993 نموذجاً بسيطاً للنمو الداخلي يهدف الى تلخيص جملة التأثيرات الهامة الممكنة مشاهدتها بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.³

حيث اعتمد نموذج نمو داخلي معتمد على قطاع واحد نرسم له بالرمز AK حيث:

$$Y_t = AK_t \dots \dots \dots (1)$$

بحيث: Y- المخرجات.

1- ابراهيم بن صالح العمر، الدور التنموي للمصارف والوسطاء الماليين، مراجعة للفكر الاقتصادي، 2005، صص 7-9 من الموقع:

<http://MPRA.ub.uni-mendien.de/18798/MPRAPepenW018798>, posted 22.November 2011.

2- ابراهيم بن صالح العمر، الدور التنموي للمصارف والوسطاء الماليين، مراجعة للفكر الاقتصادي، نفس المرجع، صص 9، 10.

3- Marco Pagano, **Financial markets and growth, European economic**, reviene 37, universite Boccont, Milan, Italy and CEPR, London, UK, 1993, PP 614 - 618.

- A : الانتاجية الحدية لرأس المال.

- K : مخزون رأس المال.

وللتبسيط قام بوضع عدة افتراضات هي أن المجتمع مستقر، واي اقتصاد ينتج سلعة واحدة يمكن أن تستهلك أو تستثمر، وعندما تستثمر فإن قيمة الاستثمار ستتخفض بمقداره: أي أن الاستثمار يساوي:

$$I = K_{t+1} - (1 - \delta)K_t \dots \dots \dots (2)$$

في اقتصاد مغلق فإن التوازن في سوق رؤوس الاموال سوف يتحقق بتوازن الادخار S مع الاستثمار I، بغرض ان جزءا من الادخار يذهب الى الاستثمار بمقدار ϕ ، فإن $(\phi-1)$ يبقى لدى الوسطاء الماليين.

$$\phi S = I_t \dots \dots \dots (3)$$

من المعادلة رقم (1) نجد:

$$Y_{t+1} = AK_{t+1}$$

وبالتالي فإن معدل النمو في الفترة t+1 يعطى بالعلاقة التالية:

$$g_{t+1} = \frac{y_{t+1} - y_t}{y_t} = \frac{K_{t+1}}{K_t} - 1$$

وباستخدام المعادلة (2) مع عدم الاخذ بعين الاعتبار العامل الزمني فإن معدل النمو الاقتصادي يمكن كتابته بالعلاقة:

$$\begin{aligned} g &= \frac{I + (1 - \delta)K}{K} - 1 \\ &= \frac{I}{K} - \delta \\ &= I \frac{A}{Y} - \delta \end{aligned}$$

وهكذا نجد أن:

$$g = A\phi s - \delta \dots \dots \dots (4)$$

المعادلة (4)

حيث أن s معدل الادخار حيث: $s = \frac{S}{Y}$

توضح العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بحيث أن التطور المالي يحسن المعامل ϕ ، الذي هو عبارة عن نسبة الادخار الموجهة للاستثمار، كذلك يحسن A الذي هو عبارة عن الانتاجية الحدية لرأس المال كما يعمل على تحسين s الذي يمثل معدل الادخار الخاص، وبالتالي من خلال هذه العوامل يتضح تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي.

II-1-1- تسهيل تخصيص الادخار للمؤسسات:

من خلال ممارسة وظيفتها في تحويل الادخار الى استثمار، فان الوساطة المالية تقوم باستيعاب نسبة مقدارها $(\phi-1)$ في نموذج M.Pigano (1993)، وهي تمثل الهامش بين سعر الفائدة على القروض وأسعار الفائدة المستحقة للمودعين والرسوم، ومختلف التكاليف... الخ، ويبدو من الطبيعي أن يقوم الوسطاء الماليون بالحصول على مكافأتهم نظرا لقيامهم بعملية الوساطة المالية، ومع ذلك فمن الممكن اعتبار هذه المكافآت "تسرب" يمثل

عدم كفاءة الواسطة، في هذا الاتجاه يعتمد N.Robini و Slow-i-Martin (1992) أن التكلفة العالية للوساطة فرضت عليها نتيجة تطبيق ضرائب مرتفعة، ومعدلات مرتفعة للاحتياطي الاجباري.... الخ، وبالتالي هذه الوضعية تجبر الوسطاء الماليين على رفع الهامش في محاولة لتغطية هذه النفقات، ووفقا للكاتبين السابقين فإنه بزيادة قيمة ϕ في المعادلة (4) سيؤدي ذلك الى تخفيض قيمة الموارد المتسربة $(\phi-1)$ ، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات.

II-1-2- تحسين توزيع رأس المال:

وظيفة ثانية مهمة للوساطة المالية وهي تحسين توزيع رأس المال نحو المشاريع المنتجة التي تمثل انتاجية حدية مهمة، وفي النموذج المقترح نجد أن الوسطاء الماليين يقومون بتحسين الإنتاجية الحدية لرأس المال عن طريق المعامل A، وبالتالي يكون هناك تأثير على النمو الاقتصادي من خلال:

توفير المعلومات الأساسية بهدف تطوير المردودية والفائدة للمشاريع المستثمر فيها. تحفيز المتعاملين ذوي القدرات التمويلية بالاستثمار في المشاريع الأكثر مخاطرة ولكنها أكثر إنتاجية وأكثر مردودية، وذلك من خلال تقديم أحسن نماذج تسيير المخاطر.

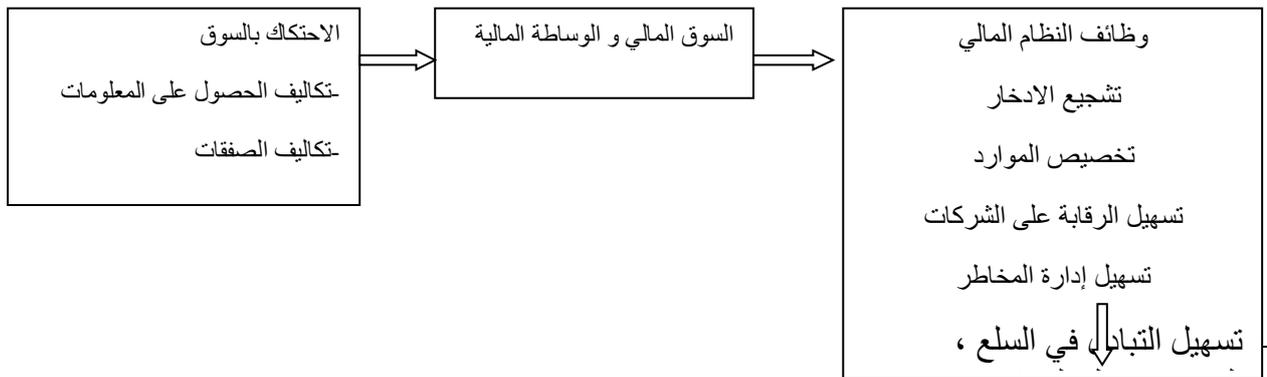
II-1-3- التأثير على معدل الادخار الخاص:

إن الدور الأساسي للنظام المالي هو تعبئة المدخرات، وذلك عن طريق توفير الفرص للقطاع الذي يملك فائض من خلال الاستثمار في الشركات والمشاريع الأكثر مردودية، وإن لتعبئة المدخرات أثر ايجابي على حجم رأس المال المتراكم، فهو يحسن توزيع الموارد ويحفز الابتكار التكنولوجي، وبالتالي فإن الأنظمة المالية الأكثر فعالية في مجال تعبئة المدخرات هي الأنظمة التي نجد بها انعكاس ايجابي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة معدلات الادخار.

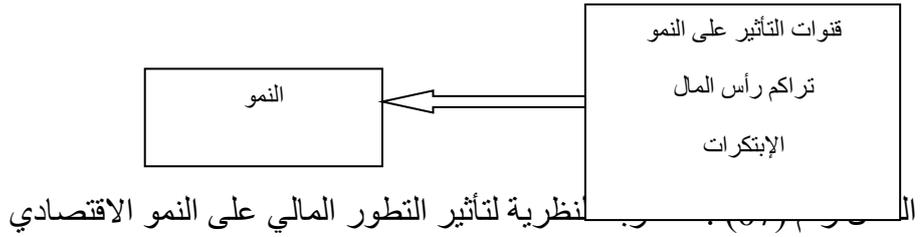
II-2- نموذج Ross Levine:

لقد اختلفت آراء الاقتصاديين حول أهمية القطاع المالي و من ضمنه القطاع المصرفي بالنسبة للنمو الاقتصادي ، حيث يرى Walter Bagehot (1873) و John Hicks (1969) أن القطاع المالي قد لعب دورا حاسما في نمو التصنيع في إنجلترا ، و ذلك من خلال تسهيل تعبئة رأس المال للمشاريع الضخمة ، و يؤكد Schumpeter (1912) على أن القطاع المصرفي يعمل بصورة فعالة لتشجيع الابتكار التكنولوجي من خلال تحديد و تمويل المشاريع ذات الصلة مع إعطاء أفضل الفرص للنجاح .و لتوضيح مختلف الجوانب النظرية التي تناولت العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي اقترح Ross Levine سنة 1997 مجموعة من الآراء تعد الأكثر شهرة في هذا المجال.

و سوف نعرض فيما يلي أهم الأفكار التي أوردتها بعد أن نقدم بشكل توضيحي للتجارة النظرية التي طرحها ¹.



¹ Ross Levine , Ibid, pp 688-726.



المصدر : Ross Levine ,ibid ,p 691 .

II-2-1- تسهيل تسيير المخاطر :

في ظل وجود بعض المعلومات و تكاليف المعاملات ، تنشأ الأسواق و المؤسسات المالية لتسهيل عملية التداول ، المنوط و تسيير المخاطر (مخاطر السيولة و المخاطر الخاصة بالمشاريع) .

تتمثل السيولة في السرعة و سهولة تحويل الأصول المختلفة إلى نقود ، حيث أن الأصول الحقيقية هي أقل سيولة، كذلك نجد أن الأصول المتداولة في الولايات المتحدة الأمريكية هي في العادة أصول أكثر سيولة من تلك الأصول المتداولة في الأسواق النامية ، و تنشأ مخاطر السيولة بسبب الشكوك المرتبطة بتحويل الأصول إلى وسيلة التبادل (نقد) ، كذلك استنبان الملموسات ، و تكاليف التمويل ، و لهذا تقوم الأسواق و المؤسسات المالية بخلق الحوافز التي تزيد في السيولة قبل الخوض في طبيعة النماذج التي تربط بين السيولة و النشاط الاقتصادي ، نجد إن بعض الكتابات السابقة قد أشارت إلى أن الترابط بين هذين المتغيرين ينشأ بسبب العوائد المرتفعة لبعض المشاريع التي تتطلب التزامات طويلة الأجل ، بالتالي إلى إذا كان النظام المالي إلى تحقيق زيادة في السيولة من هذه الاستثمارات فمن الممكن أن تتخفف قيمة هذه الاستثمارات لعدم رغبة المدخرين لها و في هذا الصدد يرى Tohm michs 1969 بأن أسواق رؤوس الأموال تقلل من مخاطر السيولة ، و هذا ما كان من أسباب قيام الثورة الصناعية في إنجلترا، فالمنتجات المصنعة خلال العقد الأول من الثورة الصناعية كانت موجودة منذ فترة زمنية سابقا ، بالتالي فإن الابتكار في حد ذاته لا يؤدي إلى النمو ، كذلك فإن الكثير من الاقتراحات الموجودة تتطلب عرض أكبر و التزامات طويلة المدى لرأس المال ، و مع وجود أسواق رؤوس الأموال فيمكن للمدخرين الاحتفاظ بالأصول المالية كالأسهم و السندات و غيرها ، و التي يمكنهم بيعها و تحويلها إلى سيولة و بسهولة إذا أرادوا الحصول على أموالهم ، و في نفس الوقت تحول أسواق رؤوس الأموال هذه الأدوات المالية إلى استثمارات طويلة الأجل في عمليات الإنتاج لأن الثورة الصناعية كانت تتطلب التزامات كبيرة ما رأس المال لفترة طويلة ، بالتالي لم تكن قادرة على إحداث أي شيء بدون سيولة .

حسب Ross Levine (1991) فيمكن للمدخرين الذين يتعرضون للصدمات بيع أصولهم ذات الفوائد و التي تكون غير سائلة لأفراد آخرين في الأسواق المالية

في سياق آخر وضع العدد من الاقتصاديين بعض النماذج حول تخفيض مخاطر السيولة و البحث في كيفية تأثير الأسواق المالية النمو الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال نجد Douglas Diamond و Philip Dybvig's (1983) من خلال تكوين نموذج لتأثير السيولة ، قد لوحظ أن جزء بسيط من المدخرين تلقوا الصدمة بعد الاختيار بين نوعين من الاستثمارات غير السائلة و ذات العوائد المرتفعة و الاستثمارات ذات السيولة العالية و العوائد المنخفضة ، فتلك الصدمات قد لامست مدخراتهم .

حسب Ross Levine (1991) فيمكن للمدخرين الذين يتعرضون للصدمات بيع أصولهم ذات الفوائد من النتائج و التي تكون غير سائلة إلى أفراد آخرين في الأسواق المالية لا يعتقدون بأنهم يستعرضون لصدمات ،

فالمعاملين العاديين يتعاملون بمبادلات الأسهم غير الاسمية و هكذا فيمكن لهم بيع أسهم بسهولة ، بالتالي فإن أسواق الأسهم مخاطر السيولة ، و لهذا الانخفاض تكلفة الصفقات بها و لذا حقق عوائد استثمار أكبر تحدث هناك استثمارات في الأصول الأقل سيولة ، بحيث أنه إذا كانت الاستثمارات أقل سيولة فإنها تتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل الخارجية ، و هذا يدفع أكثر إلى استقرار النمو الاقتصادي من خلال ما سبق يتضح كيف أن التكاليف المعلوماتية (كالمعلوماتية المتعلقة بالصدمة) لها دور في وجود و فإن تقنيات الإنتاج المختلفة قد يكون لها فترات طويلة من أجل تمويل الناتج المالي إلى رأس مال ، هذا ما يدفع المدخرين على التخلي عن متابعة استثماراتهم لفترات طويلة هذا فإن المشاريع الإنتاجية و خلال فترة طويلة قد تتطلب تحويل ملكيتها في سوق السندات الثانوية ، فحسب B.Smith , 1995 star Bencivenya فإنه إن كانت مساحات الأصول المالية مرتفعة التكاليف ، فتصبح تكنولوجيا الإنتاج على المدى الطويل أقل جاذبية ، بالتالي فإن السيولة المقابلة بواسطة تكاليف المعاملات في الأسواق القانون سوف تؤثر على قرارات الإنتاج .

بالإضافة إلى سوق المالية ، في أي الوساطة المالية تقوم أيضا بتوفير السيولة و التقليل من المخاطر المتعلقة بها ، ففي نموذج Oynirgs Diamond (1983) الذي يفترض أن تكاليف متابعة الأفراد للصدمة تكون مرتفعة ، ففي ظل هذه الظروف يمكن أن تقدم البنوك الودائع للمدخرات ، و تقديم تشكيلة متنوعة من السيولة و الاستثمارات ذات العائد المنخفض و الودائع تحت الطلب ، و من خلال ذلك تقوم البنوك بنزويد المدخرين بالحماية الكاملة من مخاطر السيولة مع تسهيل تشكيل استثمارات طويلة الأجل ، كذلك تحتوي البنوك على إمكانية ملاحظة الأزمات ، و هذا ما يدفع إلى مزيد من النمو الاقتصادي .

و تشير النظرية إلى أن السيولة ذات أثر يكون في أغلب الأحيان غامض على معدلات الادخار و النمو الاقتصادي ، ففي عديد النماذج نجد أن للسيولة تأثير على كل من عوائد الاستثمارات و التقليل من عدم الأكادة ، فالعوائد الأعلى غير المعلومة تؤثر على الادخار ، كذلك فإن التقليل من عدم الأكادة سوف يؤثر على الادخار ، بالتالي ق ترتفع معدلات الادخار أو تنخفض ج ارتفاع السيولة و في دراسات عملية و في ظل نماذج تحوي على رأس مال مادي كعامل خارجي ، يمكن أن تنخفض معدلات الادخار بحيث يتباطأ النمو مع وجود قدر كبير من السيولة.

بعد التطرق إلى مخاطر السيولة و كيفية قيام النظام المالي بتقليلها ، نجد أن هذا الأخير يلعب دورا أساسيا في تخفيض المخاطر المصاحبة للمشاريع الفردية ، للمؤسسات ، للصناعات ، للمناطق ، للدول... الخ ، فكل البنوك و صناديق الاستثمار و الأسواق المالية تعمل على توفير الظروف الملائمة للتبادل و الحد من المخاطر ، فقدره النظام المالي على خلق خدمات متنوعة يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، من خلال توزيع الموارد ، و مواد الادخار ، فبينما نجد أن المدخرين لا يفضلون المخاطر عموما فالمشروعات ذات العوائد المرتفعة تكون أكثر مخاطر من تلك التي تكون عوائدها منخفضة ، بالتالي فإن الأسواق المالية تخفف و تنوع المخاطر .

كخلاصة لما سبق نجد أن مخاطر المساهمة الكبيرة ، و زيادة كفاءة تخصيص رأس المال يكون لها آثار غير واضحة تماما من الناحية النظرية على معدلات الادخار ، بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة بين تنوع المخاطر و تراكم رأس المال يمكن أن تؤثر أيضا على التنوع التكنولوجي ، حيث أن المتعاملين يحاولون باستمرار استعمال التكنولوجيا المتطورة للوصول إلى العوائد المرتفعة ، فالابتكارات الناجحة تسرع التغيير التكنولوجي و المساهمة في الابتكارات الجديدة عملية محفوفة بالمخاطر و لكن القدرة على امتلاك محفظة متنوعة يقلل من هذه المخاطر و يحفز الاستثمار لتحسين النمو .

II-2-2- توفير المعلومات للمستثمرين و تخصيص الموارد :

إنه لمن الصعب و المكلف القيام بعملية تقييم الشركات ، المسيرين و ظروف السوق ، فالمدخرين الأفراد ليس لديهم الوقت و القدرة أو وسائل تجميع ومعالجة المعلومات عن الكم الكبير من المؤسسات و المستثمرين ، و ظروف الاقتصاد ، فيمتنعون عن الاستثمار في الأنشطة التي لا تتوفر حولها معلومات موثوقة ، بالتالي ارتفاع تكاليف المعلومات قد يحد من تدفق رأس المال نحو الاستثمار .

نجد أن تكاليف الحصول على المعلومات نسج على ظهور الوساطة الماليه ، نفترض على سبيل المثال أن هناك تكلفة ثابتة للحصول على معلومات حول تكنولوجيا الإنتاج دون وجود وسطاء بالتالي فإن استثماراتهم تتحمل دفع تكلفة ثابتة ، مع ذلك فإن المتعاملين يجب أن يستعملوا الوساطة المالية لاقتصاد تكلفة الحصول على المعلومات حول الاستثمارات ، بدلا من كل التقنيات الفردية ، وإجراءات التقييم ، فالوساطة المالية يمكنها أن تقوم بهذا الإجراء لكل المتعاملين و تسهل من عملية الحصول على المعلومات حول فرص الاستثمار و بالتالي يتم تحسين تخصيص الموارد .

إن القدرة على اكتساب المعلومات و معالجتها لها نتائج مهمة على النمو الاقتصادي ، لأن العديد من المؤسسات و المسيرين و الوسطاء الماليين و الأسواق تقوم بجذب رأس المال من خلال اختيار المشاريع الواعدة و هذا ما يجعل هناك تخصيص كفاء لرأس المال ، و هذا هو الرأي السائد منذ 1873م .

فالنظام المالي الانجليزي عمل في تمييز و تمويل المشاريع المربحة من بين معظم الدول في أواسط القرن التاسع عشر ، و هذا ما ساعده على تحقيق نجاح اقتصادي متطور نسبيا .

و بالإضافة إلى اختيار أفضل تكنولوجيات الإنتاج ، يجب على الوسطاء الماليين تعزيز معدل الابتكار التكنولوجي من خلال تحديد المشاريع ذات أفضل الفرص للنجاح .

يمكن كذلك للأسواق المالية أن تقوم بتحصيل و نشر المعلومات عن الشركات و الأسواق ، و بالتالي تصبح هذه الأسواق أكثر سيولة ، فالمشاركون في السوق لديهم حوافز كبيرة للحصول على المعلومات المتعلقة بالمؤسسات ، و هذه المعلومات المحصلة عن المؤسسات تعمل بشكل كبير على تخصيص المزيد من الموارد و زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

II-2-3- رصد و متابعة عمل المسيرين و الشركات :

بالإضافة إلى خفض تكاليف تجميع المعلومات ، العقود المالية ، فالأسواق و الوساطة المالية تعمل على الحد من احتكار المعلومات و تقليل التكاليف المفروضة عن مسيري الشركات ، و ممارسة رقابة على المؤسسات ، مثلا بعد تمويل نشاط معين ، فمالك الشركات سيخلقون ترتيبات معينة ترغم مسيري هذه الشركات على تسييرها بشكل مثالي لمصلحتهم ، و أيضا لمصلحة الدائنين المساهمين و حملة السندات الذين لا يسيرون المؤسسات أساسا ، فعدم وجود الترتيبات التي تعزز الرقابة على الشركة قد يعرقل تعبئة المدخرات من مختلف العملاء و ذلك ما يحد من تدفق رأس المال نحو الاستثمارات المربحة و هذا ما أشار إليه كل من Stiglitz و Andrew Weiss سنة 1983 ، و سوف نتعرض فيما يلي إلى نقطتين أساسيتين هما ، أن الأسواق المالية و الوساطة المالية تعمل على تحسين مراقبة و متابعة الشركات ، ثم كيفية تأثير الترتيبات المالية على تراكم رأس المال و تخصيص الموارد و النمو الاقتصادي على المدى الطويل .

نفترض على سبيل المثال أن مراقبة عوائد مشروع معين هي ذات قيمة مكلفة بالنسبة للمدخرين الخارجيين ، و هذا ما يحفز تطور القطاع المالي ، فالذين يملكون القدرة على الاطلاع على عوائد المشروع يملكون حوافز تجعلهم يسيؤون تقديمها للمدخرين الخارجيين ، و عموما فإن التحقق من هذه المعطيات هي عملية مكلفة و نتائجها غير كفأة إذا قام بها المدخرين الخارجيين بالتالي فإن أفضل عقد في هذه الحالة بين المتعاملين الخارجيين و الداخليين هو عقد دين ، على وجه الخصوص هناك معدل الفائدة r إذا كانت هناك نتيجة موجبة للمشروع فإن المتعاملين الداخليين (أصحاب المشروع) يدفعون ما معدله r كفاثة للدائنين الخارجيين ، و لا يعطونهم حق إدارة المشروع ، عندما تكون العوائد غير كافية ، فالمقترض يتخلف عن الدفع و الدائنين يدفعون تكاليف متابعة للتحقق من عوائد المشروع ، هذه التكاليف تعمل على خفض الكفاءة الاقتصادية ، أيضا هذه التكاليف تعني أن المتعاملين الخارجيين يعيقون الشركات عن الاقتراض لتوسيع استثماراتهم عن طريق الرفع ، و هذا ما يؤدي إلى خطر عدم سداد كبيرة من هذا نستنتج أن الضمانات و العقود المالية التي تؤدي إلى تقليل تكاليف المتابعة و التنفيذ تعمل على تخفيض عوائد الاستثمار .

من ناحية أخرى يمكن كذلك للوساطة المالية بحفيص تكاليف المعلومات بوفر كبير ، هذا إذ اضطر المقترضين إلى الحصول على التمويل من عدة مصادر خارجية ، فيكن للوسطاء الماليين اقتصاد تكاليف البحث عن هذه المعلومات ، فالوساطة المالية تعبئ الادخار من عديد الأفراد و المتعاملين و تقرض هذه الأموال إلى ما لكي المشروعات ، هذا التفويض في المراقبة يعمل على اقتصاد في إجمالي التكاليف لأن المقترضين يتم مراقبتهم فقط من قبل الوسطاء الماليين و ليس كل المدخرين ، بالإضافة إلى الحد من تكرار المراقبة ، فالنظام المالي يسهل مراقبة الشركات من خلال الفصل الفعال للملكية عن إدارة الشركة ، و الإشكال الذي يمكن أن يطرح هنا هو من سيقوم برصد و مراقبة الوسيط المالي على حد تعبير Bodie و Merton سنة 1995 المدخرين مع ذلك لا يقومون بمراقبة و رصد الوسطاء الماليين إذا كان هؤلاء الوسطاء يمتلكون محفظة متنوعة من الأوراق المالية . فمع محفظة متنوعة يمكن للوسيط دائما التعهد بدفع نسبة الفوائد اللازمة على الودائع للمودعين لذا لا يقوم المدخرين بمراقبة البنوك ، و بالتالي فالتنوع الكبير في الوسطاء الماليين يمكن أن يعزز الاستثمار من خلال خفض تكاليف المراقبة .

بالإضافة إلى الوساطة المالية ، تعمل الأسواق المالية أيضا على تعزيز الرقابة و السيطرة على الشركات على سبيل المثال ، فإن تداول الأسهم في أسواق الأوراق المالية و التي تعكس كفاءة المعلومات حول الشركات فإن هذا يسمح للمالكين بربط أداء الأسهم بالتعويضات المتعلقة ، و هذا ما يساعد على التوفيق بين مصالح المسيرين و هؤلاء المالكين.

و هناك خلافات حول دور الأسواق المالية في مراقبة الشركات ، حيث من المحتمل أن يمتلك المستثمرين الداخليين معلومات حول الشركة أكثر من التي يمتلكها المستثمرين الخارجيين ، هذا التباين في المعلومات قد يقلل من كفاءة الاستحواذ على الشركات كإحدى آليات السيطرة عليها ، و في هذا الصدد يناقش Stiglitz ثلاث نقاط حول عملية الاستحواذ .

أولا - إذا كان هناك شركات تنفق الكثير من الموارد للحصول على المعلومات ، بالتالي نتائج هذه العملية ستكون ملاحظة من قبل المتعاملين الآخرين المشاركين في السوق ، و هذا ما يترتب عليه حث الآخرين للتقدم بعروض لعملية الاستحواذ على الأسهم ، و يكون هناك ارتفاع في الأسعار ، و بالتالي ستضطر الشركة لأن تدفع سعر أعلى مما كان يتعين عليها أن تدفعه في حالة الانتفاع المجاني من المعلومات بالتالي فإن الانتشار السريع للمعلومات سوف يقلل من حوافز الحصول عليها و تقديم عروض استحواذ فعالة .

ثانيا - هناك طبيعة المصلحة العامة لعملية الاستحواذ و التي يمكن أن تخفض من عوائد عملية الاستحواذ ، فإذا نجح المستحوذ و ارتفعت أسعار الأسهم بالتالي سوف يحقق المالكون الأصليون للذين لم يبيعوا أسهمهم أرباحا كبيرة دون إنفاق موارد و هذا ما يشجعهم بعدم البيع إذا إعتقدوا أن قيمة الشركة ستترفع بعد عملية الاستحواذ .

ثالثا - هي إن المديرين الحاليين و في كثير من الأحيان يمكنهم اتخاذ إجراءات لردع عملية الاستحواذ و الحفاظ على مواقعهم .

II-2-4- تعبئة المدخرات :

التعبئة تتضمن تجميع رأس المال عن عدة مدخرين من أجل الاستثمار دون الوصول إلى مختلف المستثمرين و تنطوي التعبئة على خلق عدة أدوات حيث توفر الفرص للعائلات لتكوين محافظ مالية متنوعة و الاستثمار في الشركات الكفاءة و زيادة سيولة الأصول إذ تعبئة المدخرات من عديد المدخرين تعتبر عملية مكلفة بحيث تنطوي على :

أ - تغلب عليها تكاليف المعاملات المرتبطة بجمع المدخرات ، من مختلف الأفراد

ب - يغلب عليها عدم تناسق المعلومات ما يجعل المدخرين يشعرون بعدم الراحة عند التخلي عن السيطرة على مدخراتهم (متابعتها) .

ويطرح Carosso's في كتابه "Investment Banking America" سنة 1970 و صف للوسائل المتنوعة و المعقدة التي تستخدمها البنوك الاستثمارية لزيادة رأس المال ، ففي بدايات سنة 1880 استخدمت بعض هذه البنوك اتصالاتها في الدول الأوروبية لتنمية رأس المال من الخارج من أجل الاستثمار في أمريكا و أنشأت باقي البنوك علاقات وثيقة مع البنوك الكبرى و الصناعيين لحشد رأس المال ، أما البعض الآخر فاستعمل الإعلانات في الصحف و النشرات لبيع الأوراق المالية ، علاوة على ذلك فالتعبئة تعمل على إقناع المدخرين بسلامة الاستثمار و لهذا الهدف يقلق الوسطاء الماليون عموماً بشأن الحصول على سمعة ممتازة و دعم حكومي ما يجعل المدخرين يشعرون بالراحة على ائتمان مدخراتهم للوسطاء ، و في ضوء المعاملات و تكاليف المعلومات المرتبطة بتعبئة المدخرات ، قد تنشأ العديد من الترتيبات المالية للحد من هذه الخلافات و تسهيل التعبئة ، بالتالي فإن الآلاف من المدخرين سوف يأتون الوسطاء الذين يستثمرون في مئات الشركات ، و يمكن للأنظمة المالية المتطورة أن تقوم بجمع المدخرات من الأفراد و بأكثر قدرة و يكون لها تأثيراً عميقاً على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التأثير المباشر على زيادة تعبئة المدخرات و على تراكم رأس المال ، و هذا ما يؤدي إلى حسن تخصيص رأس المال و الدفع بالابتكار التكنولوجي .

هكذا يمكن للنظام المالي أي يلعب دور حاسم في تعبئة المدخرات و بالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

II-2-5- تسهيل المبادلات :

بالإضافة إلى زيادة تعبئة المدخرات و بالتالي توسيع استعمال تكنولوجيا الإنتاج الجديدة في الاقتصاد يمكن للترتيبات المالية أن تخفض تكاليف المعاملات و هذا ما يؤدي إلى تشجيع التخصص و الابتكار و بالتالي النمو الاقتصادي . و الروابط الموجودة بين التخصص و الابتكار و النمو الاقتصادي هي العناصر الأساسية التي طرحها آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم " سنة 1976 ، فقد ناقش هذا القسم من العمل – التخصص – و رأى بأنه العامل الرئيسي وراء تحسين الإنتاجية ، فمع مزيد من التخصص يتوفر للعمال إمكانية ابتكار أفضل عمليات و أجهزة الإنتاج و القضية الأساسية في افتراضنا هنا هو أن النظام المالي يمكن أن يشجع على التخصص ، حيث طرح آدم سميث فكرة أن خفض تكاليف المعاملات من شأنه أن يسمح بمزيد من التخصص .

ولقد صاغ آدم سميث حجته حول تخفيض تكاليف المعاملات و الابتكار التكنولوجي في الشركات من حيث مزايا المقايضة بالنقود ، و مع ذلك فإن تكاليف المعاملات قد حفزت أيضاً على ظهور النقود لأن عملية المقايضة السلعية هي عملية مكلفة جداً ، أي أن النقود قد قامت بخفض تكاليف المعاملات و انخفاض تكاليف المعلومات ليس بالضرورة نتيجة حتمية لانتقال اقتصاديات العالم للتعامل بالنقود على سبيل المثال خلال القرن التاسع عشر ، فقد كانت المؤسسات التي سهلت على الأفراد المبدعين عملية التخصص هي المؤسسات التي زادت إنتاجيتها ، و بالتالي فإن تكاليف المعاملات يمكن أن تستمر في الانخفاض من خلال مجموعة متنوعة من الآليات ، بحيث أن التطورات المالية و المؤسساتية تؤدي دائماً إلى التخصص و الابتكار من خلال نفس القنوات التي اقترحها سميث من 20 سنة

و قد حاول المنظرين الحديثين إلقاء الضوء بشيء من التفصيل على الروابط بين التبادل التخصص و الابتكار على غرار Greenwood و Smith سنة 1997 فمزيد من التخصص يتطلب المزيد المعاملات و بما أن كل معاملة هي تكلفة ، فالترتيبات المالية التي تخفض تكاليف المعاملات ستسهل على المزيد من التخصص .

III- تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي – دراسة واقعية-

ليس هناك سوى القليل من الأدلة التطبيقية للعلاقة بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي، ولكن رغم ذلك توجد العديد من المحاولات للاقتصاديين من أجل تأكيد أو نفي تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي وإن كان لتكوينه دور في ذلك.

وستعرض فيما يلي دراسة كل من King and Levine ودراسة kangni Kpoder و Sylviance.

III-1- دراسة King and Levine (1995):

قام King and Levin بدراسة ما إذا كانت علاقة ارتباط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حيث:¹

في دراسة Ross Levine قام باختبار ما إذا كان هناك أثر لمتوسط التطور المالي على النمو الاقتصادي وهذا بدراسة عينة من 800 دولة خلال الفترة (1950-1989) وعلى وجه الخصوص قام بالتحقق مما إذا كان لمستوى التطور المالي ارتباطا قويا بمستوى النمو الاقتصادي الحالي و المستقبلي، كتراكم رأس المال المالي، وتحسن الكفاءة الاقتصادية، ولقد قام بتعريف التطور المالي تجريبيا من خلال أربع مؤشرات تم تصميمها لقياس الخدمات المالية المقدمة من طرف الوسطاء الماليين.

أولاً- اقترح المؤشر التقليدي للتعلم المالي الذي يوضح الحجم الكلي لنظام الوساطة المالية الرسمي، ويقاس بنسبة المطلوبات السائلة على الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً- قام بالتمييز بين دور بنوك الودائع والبنك المركزي في تقديم خدمات الوساطة المالية، وهذا ما يوضح أهمية دور بنوك الودائع مقابل البنوك المركزية في مجال تخصيص الائتمان، وتوفير المعلومة الاستثمارية.

ثالثاً- درس توزيع أصول النظام المالي من خلال استخدام مؤشرين:

أ- القروض الممنوحة للشركات الخاصة غير المالية
اجمال القروض الممنوحة (ما عدا القروض الممنوحة للبنوك)

ب- القروض الممنوحة للشركات الخاصة غير المالية
PIB

إن الأنظمة المالية التي تقوم بتوفير الائتمان للقطاع الخاص توفر على الأرجح المزيد من الخدمات المالية مقارنة بالأنظمة المالية التي تقوم بتقديم الائتمان لمؤسسات القطاع العام أو الدولة، وعلى الرغم من أن كل من المؤشرات السابقة لديها علاقة بالتطور، إلا أن استخدام عدة مؤشرات يوفر صورة أكثر ثراء في التطور المالي من استخدام مؤشر واحد، وعلى غرار الدراسات المتعلقة بدراسة النمو الاقتصادي في Gross- country سنحاول دراسة العلاقة بين التطور المالي، ونمو الإنتاج على المدى الطويل، وكذلك سنحاول استكشاف القنوات التي يرتبط بها التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وذلك من خلال:

أولاً- دراسة محددات تراكم رأس المال المادي المقاس بمعدل نمو نصيب الفرد من رأس المال المادي، كذلك نسبة الاستثمار مع الناتج المحلي الإجمالي، تقدم في هذه الدراسة ما يتفق مع آراء Schumpeter حول كيفية تحفيز القطاع المالي للنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات 800 دولة خلال الفترة (1960-1969) والعديد من مقاييس التطور المالي لها علاقة قوية بالنمو الحقيقي للناتج الفردي والإجمالي (GNP) ومعدل تكوين رأس المال المادي وتحسين الفعالية عن طريق توظيف رأس المال المادي، كذلك فإن المحددات المسبقة للتطور المالي ترتبط بصورة قوية بمعدلات النمو الاقتصادي في المستقبل، وتراكم رأس المال وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

في سنة 1911م اقترح Schumpeter إن الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليين (تعبئة المدخرات وتقييم تطوير المشاريع، إدارة المخاطر، مراقبة المديرين وتسهيل المعاملات) هي عوامل أساسية للابتكار التكنولوجي، والتطور الاقتصادي كما توضح الأعمال القياسية لكل من (Goldsmith، 1969) و (McKinnon، 1973) العلاقة الوثيقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لعدد قليل من البلدان، لكن العديد من خبراء الاقتصاد البارزين يعتبرون أن التطور المالي غير مهم نسبياً لتحقيق النمو الاقتصادي، والجدير

¹ - Robert G King, Ross Levine, **Financial and Growth, Schumpeter might be right**, The Quarterly Journal of Economic, VOL 108, N°= Aug 1993; P.P 717-773.

بالذكر أن (Robinson، 1952) يؤكد أن التطور المالي ينبع ببساطة النمو الاقتصادي، وفي الأونة الأخيرة (Lucas، 1981) يرى أن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بسيطة ولا تتطلب كل هذا الاجتهاد.

ثانيا- علينا دراسة التحسن في الكفاءة (الفعالية) والتي نقيسها باعتبارها الباقي من النمو الاقتصادي بعد طرح رأس المال المادي، اذ تشير الى أن نمو الناتج الفردي الإجمالي ومعدل تكوين رأس المال، وتحسن الكفاءة الاقتصادية هي مؤشرات للنمو الاقتصادي، وفيما يلي سنطرح مجموعتين من النتائج . - المجموعـة الأولى: تنطوي على قوة العلاقة الارتباطية بين التطور المالي ومؤشرات النمو الاقتصادي حيث قمنا بدراسة العلاقة الارتباطية الجزئية بين المستوى المتوسط للتطور المالي خلال الفترة (1960-1989) مع المستوى المتوسط لنمو PIB الفردي، ومعدل تكوين رأس المال المادي ومعدل تحسن الكفاءة الاقتصادية وهذا خلال نفس الفترة، ولقد وجدنا أن مستويات جيدة من التطور المالي ترتبط ايجابيا مع مستويات أسرع من النمو الاقتصادي، كترام رأس المال المادي، وتحسن الكفاءة الاقتصادية على سواء، وتبقى نفس النتائج حتى بعد دراسة الدول على أساس العدد والسياسة.

-المجموعة الثانية: تركز هذه المجموعة على العلاقة بين مستوى التطور المالي والمعدل المستقبلي للنمو الاقتصادي، كترام رأس المال المادي، وتحسن الكفاءة الاقتصادية، ونجد أن المستويات الحالية للتطور المالي تعتبر كعامل مهم بالنسبة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهذا خلال 10 الى 30 سنة لاحقة، علاوة على ذلك نجد أن مستويات أعلى من التطور المالي ترتبط بقوة مع معدلات تكوين رأس المال المادي المستقبلي، وتحسن مستوى الكفاءة الاقتصادية، هذه النتائج تشير الى وجود صلة وثيقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي طويل الأجل.

نبدأ التحليل

III-1-1- التطور المالي ومصادر النمو:

من خلال دراسة العلاقة المالية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ومصادره.

أ- بدأنا دراستنا بتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وموارده حيث قمنا بدراسة قوة العلاقة التجريبية بين النمو طويل الأجل للناتج الفردي الاجمالي، وأربع مؤشرات للتطور المالي، وتقييم سنة الدراسة جار وفق لما جاء في آخر الدراسات للنمو الاقتصادي لـ (Gross-Contry) و (Kormendi et Megurie ، 1985)، على وجه الخصوص بعد ضبط المؤشرات المراقبة للنمو الاقتصادي، حيث وجدنا علاقة ارتباط ايجابية بعد ضبط المؤشرات المراقبة للنمو الاقتصادي، حيث وجدنا علاقة ارتباط ايجابية معنوية وقوية بين معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الفردي ومتوسط التطور المالي خلال الفترة (1960-1989)، وتعرف هذه الدراسة " بالحالية" نظرا لدراسة العلاقة بين التطور المالي ومعدل النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة.

ب- قمنا باكتشاف القنوات التي يؤثر من خلالها التطور المالي على النمو الاقتصادي، على وجه التحديد وجدنا أن التطور المالي يرتبط ايجابيا مع معدل تكوين رأس المال المادي، ومع قدر من تحسن في الفعالية الاقتصادية.

أولا- بيانات التطور المالي:

في تحليلنا استخدمنا بيانات متعلقة Gross Coutry، وذلك باستخدام بيانات متوسطة خلال الفترة (1960-1989)، والسلاسل الزمنية المستخدمة أخذت عن طريق متوسط العشريات 1960-1970-1980، حيث أن كل دولة تكون لها ثلاث مشاهدات، إضافة لذلك فإنه تتوفر لدينا قاعدة بيانات لـ 119 دولة متقدمة ونامية، غير أنه لغياب بعض البيانات المالية المالية تقلص عدد الدول الى 80 دولة، وللدلالة على مستوى التطور المالي قمنا بتكوين أربع مؤشرات:

لقد كانت الدراسات التقليدية (McKinnon, Goldsmith، 1969) تستخدم حجم قطاع الوساطة المالية الرسمية مقارنة بحجم النشاط الاقتصادي لقياس تطور القطاع المالي أو ما يطلق عليه بالتعمق المالي، فالمستخدمين للتعمق المالي انطلقوا من افتراض أن حجم الوساطة المالية يرتبط ايجابيا مع توفير الخدمة المالية والتعمق المالي هو نسبة المطلوبات السائلة للنظام المالي على الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز له بالرمز LLY، تتألف المطلوبات السائلة من العملة المتداولة خارج النظام البنكي.

ثم قمنا بتكوين مؤشر نان للتطور المالي لقياس الأهمية النسبية للمؤسسات المالية، ومن ضمن المجموعة المكونة من 80 دولة، وجدنا أن توزيع النشاط بين المؤسسات المالية يكون أساسا بين بنوك الإيداع والبنك المركزي، وبالتالي علينا أن ندرس نسبة أصول بنوك الودائع الى أصول هذه البنوك مضافا إليها أصول البنوك المركزية، وترمز لهذا المؤشر بالرمز BANK، حيث ان المرجح أن بنوك الإيداع توفر نوعا من تقاسم المخاطر، وخدمات المعلومات. ومن المشاكل التي نواجهها في تكوين هذا المؤشر هو أن بنوك الإيداع ليست مؤسسات الوساطة الوحيدة التي تقدم خدمة تسيير المخاطر، وتوفير المعلومات، وخدمات الرقابة، كما أن الحكومات قد تحصل على الائتمان من بنوك الإيداع وكذا المشاريع العامة.

وقمنا بتصميم المؤشر الثالث والرابع لقياس وتوزيع الأصول المحلية، بحيث ان النظام المالي الذي يعتمد في تمويله على التخصيص، إذ يوجه قروضه أساسا لتمويل القطاع العام والحكومة، عادة ما لا يمكنه تطوير موارده أو اختيار المشاريع الاستثمارية ذات المر دودية الأعلى أو التقليل من المخاطر... الخ، وبالتالي فهو يوفر خدمات مالية بنفس درجة الخدمات المالية المقدمة للقطاع الخاص وبالتالي فإننا نقوم بحساب نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من قبل النظام المالي، هذه النسبة تساوي إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص غير المالي الى إجمالي الائتمان المحلي (باستثناء الائتمان المقدم لبنوك الودائع)، و نرسم لهذا المؤشر بالرمز PRIVATE، كذلك سنقوم بحساب مؤشر نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص غير المالي الى الناتج المحلي الإجمالي، ونطلق عليه رمز PRIVY.

هذه المجموعة من المؤشرات تقدم صورة أعمق عن تطور القطاع المالي لتحقيق أقصى قدر من المعلومات خلال هذه الدراسة.

ثانيا- مؤشرات النمو الاقتصادي، (قياس النمو الاقتصادي ومصادره):

بالإضافة الى دراسة العلاقة بين مؤشرات التطور المالي ومتوسط النمو الاقتصادي المقاس بواسطة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (GYP) سنقوم بدراسة أولية حول العلاقة بين مؤشرات التطور المالي ومصادر النمو الاقتصادي، ونظرا لاتخاذنا عينة دراسة واسعة لم نتمكن سوى من اجراء دراسة حول مصدرين للنمو الاقتصادي، وهما معدل تراكم رأس المال المادي، وباقي العوامل الأخرى.

لنفترض أن:

Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

K: معدل تراكم رأس المال المادي الحقيقي للفرد.

X: المحددات الأخرى للنمو بالنسبة للفرد.

α : معلمة دالة الإنتاج.

حيث: $Y=K\alpha X$

بأخذ اللوغاريتم نجد:

$$GYP = \alpha(GK) + EFF$$

حيث: GK: معدل

نمو مخزون رأس المال المادي الحقيقي للفرد.

EFF: معدل نمو العوامل الأخرى.

ثم نقوم بتحديد قيمة كل من GYP و GK من بيانات العينة، ثم نقوم بتقدير قيم لـ EFF عن طريق العلاقة:

$$EFF = GYP - \alpha (GK)$$

وذلك باستخدام معاملات مختلفة لـ α محصورة بين 0.2 و 0.4، وسنعمد فيهم لـ α نقدر بـ 3.0، المتغير EFF يتحدد بكثير من العوامل على سبيل المثال التطور التكنولوجي، تراكم رأس المال البشري، الزيادة في عدد ساعات العمل للفرد، كذلك إدخال تحسينات على عوامل الإنتاج.

كما سنعمد على معد الاستثمار الذي يساوي إجمالي الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي والذي نرزم له بـ INV.

III-1-2- نتائج الدراسة:

أولاً-معامل الارتباط البسيط:

يمكن تلخيص النتائج التي حصل عليها Levine حول الارتباط الموجود بين التطور المالي من خلال مجموعة المؤشرات الممثلة له والنمو الاقتصادي ومراحلها في الجداول التالية:

جدول رقم (01) : معامل الارتباط البسيط بين مؤشرات التطور المالي ومعدل نمو الناتج الفردي الإجمالي(1960-1989):

مستوى المعنوية	الارتباط مع النمو	منخفضة جدا	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة جدا	
0.001	0.55	0.22	0.29	0.38	0.60	LLY
0.001	0.44	0.60	0.71	0.73	0.81	BANK
0.001	0.37	0.51	0.61	0.56	0.7	PRIVE
0.50	0.50	0.13	0.20	0.27	0.35	PRIVY
-	-	-0.005	0.014	0.026	0.045	GYP

مرتفعة جدا: $0.03 < GYP$ منخفضة: $0.02 < GYP < 0.005$

مرتفعة : $0.02 < GYP < 0.03$ منخفضة جدا: $0.005 > GYP$

جدول رقم (02): معامل الارتباط البسيط بين مؤشرات التطور المالي ونمو مخزون رأس المال (1960-1989)

مستوى المعنوية	الارتباط مع النمو	منخفضة جدا	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة جدا	
0.001	0.69	0.21	0.24	0.38	0.65	LLY
0.001	0.57	0.60	0.64	0.75	0.88	BANK
0.001	0.50	0.50	0.54	0.62	0.73	PRIVE
0.001	0.65	0.14	0.16	0.23	0.43	PRIVY
-	-	- 0.021	-0.07	0.001	0.014	GK

مرتفعة جدا: $0.0072 < GK$ منخفضة: $-0.0112 < GK < -0.0022$

مرتفعة : $- 0.022 < GK < 0.0072$ منخفضة جدا: $-0.0112 > GK$

جدول رقم (03): معامل الارتباط البسيط بين مؤشرات التطور المالي ومعدل الاستثمار (1960-1989)

مستوى المعنوية	الارتباط مع النمو	منخفضة جدا	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة جدا	
0.001	0.54	0.22	0.29	0.42	0.58	LLY
0.001	0.58	0.56	0.69	0.76	0.53	BANK
0.001	0.51	0.50	0.52	0.63	0.71	PRIVE
0.001	0.48	0.14	0.17	0.28	0.37	PRIVY

-	-	0.130	0.193	0.255	0.273	INV
---	---	-------	-------	-------	-------	-----

مرتفعة جدا: $INV < 0.243$ منخفضة: $INV < 0.1670.205$

مرتفعة: $0.205 < INV < 0.243$ منخفضة جدا: $0.167 < INV$

جدول رقم (04): معامل الارتباط البسيط بين مؤشرات التطور المالي و معامل الكفاءة (1960-1989)

مرتفعة جدا	مرتفعة	منخفضة	منخفضة جدا	الارتباط مع مستوى المعنوية	
0.55	0.40	0.31	0.22	0.46	LLY
0.77	0.74	0.73	0.60	0.36	BANK
0.67	0.57	0.64	0.51	0.30	PRIVE
0.35	0.26	0.22	0.14	0.42	PRIVY
0.040	0.025	0.016	0.001	-	EFF

مرتفعة جدا: $EFF < 0.0294$ منخفضة: $0.0079 < EFF < 0.0204$

مرتفعة: $0.0204 < EFF < 0.0294$ منخفضة جدا: $0.0079 > EFF$

توضح الجداول السابقة نتائج الارتباط البسيط بين مؤشرات التطور المالي ومؤشرات النمو الاقتصادي، حيث تم تقسيم العينة إلى أربع مجموعات رئيسية حسب درجة التقدم والتخلف، على سبيل المثال: في الجدول الأول: نجد هناك نسب مرتفعة، مرتفعة جدا، منخفضة، منخفضة جدا لمؤشر معدل نمو الناتج الفردي الإجمالي في دول مختلفة.

ومن خلال هذه النتائج نلاحظ وجود ارتباط بين متوسط وقوى لمؤشرات التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأن هذا الارتباط يكون له اثر كلما كانت العينة الجزئية ذات درجة تقدم عالية بالنسبة لكل مؤشرات النمو الاقتصادي.

ثانياً- معاملات الانحدار:

في هذه المرحلة سنقوم اجراء انحدار بين مؤشرات التطور المالي كمتغيرات مستقلة، ومؤشرات النمو الاقتصادي كمتغيرات تابعة، حيث يلخص الجدول التالي هذه النتائج.

جدول رقم(05): النمو ومؤشرات التطور المالي (1960-1989)

	المتغيرات المستعملة	LLY	BANK	PRIVE	PRIVY
GYP	Bi	0.024	0.032	0.034	0.032
	δ	0.009	0.010	0.010	0.010
	T	0.007	0.005	0.002	0.002
	R ₂	0.500	0.500	0.520	0.520
GK	Bi	0.022	0.022	0.020	0.025
	δ	0.006	0.008	0.008	0.007
	T	0.001	0.012	0.011	0.001
	R ₂	0.650	0.62	0.620	0.640
INV	Bi	0.097	0.133	0.115	0.102
	δ	0.029	0.038	0.036	0.034
	T	0.001	0.001	0.002	0.004
	R ₂	0.460	0.046	0.450	0.440
EFF	Bi	0.018	0.026	0.027	0.025
	δ	0.008	0.010	0.009	0.009
	T	0.026	0.010	0.003	0.006
	R ₂	0.240	0.430	0.450	0.440

نلاحظ من الجدول رقم(05) أن كل مؤشرات التطور المالي ذات علاقة ايجابية ومعنوية مع كل مؤشرات النمو الاقتصادي.

III-2- دراسة : Sylviance guillaumont et kangui Kpodar (2006):

في دراستها حول علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، قدم كل من Sylviance و Kpodar مجموعة من النقاط إلى مركز البحوث والدراسات في التنمية الدولية (CREDI) والتي سنتعرض إلى أهمها في ما يلي:¹ يرى الباحث أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تحفيز التجارة وتكثيف المعاملات من ناحية، وعن طريق قيمة ونوعية الاستثمارات من ناحية أخرى.

إن الوساطة المالية تعمل بشكل ايجابي على توفير الادخار والاستثمار بعدة أشكال، فمن ناحية الوساطة المالية تعمل الوساطة المالية في ظل وفورات الحجم على تخفيض تكاليف المعلومات للتمويل الخارجي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة العوائد على الاستثمارات عن طريق تخفيض تكاليف الاقتراض، ومن ناحية أخرى فإنها تتعامل مع الأصول المالية حسب الأفضلية، فهي تقوم بحماية المدخرين والمستثمرين، كذلك تعمل على الحد من تباين المعلومات بين المقرضين والمقترضين، كما تقوم الوساطة المالية بابتكار أصول مالية جديدة التي تقلل من مخاطر الإقراض والاقتراض، ومخاطر السيولة، والتغيرات غير المتوقعة في أسعار الأصول، وبالتالي فالوساطة المالية تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على التمويل بمستويات عليا، أي إنها تزيد من حجم استثمار المدخرات، وفي نفس الوقت تحسن نوعية اختيار الاستثمارات، وهذا ما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية الحدية لرأس المال.

III-2-1- معادلة النموذج:

أن التحليل النظري يقودنا إلى تقدير معادلة انحدار للناتج المحلي الإجمالي الفردي كمتغير تابع لمجموعة من المؤشرات الممثلة للتطور المالي كالتالي:

$$Gy_{it} = B_0 + B_1 YO_{it} + B_2 D S_{it} + B_3 IF_{it} + B' X_{i+t} + \mu_i + \theta_t + \Sigma_{it}$$

Gy: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي.

YO: لوغار يتم الناتج المحلي الإجمالي الفردي في كل فترة.

IF: عدم الاستقرار المالي.

X: مجموعة المتغيرات المرابطة.

μ : الاثر الخاص بالبلد.

θ : الاثر الخاص بالفترة.

Σ : الخطأ العشوائي.

¹ Sylviance G .Jeanneney, Kangni Kpodar ,Developpement Financier, Instabilité Financière et Croissance *Economique*, la DOC Française, Economie, Prévision,n/174.3/2006 , p p 87-111.

i: مؤشر البلد.

t: مؤشر الفترة.

III-2-2- التقدير القياسي:

سوف نتعرض فيما يلي الى مختلف مراحل التقدير القياسي:

أولا - العينة وفترة الدراسة

حسب توفير البيانات فإن العينة التي سوف تستخدمها تحتوي على 110 دولة نامية خلال الفترة (1966-2000)، مقسومة على 07 فترات جزئية من 05 سنوات.

ثانيا - حساب المتغيرات.

أ- المتغيرات المستقلة:

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في الدراسات القياسية المتعلقة بالتطور المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، ومن أهم المؤشرات المتوفرة في العديد من البلدان خلال فترة طويلة من الزمن نجد نسبة السيولة على الناتج المحلي الإجمالي، والقروض الممنوحة من طرف الوساطة المالية (ماعد القروض الممنوحة للبنك المركزي والحكومة) للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لعدم الاستقرار المالي فيتم قياسه بواسطة معادلة انحدار، ثم استخدام نتائج التقدير كمتغيرات مستقلة في معادلة الانحدار الخاصة بالنموذج.

ب- المتغيرات المراقبة:

يمكن عرض المتغيرات المراقبة المستعملة في الدراسة في الجدول الموالي:

جدول رقم (06): تعريف المتغيرات المراقبة.

المتغير	تعريف المتغير
الناتج المحلي الاجمالي الفردي	ناتج محلي اجمالي فردي بالدولار وأسعار سنة 1995 كأساس
الناتج المحلي الاجمالي الفردي الأولي	ناتج محلي اجمالي فردي بالدولار وأسعار سنة 1995 في بداية كل فترة
معدل الاستثمار	نسبة الاستثمار الاجمالي على الناتج المحلي الاجمالي
معدل التعليم الابتدائي	نسبة السكان المتعلمين في الابتدائي على نسبة السكان المتعلمين.
الاستهلاك العمومي	الاستهلاك النهائي للدولة متضمنة التكاليف الجارية لشراء السلع والخدمات مقسومة على PIB
عدم الاستقرار السياسي	تستخدم متغيرات صورية (1 اذا كان هناك حراك، 0 ان لم يوجد) الحراك مثل الاضرابات، العصيان المدني، الانقلاب
مؤشر الحدييات المدنية	مؤشر نوعي من 1 ← 7:7 تمثل غياب شبه كلي للحريات المدنية الحريات المدنية تتمثل في حرية التعبير، نوعية المؤسسات، القرارات الفردية دون تدخل القوى الحكومية
الانفتاح المالي	(القروض الممنوحة طويلة الأجل+ القروض الممنوحة طويلة الأجل والمضمونة من طرف الحكومة+ القروض قصيرة الأجل)/ PIB
عدم استقرار القروض	يحسب عن طريق معادلة
عدم استقرار الاصول السائلة	يحسب عن طريق معادلة

III-2-3- نتائج التفسير

تلخص نتائج تقدير النموذج في الجدول الموالي، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ذات الأثر الثابت.

جدول رقم(07): التطور المالي والنمو الاقتصادي، تقدير مع أثر ثابت(1966-2000)

متغير تابع، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفردي	طريقة المربعات الصغرى مع الاثر الثابت					
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
Y0	-0.372 (7.79)***	-0.359 (7.05)***	-0.385 (7.71)***	-0.354 (7.72)***	-0.347 (7.22)***	-0.371 (8.05)***
$\frac{\text{القروض}}{PIB}$	0.134 (1.39)	0.236 (2.47)**	0.206 (1.99)**			
$\frac{\text{عدم إستقرار القروض}}{PIB}$		-0.023 (2.71)***	0.016 (2.04)**			
$\frac{\text{اصول سائلة}}{PIB}$				0.080 (1.10)	0.147 (2.04)**	0.104 (1.55)
$\frac{\text{عدم استقرار الاصول السائلة}}{PIB}$					-0.016 (2.51)**	-0.013 (2.24)**
معدل الاستثمار			0.008 (4.72)***			0.009 (5.35)***
معدل التعليم الابتدائي (log)	0.061 (1.28)	0.066 (1.43)	0.028 (0.64)	0.061 (1.31)	0.072 (1.58)	0.027 (0.63)
التضخم	-0.041 (3.69)***	-0.033 (3.11)***	-0.035 (3.36)***	-0.040 (3.64)***	-0.031 (3.64)***	-0.034 (3.36)***
الاستهلاك العمومي	-0.006 (1.75)*	-0.006 (1.56)	-0.007 (1.88)*	-0.006 (1.66)	-0.005 (1.50)	-0.006 (1.81)*
عدل الانفتاح	0.150 (4.27)***	0.16 (4.46)***	0.097 (2.43)**	0.160 (4.54)***	0.175 (4.80)***	0.104 (2.52)***
مؤشر الحرية المدنية	0.003 (0.26)	0.004 (0.44)	0.004 (0.45)	0.003 (0.32)	-0.001 (0.08)	0.000 (0.02)
الاستقرار السياسي	-0.044 (2.32)**	-0.043 (2.35)**	-0.037 (2.14)**	-0.041 (2.23)**	-0.035 (1.88)*	-0.030 (1.73)*
B0 الثابت	1.817 (4.59)***	1.666 (4.07)***	2.105 (5.25)***	1.653 (4.33)***	1.527 (3.89)***	1.994 (5.30)***
عدد المشاهدات	450	439	438	453	441	440
عدد الدول	109	109	109	110	110	110
R2	0.64	0.63	0.65	0.64	0.63	0.66
Test de Hausman	0.00	0.00	0.00	0.08	0.00	0.00

* معنوية عند 10 % .

** معنوية عند 05 % .

*** معنوية عند 01 % .

إن النتائج المعروضة في الجدول السابق، تؤكد الفرضيات التي وضعها الكاتبان والتي تشير إلى أن التطور المالي ذو اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، سواء باعتماد مؤشر القروض على الناتج المحلي الإجمالي [العمود (1)] أو مؤشر الأصول السائلة على الناتج المحلي الإجمالي [العمود (4)]، كما نلاحظ أيضا إن الأثر الموجب للتطور المالي على النمو الاقتصادي يتم انخفاض عند إضافة متغيرات عدم الاستقرار [الأعمدة (2)،(5)] وذلك لأن إشارة معلمة متغيرات عدم الاستقرار المالي سواء المتعلقة بعدم استقرار القروض على PIB أو عدم استقرار الأصول السائلة على PIB فهي ذات إشارة سالبة وعند إضافة معدل الاستثمار في معادلة الانحدار

[الأعمدة (3)،(6)]، نلاحظ أن معاملات التطور المالي وعدم الاستقرار المالي تنخفض قيمتها المطلقة، وتبقى معنوية إحصائيا، وهذا ما يثبت أن هذين المتغيرين هما متغيرين مؤثرين على النمو الاقتصادي في آن واحد عن طريق قيمة الاستثمار وكذلك عن طريق الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.

خلاصة :

يعتبر الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي خصوصا دور توسيط مالي بين وحدات العجز ووحدات الفائض المالي دورا محوريا في النشاط الاقتصادي المعاصر، لذا تزايد الاهتمام خلال العقد المنصرم وما يزال بتحليل أهميته العلمية لهذا القطاع وأثره على النمو الاقتصادي، حيث أن ظاهرة الفقر و انخفاض الدخل تعتبر من أهم المشكلات الكلية التي تواجه مجموعة الدول النامية فقد هدفت هذه الدراسات إلى معرفة الأثر الجاني لتطوير القطاع المصرفي في الدول النامية ودور الوساطة المالية للقطاع وتحسين البيئة التمويلية في الحد من ظاهرة الفقر و انخفاض الدخل لتحقيق النمو الاقتصادي.

ففي البداية تم استعراض أدبيات الفكر الاقتصادي، وكيف أن جل الدراسات الحديثة تؤكد على الدور الايجابي للخدمات المالية التي تتم من قبل الوسطاء الماليين في التأثير على النمو الاقتصادي، ومن ثم تحسين مستوى الدخل و تخفيض مستوى الفقر.

تمهيد

شهد القطاع المصرفي في الدول العربية تطورات هامة، فقد ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية و تزايد الإيرادات النفطية في زيادة السيولة النقدية لدى المصارف في الدول العربية، و لقد حفزت هذه المستجدات على تطوير و تحسين قدرات القطاع المصرفي في استقطاب موارد الفوائض المالية ، ومن ثم إعادة توزيعها لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية غير أن الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت تداعياتها خلال الربع الأخير لعام 2008 بالإضافة إلى الانخفاض في أسعار النفط العالمية قلصت التدفقات المالية للدول العربية ، و تراجعت الودائع المصرفية ، و تأثر سوق الإقراض خاصة في الدول العربية الأكثر انفتاحا على الأسواق المالية العالمية ، و مما لا شك فيه أن العديد من الدول العربية بذلت جهودا كبيرة لإصلاح و تحرير القطاع المصرفي لديها في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في أواخر الثمانينات و عقد التسعينات ، و قد ساهمت تلك الإصلاحات في تطوير القطاع المصرفي بشكل عام بهدف تحقيق النمو الاقتصادي ، و سنحاول في هذا الفصل استعراض :

- تطور أداء القطاع المصرفي في الدول العربية
- إصلاحات القطاع المصرفي في الدول العربية
- تطور القطاع المصرفي و علاقته بالنمو الاقتصادي في الدول العربية – دراسة إحصائية

I- تطور أداء القطاع المصرفي في الدول العربية :

شهدت المصارف العامة في الدول العربية تطورات هامة خلال الاعوام الماضية ، حيث ساهمت طفرة السيولة النقدية الناجمة عن الزيادات الضخمة في الإيرادات النفطية وزيادة التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الداخل ، بالإضافة إلى توسع دور القطاع الخاص في الاقتصاد ، في زيادة الموارد المتاحة لدى المصارف العربية.¹

I-1- تطور هيكل القطاع المصرفي :

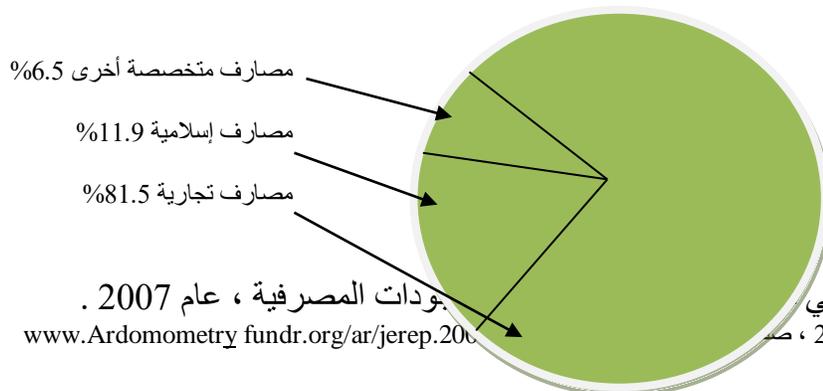
يبلغ عدد المصارف في الدول العربية حوالي 500 مصر ، و تشكل كل من المصارف التجارية التقليدية ، و المصارف الإسلامية ، و المصارف التجارية التقليدية - تشير البيانات المجمعة من قاعدة أن هذه المصارف تهيمن على الحجم الكلي للقطاع المصرفي في الدول العربية حيث حافظت هذه المصارف على الحصة الكبرى من الموجودات المصرفية و بنسبة 81.5% من إجمالي الموجودات المصرفية العربية عام 2007 ، و يلاحظ تزايد أهمية المصارف التجارية في بداية الألفية حيث شكلت نسبة موجوداتها حوالي 87.5% من إجمالي الموجودات

¹ - جمال الدين زروق و آخرون ، اوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية و تحديات الأزمة المالي العالمية ، تقرير صندوق النقد العربي ، سبتمبر 2009 ، الطبعة الأولى ، ص 11 .

المصرفية في عام 2000 و نحو 89% في عام 2003 ، و ذلك بالتزامن مع تحسن أوضاع الاقتصاد في الدول العربية بالإضافة إلى جهود الإصلاح التي بذلتها العديد من المصارف العربية و المتمثلة في زيادة رساميتها و تعزيز قدراتها التمويلية و تطوير أنظمة إدارة المخاطر المصرفية و تبني معايير مكافحة غسيل الأموال .

إن عمليات هيكلية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية التي بدأت طريق الاقتصاد الحر حديثاً هي مسألة غاية الأهمية نظراً لأهمية نظراً للأهمية الاستراتيجية لهذه العمليات في تطوير القطاع المصرفي و تهيئة الاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني ، و لعب دوره المصرفي و الاستثماري و الاقتصادي المنشود كما أن قيام البنك المركزي بمسؤولياته في ضمان هذا التحول المصرفي و المالي الهادف إلى تحرير الاقتصاد من خلال وضع و تطبيق السياسات النقدية و المصرفية المناسبة مع ضرورة توافر التنسيق التام بين السلطتين النقدية و المالية تحقيق لأهداف السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة .¹

و الشكل الوالي يوضح هيكل القطاع المصرفي في الدول العربية حسب قيمة الموجودات المصرفية لعام 2007 :



الشكل رقم (08): هيكل القطاع المصرفي
المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007 ، ص 206
www.Ardometry_fundr.org/ar/jerep.2007 . موجودات المصرفية ، عام 2007 .

حيث يتبين لنا من الشكل أن 81.5 % من المصارف في الدول العربية هي مصارف تجارية في حين 11.9 % هي مصارف إسلامية أما نسبة المصارف المتخصصة هي فقط 6.5%

فمن جانب هيكل ملكية المصارف التجارية ، أدت برامج الخصخصة التي نفذها عدد من الدول العربية إلى تخفيض مساهمة القطاع العام في ملكية المصارف التجارية و تخفيف قيود دخول المصارف الأجنبية إلى السوق المصرفية ، ففي مجموعة الدول غير النفطية شهدت كل من تونس و مصر و المغرب ، تطورات في هيكل ملكية المصارف خلال الأعوام القليلة الماضية ، إثر تنفيذها إصلاحات شملت خصخصة بعض مصارف القطاع العام ، أو إعادة هيكلتها ، و الاتجاه نحو إنشاء المصارف الشاملة و تقليل قيود الدخول إلى السوق المصرفية المحلية أمام المصارف الأجنبية ، أما في ما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي ، فإن القطاع العام لا يزال يمتلك أو لديه غالبية في ملكية المصارف التجارية ، فعلى سبيل المثال ، يمتلك القطاع العام نحو 65% من إجمالي موجودات المصارف العامة في الإمارات و نحو 75% في قطر ، و بالنسبة لمجموعة الدول النفطية الأخرى ، فعلى الرغم من قيام عدد من هذه الدول بإصلاحات تتعلق بدمج بعض مصارف القطاع العام و السماح بدخول بعض المصارف الأجنبية ، كما في الجزائر و اليمن و إنشاء مصارف تجارية مشتركة بين القطاع العام و مصارف أجنبية كما في ليبيا ، لكن لا يزال القطاع العام يستحوذ في الجزائر ، على سبيل المثال على حوالي 90% من ملكية المصارف العاملة فيه ، و فيما

¹ - أسرار فخري عبد اللطيف البياني ، العمل المصرفي و الاستثمار من أجل التنمية في العالم العربية عامة و في العراق خاصة ، ص 2 ، من الموقع ، http:// www.arab-ency .com /index .p hp ? modul= prencyclopedia8, Func ,26-02-2012

يتعلق بالمصارف الإسلامية ، و التي تقوم على الصيرفة وفقا للشريعة الإسلامية ، فقد تزايدت أهميتها النسبية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة ، من خلال تأسيس عدد متزايد من هذه المصارف في مختلف الدول العربية و الدول الإسلامية ، و لقد قفزت حصة موجودات المصارف الإسلامية من حوالي 4.3% من إجمالي الموجودات المصرفية للدول العربية في عام 2000 إلى نحو 12% في عام 2007 ، و بذلك تعتبر المصارف الإسلامية أسرع المصارف نموا ، و يعزى ذلك إلى تزايد الطلب على توظيف أموال العملاء وفقا للشريعة الإسلامية و في ظل السهولة الناجمة عن الطفرة النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي و عدد من الدول الأخرى . و من حيث الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في الدول العربية فرادى يتركز تواجد هذه المصارف في دول المجلس و في السودان و اليمن ، ففي الإمارات شهدت المصارف الإسلامية نموا ملحوظا حيث ارتفعت موجوداتها فوصلت إلى حوالي 50 مليار دولار عام 2007 . كذلك شهدت المصارف الإسلامية في كل من السعودية و الكويت و البحرين نموا مماثلا ، حيث بلغت قيمة موجودات المصارف الإسلامية فيها نحو 48مليار و 43 مليار دولار و 28 مليار دولار على التوالي في العام نفسه ، و تأتي المصارف المتخصصة الأخرى في المرتبة الثالثة في هيكل القطاع المصرفي العربي و هي تتضمن مؤسسات مالية ، و استثمارية و مصارف لتمويل المشاريع الصناعية و الزراعية و العقارية في دول مجلس التعاون ، بينما هي في غالبيتها مصارف صغيرة الحجم بوجه عام ، و موجهة لقطاعات و فئات اقتصادية معينة ، مثل توفير التسهيلات و القروض لتمويل المشاريع الصغيرة في الدول غير النفطية ، كما في تونس و الأردن و لقد تراجعت أهميتها خلال العقد الماضي في ضوء قيام عدد من الدول العربية بإعادة هيكلة القطاع المصرفي ، و تأسيس المصارف الشاملة ، و وصلت موجودات المصارف المتخصصة الأخرى إلى نسبة 6.5% من إجمالي الموجودات المصرفية في الدول العربية في عام 2007 كما في الجدول التالي¹.

جدول رقم (08): هيكل القطاع المصرفي في الدول العربية (الحصة في إجمالي الموجودات المصرفية)

مصارف تجارية	مصارف إسلامية	مصارف متخصصة أخرى	
84.7	6.5	8.8	دول مجلس التعاون الخليجي
87.3	7.1	5.7	2000
76.1	18.1	5.8	2003
			2007
87.2	1.3	11.5	الدول العربية النفطية الأخرى
84.8	3.4	11.8	2000
82.7	5.8	11.4	2003
			2007
87.5	4.3	8.2	الدول العربية كمجموعة
88.9	4.5	6.6	2000
81.5	11.9	6.5	2003
			2007
88.2	2.6	9.1	الدول العربية غير النفطية
88.5	2.1	9.4	2000
90.2	1.9	7.9	2003
			2007

المصدر: التقارير الاقتصادية العربية الموحد لسنوات:2000-2003-2007، صندوق النقد العربي ، من الموقع .

www.Arab monetar fund.org/ ar/jerp.

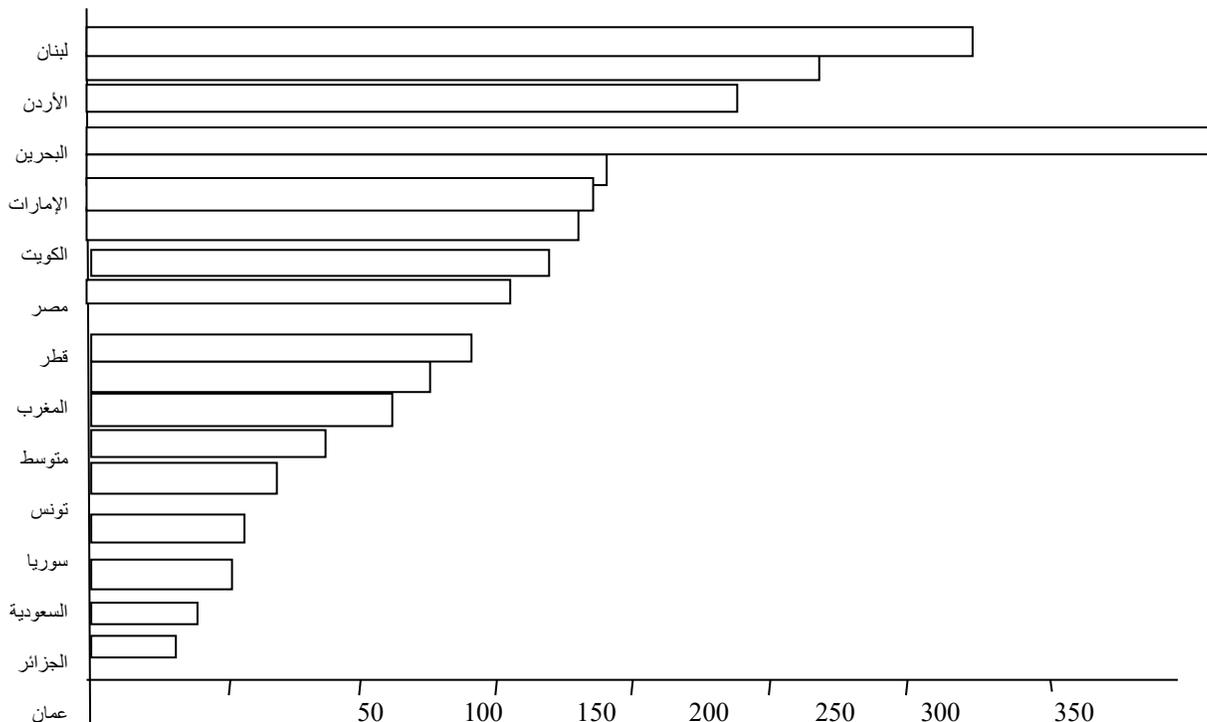
¹ - جمال الدين رزوق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12 ، 13 .

I-2- تطور الموجودات المصرفية و الودائع المصرفية :

شهد الحجم الكلي للقطاع المصرفي في الدول العربية مقاسا بإجمالي الموجودات و الودائع المتاحة للقطاع الخاص توسعا ملحوظا خلال الأعوام الماضية .

I-2-1- الموجودات المصرفية:

شهدت قيمة الموجودات المصرفية للدول العربية كمجموعة نموا ملحوظا خلال السنوات الخمس الماضية ، حيث بلغ معدل نموها السنوي نحو 21% خلال الفترة 2003 – 2007 ، و هي نسبة تفوق ضعف نسبة النمو المسجلة خلال الفترة 1995 – 1999 و فيما يتعلق بتطور الموجودات المصرفية حسب التجمعات الفرعية ، فقد سجلت موجودات المصارف دول مجلس التعاون الخليجي أعلى نمو بنسبة 26.5% تلاها زيادة موجودات مصارف الدول النفطية الأخرى بنسبة 22.1% فيما نمت الموجودات المصرفية للدول غير النفطية بنسبة 12.2% خلال الفترة نفسها ، كما ارتفعت نسبة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة إلى حوالي 92% خلال الفترة 2003 – 2007 ، و قد تجاوزت موجودات المصارف العربية قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الدول غير النفطية لتصل إلى حوالي 14% في حين بلغت هذه النسبة نحو 94% في دول مجلس التعاون الخليجي ، و حوالي 48% في الدول النفطية الأخرى ، خلال الفترة ذاتها ، و تبلغ أعلى نسبة الموجودات المصرفية قيمة الناتج المحلي الاجمالي في ستة دول عربية ، و تراوحت هذه النسبة بين حوالي 50% و 99% في سبع دول عربية أخرى ، و سجلت نسبة دون 50% في كل من موريتانيا و ليبيا و اليمن و السودان¹ ، كما في الشكل التالي :



الشكل رقم 09 : نسبة إجمالي موجودات المصارف العاملة في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2007 ، صندوق النقد العربي، المرجع سبق ذكره

¹ - جمال الدين زروق ، نفس المرجع ، ص ص 3 ، 4 .

نلاحظ من هذا الشكل أن لبنان تملك أكبر قيمة من حيث نسبة موجودات المصارف المتواجدة في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي و ذلك نسبة 32.19% لتحتل الأردن الترتيب الثاني نسبة 22.61% تليها الإمارات ب 16.87% في حين تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عشر بمعدل 6.37% لتأتي السودان الصف الأخير بمعدل 2.03%

1-2-2- الودائع المصرفية :

نمت الودائع الإجمالية للمصارف التجارية العربية خلال هذا العام بنحو 6.7% لتبلغ حوالي 343.3 مليار دولار في نهايته ، و يلاحظ أن 90% من الزيادة في الودائع كان مردها النمو في ودائع القطاع الخاص المقيم ، و أن قرابة 40% من زيادة ودائع قد جاءت على شكل زيادة في الودائع الجارية مقابل 60% على شكل زيادة في الودائع الادخارية و الأجلة ، و يذكر أن ودائع القطاع الخاص المقيم قد بلغت في نهاية عام 2000 نحو 291 مليار دولار أي ما يعادل 84.8% من الودائع الإجمالية للمصارف التجارية العربية مسجلة بذلك نسبة نمو بلغت نحو 8.5% بلغت الودائع الإجمالية للمصارف العربية مقومة بالدولار ارتفعت بنسبة تقدر بنحو 12.7% لتبلغ حوالي 397.3 مليار دولار في نهاية عام 2002 ، و لقد حققت الودائع الجارية أعلى معدل نمو خلال العام بلغت نسبته نحو 15.4% ، و ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية المقومة بالدولار الأمريكي من 441.3 مليار دولار في عام 2003 إلى نحو 506.8 مليار دولار في نهاية 2004 و بمعدل نمو بلغ 14.8 و وصل إجمالي الودائع مقومة بالدولار ارتفاع من 601.2 مليار دولار عام 2005 إلى 72.1 مليار دولار عام 2006 ، كما أترفعت بنحو 20% لتصل إلى حوالي 1104.15 مليار دولار في نهاية عام 2008 بالمقارنة مع حوالي 919.71 مليار دولار في نهاية 2007 ، و ارتفعت بنسبة 14% لتصل إلى حوالي 12.63 مليار دولار في نهاية 2009 و زادت بنسبة 6.9% لتصل إلى حوالي 1352.7 مليار دولار في نهاية 2010 . و بخصوص الأهمية النسبية للودائع المصرفية ، فقد استأثرت الودائع المقومة بالدولار لدى المصارف التجارية في السعودية بأعلى حصة من إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية المقومة بالدولار في نهاية 2010 ، حيث بلغت قيمتها نحو 262.6 مليار دولار و شكلت حوالي 19.4% من إجمالي الودائع المصرفية العربية ، تليها مصارف الإمارات بنحو 18.8% ثم مصارف مصر بنحو 12.1% . و على صعيد أهمية إجمالي الودائع المصرفية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة فقد أدى التحسن الملموس في نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية خلال عام 2010 بمعدل أعلى من معدل نمو الودائع الإجمالية ، إلى انخفاض نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل في نهاية العام إلى نحو 66.7% مقارنة مع حوالي 72.6% لعام 2009 و 59% لعام 2008 و 56.4% في 2006 و وصل إلى 58.8% في 2004 بينما إلى 60.8% في 2002 و 46 في 2001 و على صعيد الدول العربية فرادى ، تظهر ان نسبة الودائع المصرفية المقومة بالعملة المحلية و منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 ، قد وصلت أعلاها في لبنان بنحو 230% و كانت مرتفعة لدى كل من البحرين و الأردن لتبلغ نحو 105% و 107% على التوالي ، كما تجاوزت 75% لدى الإمارات و المغرب و مصر و الكويت و في المقابل بلغت هذه النسبة أدناها في كل من السودان و موريتانيا و اليمن حيث تراوحت بين 16.1% و 23.6% و لقد كانت نسبة زيادة الودائع للقطاع الخاص في الدول العربية كمجموعة أعلى من نسبة زيادة الودائع الإجمالية ، حيث أظهرت البيانات ارتفاعا بنحو 8.2% ليصل إجمالي هذه الودائع إلى نحو 1226.3 مليار دولار في نهاية عام 2010 مقارنة مع 133.6 مليار دولار في نهاية العام السابق حوالي 977.75 في 2008 ، و قد ارتفعت قيمة الودائع الادخارية و الأجلة بنحو 4.2% خلال 2010 لتصل إلى ما قيمته 421.1 مليار دولار و الجدول التالي يوضح تطور الودائع المصرفية خلال عدة سنوات .¹

جدول رقم (09) تطورات الودائع لدى المصارف التجارية العربية

السنة	الودائع الادخارية	الودائع الجارية	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية
-------	-------------------	-----------------	-------------------	-------------------	-------------------

¹ - التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، لسنوات، من 2000 إلى 2010 صندوق النقد العربي ، من الموقع :

إلى الناتج المحلي الإجمالي	القطاع الخاص	القطاع الخاص المقيم	الأجلة للقطاع الخاص	السنة
54.9	343322.4	2910303	78267.8	2000
62.5	397294.7	365451.3	101341.9	2002
58.4	506802.6	467667.7	14723.5	2004
56.4	7201333.5	6517530	198105.7	2006
59.1	1140689.2	976775.1	3188697	2008
66.7	1352726	1226332	421115.0	2010

المصدر: التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، لسنوات 2000-2010 صندوق النقد الدولي العربي، المرجع سبق ذكره.

يتضح لنا من الجدول السابق أن نسبة إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت تطوراً خلال السنوات من 2000 إلى 2010 حيث كانت 54.9 مليون دولار لترتفع إلى 62.5 مليون دولار في سنة 2002، لتعرف تذبذباً بالسنوات 2004 إلى 2006 حيث بلغت 58.4 و 56.4 مليون دولار على التوالي، التعود إلى الارتفاع بها من 2008 لتصل إلى 59.1 مليون دولار، لما في 2010 لتصل إلى 66.7 مليون دولار.

I-3-تطور نشاط الإقراض :

عاود النشاط الإقراضي للمصارف العربية انتعاشه خلال عام 2010 بعد أن كان قد شهد تباطؤاً في معدل نموه عن العام الماضي فقد بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية لمجموع المصارف العربية مقوماً بالدولار بنهاية عام 2010 نحو 1258.8 مليار دولار، محققاً نمو بلغت نسبته نحو 7.2% مقارنة مع نسبة نمو 5% عن عام 2009، وكما سبقت الإشارة فإن نسبة نمو الائتمان المصرفي لا تزال أقل من مثيلتها قبل الأزمة والتي وصلت ذروتها خلال عام 2008 بنحو 29%.

وفي ضوء الطفرة الاقتصادية و حجم النشاط الاقتصادي في أغلب الدول العربية و دول مجلس التعاون الخاص واصلت المصارف التجارية العربية نشاطها في مجال منع القروض و التسهيلات الائتمانية حيث ارتفعت قيمتها المقومة بالدولار من نحو 858.3 مليار دولار عام 2007 إلى نحو 1093.9 مليار دولار في 2008، كذلك ارتفاع إجمالي الائتمان المقدمة بالاقصديات العربية من المصارف التجارية من 574.7 مليار دولار في 2005 إلى 674.1 مليار دولار في 2006 و قد شهدت التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف (بالعملة المحلية) نمو في جميع الدول العربية خلال عام 2010، ففي العراق ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية بأكثر من 100% كما ارتفع هذا الرصيد، في تونس وقطر بنسبة 25.4% و 20.5% على التوالي، و في السودان و جيبوتي بنحو 19.7% لكليهما، و في المقابل شهد هذا الرصيد ارتفاعاً بنسبة تقل عن 10% في كل من الأردن و الإمارات و السعودية و الكويت و ليبيا و مصر و المغرب و موريتانيا، و الجدير بالملاحظة، أن نسبة النمو الائتمان المقدمة من قبل المصارف العربية للقطاع الخاص كانت بالمحصلة أقل من نسبة نمو الائتمان المصرفي للقطاع العام¹. و ذلك موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (10) القروض و التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية (2000 – 2010)

السنة	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصاديات العربية	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	349.5363	127059.4	222470.9	63.6	64.8	35.6
2002	392.552.6	148619.9	243960.3	62.1	61.4	38.4
2004	48.1330.6	155415.9	325914.7	67.7	64.3	37.5
2006	67.41204	178714.2	495406.2	73.5	68.8	38.8

¹ - التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنوات 2000 – 2010، نفس المرجع.

42.9	73.8	74.5	81535.9	278590.4	1093941.3	2008
49.3	67.9	73.2	859.364	314349	1173713	2009
45.1	67.5	72.6	913582	345198	1258780	2010

المصدر : التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنوات، 2000-2010 ، نفس المرجع .

و من جانب آخر يظهر التحسن و الاستقرار في الإقراض المصرفي للقطاع الخاص من خلال تقارب نسبة الائتمان المقدم لهذا القطاع إلى إجمالي الودائع خلال عامي 2009 – 2010 ل 67.9% و 67.5% على التوالي ، إلا أن هذه النسبة تقل أقل من النسب المسجلة في السنوات 2006 و 2008 ، و المقدرة بنحو 68.8% و 73.8% على التوالي و يرجع ذلك إلى أن نسبة النمو المقدم للقطاع الخاص خلال عام 2010 ، كانت قريبة نسبيا من نسبة النمو و إجمالي الودائع و في ضل التحسن الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمجموع الدول العربية و الذي فاق معدل النمو المحقق بالائتمان ، حسب انخفاض نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة حيث 45.1% في 2010 مقابل 49.3 في 2009 ، و كذلك 37.5 في 2004 و مقابل 38.4 في 2002 .¹

II- إصلاحات القطاع المصرفي في الدول العربية :

أظهر التحليل السابق أن تحسن أداء القطاع المصرفي للدول العربية كمجموعة في السنوات الماضية ، غير أنه يوجد تباين بينهما يتعلق بدرجة تطورها و أدائها ، و يرجع ذلك إلى عدد من العوامل ، منها الاختلافات في مستويات التنمية و الأوضاع الاقتصادية قبل إصلاح القطاع المصرفي و تحصره و يمكن تلخيص الإصلاحات التي قام بها القطاع المصرفي العربي في النقاط التالية .

II-1- تحرير القطاع المصرفي من الكبح المالي :

انصبحت جهود الإصلاح في عدد من الدول العربية لتحرير القطاع المصرفي من الكبح المالي على تحرير أسعار الفائدة و إلغاء الضوابط الإدارية على الائتمان

II-1-1- تحرير أسعار الفائدة :

توجهت معظم الدول العربية نحو تحرير أسعار الفائدة بصورة تدريجية ، و ذلك لما له من أثر على تحسين قدرة القطاع المصرفي على تعبئة و تفصيل دور المدخرات المحلية في الاقتصاد و تقوية سلامة القطاع المصرفي ، و تزامنت هذه الإصلاحات مع تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة من خلال رفع مستوى أسعار الفائدة الاسمية المحددة رسميا في عدد من هذه الدول ، و يلاحظ أن التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في غالبية الدول العربية قد بدأ منذ عام 1991 ، ففي كل من تونس و المغرب بدأ تحرير أسعار الفائدة منذ 1996 و في ليبيا وضعت السلطات النقدية في أقصى على أسعار الفائدة على القروض لا يتعدى سعر الخصم بأكثر من 2.5%² ، و في مصر ، ثم تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض في 1991 مما يسمح بإزالة السقوف على الإقراض المصرفي للقطاع الخاص في أكتوبر 1992³ ، و في اليمن وضعت السلطات النقدية حد أدنى لسعر الفائدة على الودائع الادخارية ، و تجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي قد تم تحريرها في وقت مبكر في سياق انتهاجها سياسات اقتصادية متحررة غير أن السلطات النقدية في الكويت لازالت تفرض سقفا على أسعار الفائدة على الائتمان ، لا يتعدى سعر الخصم بأكثر من 2% بالنسبة للقروض قصيرة الأجل ، و 3% بالنسبة للقروض الأخرى ، و يلاحظ أيضا أن أسعار الفائدة على الودائع .

قد تم تحريرها في وقت مبكر في غالبية الدول ، في حين عملت بعض الدول على التوجه تدريجيا نحو تحرير أسعار الفائدة على الإقراض ، و خاصة الموجه نحو القطاعات ذات الأولوية من خلال وضع حدود قصوى لها أو تحديد الهوامش بين أسعار الفائدة (interest rate spreads) و من ثم تحريرها ، و تعد سوريا الدولة العربية

1 - التقارير الاقتصادية العربية الموحدة ،لسنوات 2000 – 2010 ، نفس المرجع .

2 - جمال الدين رزوق ، المرجع سبق ذكره ، ص 202

3 - على أحمد البليل و آخرون ، تطور الهيكل المالي و النمو الاقتصادي حالة مصر ، 1974 - 2002 ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ،

العدد 9 ، ص 16 .

الوحيدة التي لم تحرر أسعار الفائدة حتى الآن بالرغم من التعديل الذي قامت به السلطات المعنية في عام 2003 و للمرة الأولى بعد حوالي 25 عاما.¹

II-1-2- إزالة القيود على الائتمان :

تزامن التوجه بتحرير أسعار الفائدة مع قيام الدول العربية التي انتهجت إصلاحات هيكلية بإزالة أو خفض الضوابط و القيود على الائتمان للقطاع الخاص كالابتعاد عن الائتمان الموجه لقطاعات معينة ، و يلاحظ أن عملية التحرير قد تمت في غالبية هذه الدول بشكل تدريجي ، بدءا يوضح التشريعات الخاصة بذلك ، و من ثم إزالة الإعلانات الائتمانية و أسعار الفائدة التفضيلية (Preferential rates) ، ثم بعد ذلك تمت غزالة أو تحقيق القيود على حيازات سندات الخزانة التي كانت تفرص على المؤسسات المصرفية لكونها كانت تمثل أداة تمويل الديون العامة للدولة ، و في المرحلة الأخيرة تمت غزالة السقوف المفروضة على أسعار الفائدة و التخلي عن توجيه الائتمان لبعض القطاعات ذات امتيازات ائتمانية خاصة لبعض القطاعات كما حدث في الأردن لصالح قطاعات الزراعة و الصناعات اليدوية و التصدير و في تونس التي لا تزال تشجع منح امتيازات ائتمانية لقطاعات معينة قائمة ، و بالإضافة يلاحظ في حالة اليمن أن أسعار الفائدة الدنيا على الودائع الادخارية لا تزال تحدد من قبل السلطات النقدية ، و في قطر تعمل بعض المصارف المتخصصة على توفير قروض مدعمة للشركات الصغيرة ، و في سوريا تعطي الأولوية للقطاع العام في الحصول على الائتمان على الرغم من قصوره على التسديد الكامل في أحيان كثيرة ، وفي المقابل لا يزال القطاع الخاص يعاني من صعوبات في الحصول على الائتمان من المصارف المحلية.

II-2- تطوير إدارة و استقلالية السياسة النقدية :

إن من أبرز الإصلاحات في مجال زيادة كفاءة السياسة النقدية التوجه نحو اعتماد السلطات النقدية بشكل أكبر على اسلون الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية لتنظيم مستوى السيولة المحلية بشكل يكفل تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار .

II-2-1- نظام الاحتياطي الإلزامي :

يشكل الاحتياطي الإلزامي للمصارف إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة الهامة بالامتصاص السيولة المحلية ، و بمقتضى الاحتياطي الإلزامي السلطات النقدية إلى تحديد الحد الأدنى من الودائع التي يتعين على المصارف الاحتفاظ بها لتغطية السحوبات ، و يتم عادة الاحتفاظ به في خزينة المصرف أو لدى البنك المركزي ، و بشكل عام يؤثر استخدام نسبة الاحتياطي الإلزام على الاقتراض و أسعار الفائدة و الاقتصاد ككل ، و يلاحظ أن البنوك المركزية في الدول المتقدمة عادة ما تتجنب زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي لكونها تؤثر بشكل سلبي و مباشر على السيولة و في المقابل و نظر لتأثير المباشر لنسبة الاحتياطي الإلزامي على المعروض النقدي ، فإن تغيير هذه النسبة من الممكن أن يستخدم كأداة لمحاربة التضخم ، و هو ما يحدث في بعض الدول النامية غير أن زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي تؤدي إلى تخفيض خلق النقود ، الأمر الذي قد يؤثر سلبيا على النشاط الاقتصادي ، في حين يؤدي تخفيض النسبة إلى زيادة حجم الموارد المتاحة بالإقراض و بالتالي زيادة النشاط الإقراضي . و بالنسبة للدول العربية ، فقد قامت غالبية دول مجلس التعاون الخليجي بزيادة نسب الاحتياطي الإلزامي في أواخر عام 2007 ، و ذلك ضمن جهود ما للحد من التضخم و في مصر ، منذ منتصف عام 2005 ، استخدم البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي بالإدارة السيولة ، بالإضافة إلى عمليات السوق المفتوحة باستخدام صكوك و شهادات إيداع البنك المركزي ، و عمليات مزادات ربط ودائع البنوك لديه، و في الجزائر قام البنك المركزي في 2008 بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي من 6.5% إلى 8% و ذلك بهدف امتصاص السيولة المحلية و الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الضغوط التضخمية المرتفعة و الناجمة عن ارتفاع كل من أسعار النفط و الإنفاق الحكومي و في موريتانيا ، يستخدم البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي كأحد أهم الأدوات بالإدارة مستوى

¹ - جمال الدين زروق ، المرجع سبق ذكره ، ص 22 .

السيولة المحلية و أثر اندلاع الأزمة المالية العالمية ، قام عدد من الدول العربية بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بغرض تعزيز السيولة لدى المصارف منذ الربع الأخير من عام 2008.¹

II-2-2- تعديل قانون البنك المركزي :

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية في الدول نظرا لدوره في دعم الاستقرار المالي و مكافحة الضغوط التضخمية ، و تنظيم مستوى السيولة المحلية بما يضمن تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الاقتصاد الوطني،² لذلك فمن المهم أن يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية التي تتمثل في إلغاء التدخل الحكومي عند قيام البنك المركزي بأداء وظائفه الأساسية، وهي تنفيذ السياسة النقدية ، بحيث تقوم بذلك على أساس اقتصادي و لا تتدخل أغراض السياسة التنفيذية أو التشريعية فيها و هو ما يدعم مصداقية السياسة النقدية³ ، و في هذا الإطار تم تعديل قانون البنك المركزي في عدد من الدول العربية ، يقصد تعزيز مصداقية السياسة النقدية و المحافظة على استقرار الأسعار و الاستقرار النقدي ، ففي تونس على سبيل المثال ، عزز تعديل قانون البنك المركزي لعام 2006 بصورة واضحة استقلالية السياسة النقدية و كذلك صلاحيات الهيئة الرقابية و في البحوث ، لعب القانون الجديد لعام 2006 دورا هاما في توحيد الجهاز الرقابي و السياسة النقدية ، و الذي تحولت بموجبه مؤسسة النقد إلى مصرف مركزي يتمتع بكامل الصلاحيات الرقابية . و في مصر تم تعديل قانون المصرف المركزي في عام 2003 ، و الذي عزز استقلالية السياسة النقدية التي تستهدف استقرار الأسعار ، كذلك في المغرب فقد عزز القانون الجديد لبنك المغرب لعام 2006 صلاحيات البنك المركزي كجهاز رقابي و أصبح استهداف استقرار الأسعار الهدف الرئيسي للسياسة النقدية و تحسنت استقلالية السياسة النقدية ، و بجانب ذلك فقد قام عدد من الدول العربية الأخرى بوضع قوانين جديدة للبنك المركزي ، منها موريتانيا التي أصدرت قانونا جديدا بهذا الشأن في عام 2005.⁴

II-3- تطور النظم الرقابية و الإطار التنظيمي للجهاز المصرفي :

إن وجود قطاع مصرفي كفي وفعال يخدم الاقتصاد الوطني و التغييرات الجوهرية في السياسة النقدية في الدول العربية يتطلب تفعيل أسس و معايير الرقابة و الإشراف بما يواكب المعايير الدولية ، بالإضافة إلى تنظيم النشاطات المسموح للبنوك ممارستها و بما يدعم التوجه نحو المصرفية الشاملة .

II-3-1- النظم الرقابية في الدول العربية :

تتولى البنوك المركزية في الدول العربية عادة مسؤولية الإشراف على النظام الرقابي ، باستثناء لبنان الذي يتم فيه فصل مهام السلطات الرقابية على السلطات النقدية ، و يعتبر النظام الرقابي إحدى أهم العوامل لتحقيق خلال المؤشرات الرئيسية و بواسطة الإمكانيات المتاحة لدى السلطة الرقابية لردع المصارف المخالفة لقواعد الرقابة المصرفية و يشار في هذا السياق إلى أن معظم الدول العربية تقوم بتطبيق المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية ، و ذلك حسب تقرير تقييم القطاع المالي لصندوق النقد و البنك الدوليين و بالإضافة⁵ فإن عددا متزايدا منها ينتج معايير لجنة بازل 2 ، كما هو الحال في مجلس التعاون الخليجي .

و بصفة عامة فقد تحسن الأداء العام لنظام الرقابة في معظم الدول العربية ، الأمر الذي ساهم في انخفاض نسبة القروض المتعثرة و ارتفاع المعدلات المناسبة لكفاية رأس المال ، كما تم إيضاحه سابقا ، كذلك فقد أدى تحسين أداء النظام الرقابي و الامتثال للقوانين الدولية إلى تحقيق الدول العربية تقدما ملحوظا في مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب .⁶

II-3-2- تنظيم النشاطات المسموحة للمصارف التجارية ممارستها :

يختلف تنظيم نشاطات المصارف التجارية في الاقتصاد فيما بين الدول العربية ، فعلى سبيل المثال تحظر كل من عمان و لبنان على المصارف التجارية تقديم خدمات التأمين لعملاها ، في حين لا تفرض كل من الأردن و

1- جمال الدين زروق ، مرجع سبق ذكره ، ص 23،

2- جمال الدين زروق ، المرجع نفسه، ص 24،

3- أحمد الطفاح ، تجارب اصلاح هيكلية القطاع المصرفي ، المعهد الوطني للتخطيط ، الكويت ، أبريل 2005 ص 12، من الموقع : <http://ww.arab> .
api.org/course19/PDF/c19-7-3-PDF 15/04/2012 .

4- جمال زروق ، نفس المرجع ، ص 24 .

5- أحمد طفاح ، مرجع سبق ذكره ص 15،

6- جاسم المناعي ، تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي ، مداخلة في الندوة التي يعقدها معهد السياسات الاقتصادية في صندوق النقد الدولي ، الإمارات ، 2003 ، ص 8 .

الكويت و المغرب قيودا على ممارسة المصارف نشاط التأمين ، أما في كل من البحرين و السعودية و تونس ، فيسمح للمصارف بتقديم خدمات التأمين ضمن أطرا قانونية معينة تخضع لقيود ، و يلاحظ أن بعض الدول العربية توجهت نحو اعتماد الصيرفة الشاملة ، و التي تعني السماح بالدمج بين الخدمات المصرفية العادية كإدارة الودائع و الخدمات المصرفية الاستثمارية ، فعلى سبيل المثال تعمل جميع المصارف في السعودية حاليا وفقا لنموذج الصيرفة الشاملة¹ ، و في تونس منحت السلطات مصارف التنمية المتخصصة رخصا لممارسة الصيرفة الشاملة ، و في المغرب شجعت السلطات العمومية المصارف على الاستثمار في قطاع المقاولات الصغرى و المتوسطة².

II-4- تطور البنية الأساسية و شفافية القطاع المصرفي :

تتضمن أهم الإصلاحات في البنية الأساسية للقطاع المصرفي في الدول العربية استمرار العمل على تطوير نظم الدفع و التسوية ، و إنشاء مكاتب الاستعلام عن الائتمان المصرفي ، و إنشاء مؤسسات لضمان الودائع المصرفية، و إتباع معايير محاسبية تماثل المعايير المتبعة على المستوى العالمي ، و تحسين شفافية إدارة المصارف و بما يحافظ على حقوق المودعين .

II-4-1- نظم الدفع و التسوية :

مع التطور التقني الكبير و التوسع في استخدام الوسائل الالكترونية في مجال نظم الدفع و المقاصة و التسوية داخل الدولة الواحدة و عبر الدول ، بدأت معظم المصارف المركزية العربية في السنوات القليلة الماضية بتطبيق إصلاحات تتعلق بتحسين نظم و عمليات الدفع و التسوية بما يتسق مع التوجهات العالمية في هذا المجال . و قد جاءت هذه الإصلاحات لتتوافق مع المبادئ الأساسية لتصميم نظم الدفع و التسوية وتشغيلها و الإشراف عليها و التي اعتمدها لجنة الدفع و التسوية الدولية بالاتفاق مع عدد من المصارف المركزية و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بالاتفاق مع عدد من المصارف المركزية و صندوق النقد الدولي في عام 2001 ، و قد جاء تطوير المبادئ الأساسية لنظم دفع و التسوية كجزء نحو معالجة قصور تشريعات و هياكل القطاعين المالي و المصرفي بغية تحقيق الاستقرار المالي على الصعيد العالمي ، و من أهم هذه المبادئ توفير الإطار القانوني المناسب وفق التشريعات المعنية بالإشياء و عمل نظم الدفع و التسوية ، و أن يسمح عمل هذه النظم إدراك الأطراف المعنية بالتأثير المحتمل لهذه النظم عن المخاطر المالية ، و أن تمتلك هذه النظم إجراءات واضحة بخصوص إدارة المخاطر الائتمانية و مخاطر السيولة ، و أن توفر تسوية نهائية المدفوعات خلال اليوم ، أو كحد أدنى في نهاية اليوم . و قد أظهرت مراجعة الإصلاحات التي تمت في نظم الدفع و التسوية في بعض الدول العربية ، بأن قضايا الإطار القانوني مازالت بحاجة إلى تطوير كبير في معظم الدول العربية مثل مسألة نهاية التسوية ، التعامل مع الرهونات الضمانات ، القواعد القانونية للتعامل و القيد و التوقيع الالكتروني و حماية التسوية من إجراءات الإفلاس، و القواعد القانونية المنظمة بالإشراف المصرف المركزي على نظم الدفع و التسوية .

فيما يتعلق بنظم المدفوعات الكبيرة بين البنوك ، فإن معظم الدول العربية قامت بجهود متفاوتة لتطبيق نظام التسوية الآنية الإجمالية للمدفوعات الكبيرة بين البنوك و في السعودية ، تدبر مؤسسة النقد العربي السعودي النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة و فق نظام التسوية الآنية الإجمالية للمدفوعات بين البنوك الذي بدأ العمل به في عام 1997 و يجري تحديثه و تطويره بشكل مستمر ، و قد بدأت معظم الدول العربية التعامل به ، و فيما يخص نظم المدفوعات الصغيرة ، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطورات ملموسة في العديد من الدول العربية بمبادرة المؤسسات المصرفية و المالية ، حيث تم إنشاء شبكات تربط أجهزة الصرف الآلي عبر المصارف و نقاط الدفع و البطاقات المصرفية .

و على صعيد نظم تقاص الشيكات فقد بذلت العديد من الدول العربية جهودا كبيرة بإدخال نظام تقاص الشيكات الإلكتروني لتسريع عملية صرف الشيكات و تقاصها بين البنوك.³

II-4-2- مكاتب الاستعلام عن الائتمان المصرفي :

¹ - جمال الدين زروق ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

² - driss chkiriba ,secteur bancaire et financement de la croissance au maroc , revue des economies , université moulay isnail maroc , N 6 , p 51 .

³ - جمال الدين زروق ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

يعتبر توفر معلومات هامة عن طالبي الاقتراض المصرفي ضروريا ، و ذلك ضمن شروط أخرى تطالبها المصارف التوخي الحيطة و الحذر في منهجها بالانتمان بما يساهم في تخفيض مخاطر الإقراض ، و يأتي في ظل ارتفاع نسبة القروض المتغيرة إلى القروض المصرفية الإجمالية مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإقراض بالنسبة للمصارف .

و تنقسم تقارير توفير المعلومات عن المقترضين إلى قسمين رئيسيين هما سجلات الاقتراض ومكاتب الاستعلام الائتماني ، و يدار " سجل الاقتراض " من قبل القطاع العام و تحديدا من قبل المصرف المركزي بهدف الإشراف على معلومات الاقتراض والمقترضين ، حيث يتوجب على المصارف تزويد المصرف المركزي بالمعلومات المطلوبة، و لا يتم توفير معلومات عن هذا السجل لأية جهة إلا في حالات خاصة ، و الغرض الرئيسي من إنشاء سجل الاقتراض هو الرقابة و الإشراف على مخاطر الانكشاف في مصرف معين أو في القطاع المصرفي بشكل عام ، و بذلك فغنه يركز على المقترضين الكبار .¹

و فيما يخص " مكاتب الاستعلام الائتماني " فهي تملك و تدار من قبل القطاع الخاص حيث يقوم المصرف المركزي بتحديد أسس و غايات عملها ضمن تشريعات توضح لهذا الغرض ، و قد تقوم شركات خاصة بالعمل على توفير هذه المعلومات من مصادرها الخاصة مقابل رسوم معينة أو أن تقوم المؤسسات المصرفية و المالية الأخرى بإنشاء هذه المكاتب و إدارتها و تقوم الجهات المشاركة في النوع الأخير من المكاتب بتوفير المعلومات الخاصة بالاقتراض و الالتزام بسداد القروض لهذه المكاتب التي تقوم بدورها بتجميع هذه المعلومات و يتم وضع تقييم للتاريخ الاقتراضي للأفراد و الشركات يستخدم من قبل الجهات المشاركة في اتخاذ قرارها بشأن طلبات الإقراض و قد تضم هذه المكاتب إضافة إلى المصارف التجارية شركات الاتصالات و شركات خدمات البنية التحتية كالماء و الكهرباء و التي توفر قواعد بياناتها المبيعة معلومات قيمة حول الأفراد و الشركات تستخدم للأغراض تقييم طلبات الاقتراض المقدمة من قبلهم . و بالنسبة للدول العربية تقوم المصارف المركزية في عدد منها بإدارة " سجل الاقتراض " حيث يتوفر هذا السجل في كل من الأردن و الإمارات و تونس و الجزائر و جيبوتي و عمان و فلسطين و قطر . الخ ، أما مكاتب الاستعلام الائتماني فهي محدودة في الدول العربية حيث تقتصر على الإمارات والبحرين و السعودية و الكويت و مصر ، ففي السعودية فقد تم إنشاء شركة " سمة " من قبل 10 مصارف عامة في السعودية حيث وفرت مؤسسة النقد العربية السعودي التسهيلات الضرورية بالإقامة هذه الشركة و مارست أعمالها بدأ من عام 2004 ، في حيث تم الإعلان عن تأسيس شركة " استعلام " في عام 2005 كأول مكتب للاستعلام عن المقترضين مملوك من قبل 27 مصرف تجاري و صندوق التنمية الاجتماعية ، و من المتوقع أن تباشر هذه الشركة عملها قريبا ، أما في الإمارات فقد تم إنشاء مكتب للاستعلام الائتماني في عام 2007 يقوم بتوفير معلومات ائتمانية مصدرها جهات حكومية و مؤسسات مصرفية ، و أخيرا فقد عمد المصرف المركزي في المغرب مؤخرا إلى تحويل إدارة قاعدة بيانات المخاطر الائتمانية من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

و على صعيد كفاءة الاستعلام الائتماني في الدول العربية ، يشير مؤشر الاستعلام * الائتماني أن السعودية تحضى بأفضل كفاءة ائتمانية بين الدول العربية ، يليها في المرتبة الثانية كل من الإمارات و تونس و لبنان و مصر ، و يتجاوز مؤشر الاستعلام الائتماني في هذه الدول مثليه في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية كمجموعة ، و الجدول التالي يوضح الاستعلام و الائتمان في بعض الدول العربية .

جدول رقم (11) : الاستعلام الائتماني في بعض الدول العربية

الدولة	مؤشرات الاستعلام الائتماني ²	نسبة معلومات الائتمان المتوفر إلى عدد السكان البالغين(1)
--------	---	--

¹ - جمال الدين زروق ، نفس المرجع ، ص، 26 .

* - يقيس مؤشر الاستعلام الائتماني الذي يعده البنك الدولي ، قدر أنظمة استعلامات الائتمان القائمة على تسهيل الاقتراض اعتمادا على مدى تغطية المعلومات الائتمانية ، و نوعية هذه المعلومات و سهولة الحصول عليها ، و يتراوح هذا المؤشر بين كأفضل كفاءة للاستعلام .

² - يتراوح مؤشر الاستعلام الائتماني بين 096 ، حيث تمثل 6 أفضل كفاءة للاستعلام الائتماني و 0 أدنى كفاءة

مكاتب الاستعلام الانتماني ²	سجل الاقتراض ¹			
-	1.0	2	الأردن	
7.7	6.5	5	الإمارات	
-	14.9	5	تونس	
-	0.2	2	الجزائر	
-	-	6	السعودية	
-	-	0	سوريا	
-	-	0	العراق	
31.2	-	2	قطر ³	
-	2.4	2	المغرب ⁴	
58.4	8.4	4.8	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	
17.6	4.6	4.1	أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى	
33.1	8.7	3.3	أمريكا اللاتينية و جزر الكاريبي	
9.7	4.8	2.9	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا جنوب آسيا	
2.6	0.7	2.1	شرق آسيا و المحيط الهادي	
11.3	7.2	2.0	أفريقيا جنوب الصحراء	
4.8	2.5	1.4		

المصدر: جمال الدين زروق ، المرجع سبق ذكره ، ص 30

II-3-4- نظم تأمين الودائع المصرفية :

على الرغم من تنوع أساليب الرقابة و الإشراف التي تمارسها المصارف المركزية للتأكد من سلامة أوضاع المصارف التجارية ، إلا أن المصارف التجارية تبقى عرضة للصدمات أو الخسائر التي قد تؤدي إلى بعض الأحيان إلى إفلاس بعضها .

و يتوفر نظام التأمين الودائع في كل من الجزائر و الأردن و لبنان و المغرب و عمان و السودان و اليمن ، و في عام 2002 ، تم إطلاق المؤسسة الدولية لمؤني الودائع في سويسرا كمؤسسة مستقلة تهدف إلى المساهمة في تحقيق استقرار النظم المالية عن طريق تشجيع التعاون الدولي بين مؤسسات تأمين الودائع في كل من الأردن و لبنان و المغرب و السودان في عضوية هذه المؤسسة الدولية.

و تتميز أنظمة تأمين الودائع لدى المصارف التجارية في الدول العربية بكونها إجبارية ، حيث يفوض على المصارف التجارية في هذه الدول المشاركة في هذا النظام ، كما أن جميعها تحدد مبلغ أعلى للتعويض للمودع الواحد لكل مصرف تجاري باستثناء الجزائر التي تحدده لكل حساب ، و يشرف البنك المركزي في كل من المغرب و عمان على إدارة نظام ضمان الودائع في حين يتولى الإشراف على هذا النظام مؤسسة مستقلة في كل من الأردن و لبنان و مجلس لحماية الودائع في البحرين ، و يغطي النظام الودائع بالعملة الأجنبية إلى جانب العملة المحلية في كل من البحرين و المغرب و عمان و لبنان ، في حين أنه يقتصر على تغطية الودائع بالعملة المحلية في كل من الأردن و الجزائر و السودان و تساهم الحكومة و المصارف التجارية معا في تمويل نظام ضمان الودائع في كل من الجزائر و عمان و لبنان في حين تقوم المصارف التجارية بتمويل هذا النظام بالكامل في كل من الأردن و البحرين و المغرب ، و تجدر الإشارة إلى أن أنظمة ضمان الودائع اكتسبت أهمية كبيرة نتيجة انعكاسات الأزمة المالية

1 - يدار سجل الاقتراض من قبل القطاع العام

2 - مكاتب الاستعلام الانتماني مملوكة ومدارة من قبل القطاع الخاص .

3 - لا تتوفر معلومات عن سجل الاقتراض في قطر

4 - قام مؤخرا بتحويل إدارة قاعدة بيانات المخاطر الانتمانية من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

(-) - تعني عدم وجود مكتب استعلام انتماني أو سجل اقتراضي

العالمية على القطاع المصرفي ، حيث وفرت الثقة للمودعين بسلامة المصارف التجارية ، في ظل تعرض العديد منها لخسائر وفرت في الدول المتقدمة ، و عند بروز الأزمة قامت بعض الدول العربية بزيادة الحد الأعلى للتغطية في أنظمة ضمان الودائع لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي .¹

II-4-4- الالزام بالمعايير المحاسبية المتبعة على المستوى العالمي :

تبع غالبية الدول العربية المعايير المحاسبية العالمية ، و تفرض الأنظمة الرقابية في الدول العربية على المؤسسات المالية توفير حسابات موحدة لكل الفروع المصرفية و غير المصرفية التابعة لها ، كما يتعين على المصارف في الدول العربية نشر البيانات عن البنود المسجلة خارج الميزانية ، و توفيرها للسلطات الرقابية و للجمهور ، و تتحمل المصارف المسؤولية القانونية لدقة و صحة المعلومات التي تنشرها ، حيث تفرض السلطات الرقابية عقوبات على المصارف التي لا تلتزم بصحة البيانات المنتشرة و في بعض الأحيان عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز 6 أشهر ، كما هو في البحرين و الجزائر ، أو دفع غرامات مالية ، و التي يختلف مقدارها من دولة إلى أخرى .²

II-4-5- الحوكمة في القطاع المصرفي :

تحتل الحوكمة في القطاع المصرفي مكانة هامة نظرا لأهمية القطاع في التنمية الاقتصادية و الاستقرار المالي فهي تمكن من تقوية الإدارة السليمة للمخاطر و تحسين فعالية توزيع الموارد ، و بمقتضى ذلك تحسين الشفافية و وضع إطار واضح يحكم مسؤوليات مجلس الإدارة الذي يحدد إستراتيجية المصرف و يحافظ على حقوق المودعين ، و لذلك فمن المهم أن يحظى مجلس الإدارة بالاستقلالية في اتخاذ القرار و أن يخضع لمراقبة و محاسبة المساهمين في رأس المال³، تعتبر الحوكمة في الصيرفة الإسلامية في غاية الأهمية نظرا لتحمل المخاطر من قبل المصارف و العملاء ، الأمر الذي يعني أن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية و كذلك لدى المقترضين تعد من أهم عوامل نجاح هذه الصناعة ، و تختلف تجارب الدول العربية في تحسين الحوكمة في القطاع المصرفي ، و ذلك بالرغم من انتهاج معايير لجنة بازل 1 ، كما يمكن للسلطات الرقابية في معظم الدول العربية باستثناء عمان ، أن توقف توزيع الأرباح أو العلاوات عند الضرورة ، غير أن السلطات الرقابية لديها الصلاحيات بإعلان إفلاس مصرف محلي ، كما في الأردن و الإمارات و البحرين و الجزائر و السعودية و السودان و عمان و قطر و مصر و المغرب فقط ، مع ملاحظة أن قرار الإفلاس يخضع في النهاية للقضاء في هذه الدول باستثناء السعودية و قطر و السودان و بالإضافة يسمح القانون في معظم الدول العربية بتدخل السلطات الرقابية عند تدهور قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته المالية عند مستوى معين يحدد القانون باستثناء الأردن و البحرين و السعودية ، و بالإضافة إلى ما سبق تناطا بالسلطات الرقابية في جميع الدول العربية ، باستثناء لبنان ، صلاحيات هامة في تغيير أو إعفاء المدراء بموجب قرار قضائي في جميع الدول العربية باستثناء عمان و السعودية و الإمارات و لبنان و مصر .⁴

III- تطور القطاع المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1998-2009)

يعد تطور القطاع المصرفي من أولويات الدول العربية نظرا للدور الحيوي لهذا القطاع في تجميع المدخرات من أصحاب الفوائض المالية وتوجيهها لتمويل الاستثمارات التي تحقق مرد ودية أعلى ، و تدعم النمو الاقتصادي من خلال التأثير بالزيادة على الناتج المحلي الإجمالي، ولمعرفة حقيقة طبيعة العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الدول العربية ، قمنا بدراسة حالة 17 دولة عربية خلال الفترة (1998-2009)، من خلال بناء نموذج إحصائي بالاعتماد على البيانات المتاحة.

III-1- تعيين نموذج تطور القطاع المصرفي و علاقته بالنمو الاقتصادي في الدول العربية:

¹ - جمال الدين زروق و اخرون ، نفس المرجع ، ص 31 .

² - جمال الدين زروق ، نفس المرجع ، ص 31 .

³ - جان ديرمين ، الحوكمة في القطاع المصرفي ، عن الموقع :

<http://www.alaqt.com/2011/05/23/article-541210.html>.

⁴ - جمال الدين زروق ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

إن الدراسة المعتمدة في هذا البحث تقوم على إعداد نموذج لتطوير القطاع المصرفي و أثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1998- 2009) سوف نهتم في هذا المطلب بتعيين النموذج

III-1-1-1 تحديد متغيرات النموذج :

تتمثل أول خطوة لتحديد نموذج تطور القطاع المصرفي في تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج انطلاقاً من القاعدة النظرية الاقتصادية و المعلومات المتاحة عن متغيرات النموذج من الدراسات القياسية التي تم التطرق لها في الفصل السابق و عليه سوف نحدد في هذا الجزء كل من المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و المتغيرات المراقبة .

أولاً-تحديد المتغير التابع:

إن المتغير التابع المراد دراسته في هذا البحث هو النمو الاقتصادي و ذلك من خلال معرفة ما إذا كان لتطور القطاع المعرفي تأثير عليه . و بالتالي سوف نعتمد على الناتج المحلي الإجمالي الفردي PIBper لتمثيله .

ثانياً- تحديد المتغيرات المستقلة:

بما أننا نريد أن نعرف أثر تطور القطاع المعرفي على النمو الاقتصادي. بالتالي سوف نعتمد على مؤشرين لتطور القطاع المعرفي هما:

-نسبة السيولة المحلية* على الناتج المحلي الإجمالي و نرمز لها بالرمز M

-نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي و نرمز لها بالرمز crédit

ثالثاً- تحديد المتغيرات المراقبة :

سوف نعتمد في النموذج مجموعة من التغيرات ذات التأثير على النمو الاقتصادي وهي:

_ معدل الاستثمار (Tinv) و يساوي قيمة الاستثمار الإجمالي على الناتج المحلي الجمالي .

_ معدل الانفتاح الاقتصادي (Touv) و يساوي قيمة الصادرات مضافاً إليها الواردات على الناتج المحلي الإجمالي.

_ معدل التضخم (Inf).

III-2-1-2-1 تحديد الشكل الرياضي للنموذج والطريقة المناسبة للقياس:

بعد أنقمنا بتحديد متغيرات النموذج ،نقوم في هذه المرحلة بتحديد الشكل الرياضي للنموذج وكذلك بتحديد الطريقة المناسبة للقياس (التقدير).

أولاً-تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

تبين الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها لتحديد أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي ،وجود العديد من الإشكالات التي تأخذها المعادلات السلوكية للمتغير التابع ،وأهمها الشكل الخطي و الشكل غير الخطي. وسوف نعتمد في دراستنا على الشكل الخطي للنموذج:

$$PIBper = B_0 + B_1 Df + B_2 Tinv + B_3 Touv + B_4 Inf + \mu_t$$

حيث أن : B_0 : تعكس تأثير جميع المتغيرات التفسيرية التي لم تؤخذ في الحسبان في النموذج.

B_1 : تمثل نسبة التغير في النمو الاقتصادي عند التغير في التطور المصرفي بوحدة واحدة.

B_2 : تمثل نسبة التغير في النمو الاقتصادي عند التغير في معدل الاستثمار بوحدة واحد

B_3 : تمثل نسبة التغير في النمو الاقتصادي عند التغير في معدل الانفتاح الاقتصادي بوحدة واحدة.

B_4 : تمثل نسبة التغير في النمو الاقتصادي عند التغير في معدل التضخم بوحدة واحدة.

μ_t : تمثل حد الخطأ العشوائي.

ثانياً-تحديد الطريقة المناسبة للقياس:

توجد العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لعملية القياس في ميدان العلوم الاقتصادية، وأهم هذه الطرق نجد الطرق الخاصة بالمعادلة الواحدة وبالخصوص نذكر طريقة المربعات الصغرى العادية ،ونظراً لان الهدف من بناء النموذج هو معرفة هل يوجد تأثير لتطور القطاع المصرفي من خلال المؤشرات التي تمثله على النمو الاقتصادي ،وبما أن

* - تشمل السيولة المحلية (M2) :النقد+شبه النقد

النموذج يحتوي على معادلات سلوكية منفردة، فان أنسب طريقة لتقديره هي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لان تقديراتها تمتاز بأنها خطية، غير متميزة، وذات أصغر تباين.

III-2- تقدير نموذج تطور القطاع المصرفي و علاقته بالنمو الاقتصادي في الدول العربية:

بعد تعيين نموذج تطور القطع المصرفي وتحديد شكله الرياضي والطريقة المناسبة لقياسه، تأتي مرحلة تقدير النموذج والتي تمثل في تقدير معاملات النموذج وذلك بعد جمع وإعداد كافة البيانات اللازمة لعملية التقدير.

III-2-1- تجميع البيانات:

نفرض تقدير معاملات النموذج ثم جمع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات التي تضمنها النموذج من مصادر مختلفة أهمها: صندوق النقد العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، صندوق النقد الدولي، مؤتم الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهذه البيانات هي بيانات سلسلة تقاطعية عن 17 دولة عربية توفرت فيها البيانات خلال الفترة الممتدة بين (1998-2009).

III-2-2- إعداد البيانات :

عند القيام بعملية تجميع البيانات، طرح مشكل بسيط وهو اختلاف الوحدات النقدية، ولأجل ذلك تم تحويل كل البيانات إلى الدولار الأمريكي، وهذا بسعر الصرف المتوسط لكل فترة (سنة)، كذلك ولتلافي عدم تجانس البيانات تم أخذ اللوغاريتم العشري لبيانات النمو الاقتصادي، وقد تم تقسيم فترة الدراسة الممتدة على 12 سنة إلى أربع فترات جزئية، تمتد كل فترة إلى أربع سنوات، ويمكن توضيح نتائج إعداد البيانات في الملحق رقم (01).

III-2-3- تقدير معاملات النموذج:

لقد تم الاعتماد على البرمجية الإحصائية « SPSS version 15 » لإجراء عملية التقدير، والنتائج المتحصل عليها معروضة في الملحق رقم (02)، ونلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (12): نتائج تقدير نموذج تطور القطاع المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

	المتغير التابع: النمو الاقتصادي	جميع الدول		الدول النفطية		الدول غير النفطية	
		(01)	(02)	(03)	(04)	(05)	(06)
الثابت B ₀	المعلمة B	2,931	2,917	2,582	3,072	2,770	2,859
	الانحراف المعياري δ	0,297	0,284	0,484	0,328	0,212	0,243
	اختبار ستودنت t	9,860	10,288	5,330	9,364	13,066	11,778
	مستوى المعنوية Sig	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
نسبة السيولة المحلية M	المعلمة B	-0,098		1,219		0,400	
	الانحراف المعياري δ	0,192		0,648		0,095	
	اختبار ستودنت t	-0,508		1,880		4,225	
	مستوى المعنوية Sig	0,614		0,073		0,000	
نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص Credit	المعلمة B		0,828		1,838		0,827
	الانحراف المعياري δ		0,415		0,500		0,281
	اختبار ستودنت t		1,998		3,678		2,938
	مستوى المعنوية Sig		0,052		0,001		0,008
معدل الاستثمار Tin	المعلمة B	0,498	0,227	0,895	0,418	-0,104	-0,792
	الانحراف المعياري δ	0,966	0,938	1,010	0,845	0,940	1,090
	اختبار ستودنت t	0,516	0,242	0,886	0,494	-0,111	-0,727
	مستوى المعنوية Sig	0,906	0,810	0,385	0,626	0,913	0,476
معدل النفتاح الاقتصادي Tou	المعلمة B	0,757	0,386	0,503	0,115	0,123	0,211
	الانحراف المعياري δ	0,277	0,290	0,360	0,332	0,182	0,210

	اختبار سنيودنت t	2,731	1,333	1,398	0,346	0,674	1,006
	مستوى المعنوية Sig	0,009	0,189	0,176	0,733	0,506	0,327
معدل التضخم Inf	المعلمة B	-0,987	-0,990	0,931	-1,147	0,554	0,498
	الانحراف المعياري δ	2,093	2,009	2,491	2,182	1,335	1,562
	اختبار سنيودنت t	-0,471	-0,493	0,374	-0,525	0,415	0,319
	مستوى المعنوية Sig	0,640	0,625	0,712	0,605	0,683	0,753
	عدد الدول	17	17	09	09	08	08
	عدد المشاهدات	51	51	27	27	24	24
	R ₂	0,184	0,245	0,289	0,489	0,665	0,553
F	Valu	2,6	3,739	2,238	5,266	9,425	5,879
	Sig	0,048	0,01	0,098	0,004	0,000	0,003

III-3-تقييم نموذج تطور القطاع المصرفي و علاقته بالنمو الاقتصادي في الدول العربية:

بعد الانتهاء من تقدير معاملات نموذج تطور القطاع المعرفي و علاقته بالنمو الاقتصادي و الحصول على قيم رقمية من خلال استخدام بيانات سلسلة تقاطعية. تأتي مرحلة تقييم المعلمات المقدرة باستخدام مختلف الاختبارات الاقتصادية.

III-3-1-تقييم المعادلة السلوكية التي تعتمد مؤشر السيولة المحلية:

سوف نتعرض فيما يلي إلى تقييم المعادلة السلوكية الممثلة لنموذج النمو الاقتصادي مع اعتماد مؤشر نسبة السيولة المحلية كمتل للقطاع المصرفي، و لقد قمنا بإجراء تقدير لهذه المعادلة عبر ثلاث مراحل و ذلك باعتماد كل دول العينة، ثم تم تقسيم العينة إلى دول نفطية و دول غير نفطية و هذا ما توضحه الأعمدة رقم (1)، (3)، (5) في الجدول رقم (06)

أولاً-بالنسبة لكل دول العينة:

نلاحظ من بيانات العمود (1) أن المعلمة المتعلقة بنسبة السيولة المحلية ذات إشارة سالبة و لكنها غير معنوية إحصائياً، و بالتالي فإن اختبار سنيودنت يرفض هذه المعلمة ، كذلك نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2=0,184$ وهي قيمة متدنية، أي أن هناك عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي ولم تؤخذ بعين الاعتبار في النموذج، و الجدول الموالي يوضح الارتباطات الجزئية للنموذج المتعلق بجميع الدول. جدول رقم (13): الارتباطات الجزئية للنموذج المتعلق بجميع الدول.

	PIBper	M	Credit	Tinv	Touv	Inf
PIBper	1	0,122	0,454**	0,170	0,416**	-0,095
M		1	0,582**	0,114	0,431**	-0,116
Credit			1	0,278*	0,580*	-0,029
Tinv				1	0,278*	0,168
Touv					1	-0,121
Inf						1

*-معنوية عند $\alpha = 1\%$

**معنوية عند $\alpha = 10\%$

ثانياً-بالنسبة للدول النفطية*:

من بيانات العمود رقم (03) في الجدول (06)، نلاحظ أن المعلمة المتعلقة بنسبة السيولة المحلية و المقدرة ب 1,219 هي معنوية إحصائياً عند $\alpha = 7,3\%$ ، و بالتالي فهي مقبولة إحصائياً.

*-الدول النفطية هي: الامارات، البحرين، الجزائر، السعودية، عمان، قطر، الكويت، ليبيا، اليمن

نلاحظ أيضا أن قيمة معامل التحديد تقدر ب 0,289، وتعتبر نسبة منخفضة، أما معاملات الارتباط الجزئي بين متغيرات النموذج فنعرضها في الجدول الموالي:

جدول رقم (14): الارتباطات الجزئية للنموذج المتعلق بالدول النفطية.

	PIBper	M	Credit	Tinv	Touv	Inf
PIBper	1	0,412*	0,689**	0,171	0,392*	0,080
M		1	0,444*	-0,144	0,306	-0,087
Credit			1	0,170	0,477*	0,219
Tinv				1	0,102	0,327
Touv					1	-0,060
Inf						1

*-معنوية عند $\alpha = 1\%$ ، **معنوية عند $\alpha = 10\%$

نلاحظ من الجدول السابق أن الارتباط الجزئي بين نسبة السيولة المحلية و النمو الاقتصادي يقدر ب 412,0 بمعنوية إحصائية قدرها 5%، و بالتالي هناك ارتباط أو علاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي، و هي متوسطة عموما.

بالعودة إلى الجدول رقم (12) نجد أن قيمة F المحسوبة تقدر ب 2,238 وهي معنوية إحصائيا عند $\alpha = 9,8\%$ ومن المعلوم أن اختبار فيشر يفيد في معرفة معنوية النموذج الكلية، كذلك يفيد في معرفة مدى سلامة الشكل الرياضي المختار للنموذج.

ثالثا-بالنسبة للدول غير النفطية :

على عكس النتائج السابقة فإن نسبة السيولة المحلية تعتبر كمتغير مؤثر بقدر كبير على النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعلمة الخاصة به 0,4 بمستوى معنوية 0,000، ما يؤكد هذا الفرض هو قيمة معامل التحديد التي بلغت 0,665، و كذلك معامل الارتباط الجزئي الذي بلغت قيمته 0,807، حيث يعرض الجدول رقم (15) هذه النتائج جدول رقم (15): الارتباطات الجزئية للنموذج المتعلقة بالدول غير النفطية.

	PIBper	M	Credit	Tinv	Touv	Inf
PIBper	1	0,807**	0,722**	0,327	0,583**	-0,170
M		1	0,697**	0,366	0,627**	-0,283
Credit			1	0,515*	0,682**	-0,330
Tinv				1	0,662**	-0,207
Touv					1	-0,157
Inf						1

*-معنوية عند $\alpha = 1\%$ ، **معنوية عند $\alpha = 10\%$

تؤكد قيمة F الجدولية ما توصلنا إليه من معنوية النموذج الكلية حيث بلغت قيمتها 9,425 بمستوى معنوية قدره 0,000.

III-2-3-تقييم المعادلة السلوكية التي تعتمد مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص :

على غرار المراحل السابقة سوف نقوم بإجراء مختلف الاختبارات الإحصائية على المعادلة السلوكية المعادلة السلوكية المعتمدة على مؤشر نسبة القروض الخاصة.

أولا-بالنسبة لكل دول العينة:

بالعودة إلى الجدول رقم (6) يعرض العمود رقم (2) مختلف نتائج عملية التقدير، حيث نجد أن قيمة المعتمدة الخاصة بمتغير التطور المصرفي تبلغ 0,828 بمستوى معنوية قدره 5,2%، أي أن اختبار ستيودنت يقبل هذه القيمة، كذلك نجد أن قيمة معامل التحديد تبلغ 0,245، أما بالنسبة لمعامل الارتباط الجزئي المعروف في الجدول رقم (13) فتبلغ قيمته 0,454

ثانيا-بالنسبة للدول النفطية :

المعلمة الممثلة لنسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص ذات معنوية إحصائية، كما تبلغ قيمة معامل التحديد 0,489 أي أن 48,9% من التغير في النمو الاقتصادي يعود إلى التغيير في خط الانحدار المتعددة المعتمد، و تبلغ

قيمة معامل الارتباط الجزئي بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص و بين النمو الاقتصادي 0,689 ، و هي نسبة معتبرة.

ثالثاً-بالنسبة للدول غير النفطية:

بالعودة إلى الجدول رقم(12) نلاحظ من النتائج التي يعرضها العمود رقم (6) ، أن قيمة معلمة نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص معنوية إحصائياً، كما تبلغ قيمت معامل التحديد 0,553 كذلك نلاحظ من الجدول رقم (15) أن قيمة معامل الارتباط الجزئي 0,722 و التي تعتبر أيضا نسبة مرتفعة و مهمة .

أما فيما يتعلق باختبار فيشر، فنلاحظ أن قيمته معنوية إحصائياً في الحالات الثلاثة السابقة. من خلال النتائج المتحصل عليها بعد تقييم نموذج تطور القطاع المصرفي و أثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1998-2009)، يمكن أن نعتبر أنه توجد علاقة بين المتغيرين المدروسين، خصوصا النتائج التي أعطتها عملية التقدير الخاصة بمؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت معنوية في كل الحالات المتعددة.

و لقد كانت معنوية النماذج مرتفعة خصوصا بعد تقسيم الدول العربية هيكلية على أساس الموارد النفطية حيث وجدنا أن كلا ما المؤثرين المعتمدين قد اثر على النمو الاقتصادي.

الخلاصة

بذلت الدول العربية الكثير من الجهود لإصلاح و تحرير القطاع المصرفي ، بعضها ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل والبعض الآخر في إطار توجهها نحو الانفتاح الذي انتهجته في وقت مبكر .

وقد مكن ذلك غالبية الدول العربية من تحقيق الإصلاحات تضمنت تحرير أسعار الفائدة و إزالة القيود على الائتمان و تحسين الرقابة المصرفية و تقوية الإطار التنظيمي و القانوني للقطاع المصرفي وذلك من خلال تبني قوانين مصرفية جديدة والارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية كما ركزت هذه الإصلاحات على تعزيز استقلالية البنوك المركزية في اختيار الأدوات المناسبة لإدارة السياسة النقدية ،مع توجه واضح لاعتماد الأدوات الغير مباشرة التي تلعب دورا هاما في تطوير القطاع المصرفي .

ولقد تبين من خلال الشواهد الإحصائية أن القطاع المصرفي في الدول العربية حقق ، بشكل عام أداء جيد بتأثيره على النمو الاقتصادي ، فقد تبين لنا أن النمو الاقتصادي مرتبط بمدى تطور القطاع المصرفي في الدول العربية ، فمثلا نجد أنه يتأثر بنسبة كبيرة بالقروض الممنوحة للقطاع الخاص ، كواحدة من بين المؤشرات المؤثرة عليه.

إن القطاع المصرفي يعتبر الركيزة الأساسية لدفع عملية التنمية ، فقد أصبحت البنوك تؤدي دورا مهما في توفير التمويل ، و نظرا للأهمية الكبرى للقطاع المصرفي ، يجب تكييفه مع كل المتغيرات و الظروف ، خاصة مع الدخول في اقتصاد السوق الذي يستدعي رفع القيود الحكومية على تصرفاته و نشاطاته ، وتبني سياسة التحرير المصرفي ، هذه السياسة التي أفرزتها الساحة المصرفية العالمية و ما صاحبها من تأثير واسع على الأنظمة المصرفية في أي دولة ، الأمر أدى إلى توسيع دائرة أعمالها لتشمل تطوير أداء الخدمات المصرفية ، و الاهتمام بالجودة التي تعتبر أهم مدخل لزيادة القدرة التنافسية .

تكتسي العلاقة بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي أهمية قصوى في ظل توجه العديد من الدول ، و منها الدول العربية إلى تحرير قطاعاتها التمويلية في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل العولمة المالية إيماناً منها بدورها في تهيئة البنية الملائمة لدعم القطاع الخاص ، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وإحداث نمو اقتصادي سريع و مستدام ، حيث يؤثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات من أجل تحفيز الاستثمار و حشد رأس المال ، وبالتالي يساعد على زيادة الإنتاجية ، بالإضافة للقطاع المصرفي فقد حدث واقع إيجابي من حيث تعزيز التداول و تخفيض كلفة المعاملات و المعلومات وإدارة المخاطر ، و تنويعها . ولكن فعالية القطاع المصرفي تبقى رهينة تخلصه من التشوهات التي من شأنها الحد من كفاءته و قدرته على إيصال الخدمات المصرفية و تنويعها ، والتي اتصفت بها جميع الدول النامية و العربية اثر استقلالها. ولازالت إلى حد ما إلى يومنا هذا.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى :

- يتمثل القطاع المصرفي في زيادة التعامل بالوساطة المالية : تؤكد على صحة هذه الفرضية ، حيث أن تطور القطاع المصرفي يتمثل في زيادة التعامل بالوساطة المالية ، في ظل تخفيض تكاليف المعاملات و توفير المعلومات و سيادة المنافسة .

الفرضية الثانية :

- مفهوم التنمية الاقتصادية أشمل و أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي : هذه الفرضية صحيحة فالتنمية الاقتصادية هي الإطار العام و الضروري للنمو الاقتصادي ، فالتنمية الاقتصادية أشمل و يمثل النمو عمودها الفقري .

الفرضية الثالثة :

- لا توجد علاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي : نرفض هذه الفرضية و نقبل الفرضية البديلة و التي محتواها أنه " توجد علاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي". و هذا ما أثبتته النظرية الاقتصادية و الدراسات الواقعية التي تعرضنا لها في الفصل الثالث .

الفرضية الرابعة :

- لا يوجد تأثير لتطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول العربية : نرفض هذه الفرضية و نقبل الفرضية البديلة لها التي تنص على أنه "يوجد تأثير لتطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول العربية" ، حيث أثبتت الدراسة الإحصائية التي تم إعدادها في الفصل الرابع هذا الاختبار.

نتائج البحث :

من خلال دراستنا توصلنا إلى :

- للقطاع المصرفي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- القطاع المصرفي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تخصيص الادخار ،تحسين توزيع رأس المال ، والتأثير على معدل الادخار الخاص.
- هناك ارتباط بين مؤشرات التطور المالي و مصادر النمو الاقتصادي.
- في الدول العربية هناك علاقة مرحة ذات معنوية إحصائية بين نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص و النمو الاقتصادي ، في حين لا توجد علاقة بين نسبة السيولة المحلية في الدول العربية و النمو الاقتصادي.
- بالنسبة للدول النفطية تأثير نسبة السيولة المحلية على النمو الاقتصادي متوسط عموما ، أما في الدول غير النفطية تؤثر نسبة السيولة المحلية على النمو الاقتصادي بقدر كبير.
- في الدول النفطية يرتبط النمو الاقتصادي إلى حد كبير بنسبة القروض الممنوحة لقطاع الخاص ، وهذا يعني أن هذه الدول تعتمد على القروض لتمويل الاستثمارات الخاصة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي و كذلك الدول الغير نفطية.
- عموما يؤثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

التوصيات :

من خلال إعداد هذا البحث نوصي بما يلي :

- خصخصة البنوك العامة في الدول العربية لزيادة المنافسة بينها و تطويرها أكثر.
- إعادة النظر في النظام المصرفي لهذه الدول عن طريق زيادة الرقابة و الشفافية.
- طرح الحلول الحقيقية للنهوض بالقطاع المصرفي في الدول العربية.
- الاهتمام بتمويل المشاريع التنموية الأكثر إنتاجية.
- تنويع الخدمات المصرفية وتقليل المخاطر ، و تخفيض تكاليف المعاملات و المعلومات لجلب المستثمرين الخواص مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو.
- زيادة التعمق المالي.
- السماح بتوجيه قروض البنوك العامة نحو الائتمان وفق عناصر المنافسة و المرדودية.

أولا - المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

- 01- إبراهيم على ، الحمداني شيرين ، مؤسسات مالية متخصصة ، دار الصفاء للنشر ، الأردن ، 1990 .
- 02- إبراهيم مشورب ، التخلف و التنمية ، دراسات اقتصادية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2002 .
- 03- إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية ، دار هومة ،الجزائر ، دون سنة نشر.
- 04- السيد الحسيني ، التنمية و التخلف ، دار المعارف ، لبنان ، 1985 .
- 05- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2003 .
- 06- جبار محفوظ ، البورصة و موقعها من سوق العمليات المالية،الجزء الأول ، مطبعة هومة ، 2002 .
- 07- حسن كريم حمزة ، العولمة المالية و النمو الاقتصادي ، دار صفاء ، عمان ، الأردن ، 2011 .
- 08- خليج حسن خلف ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار الكتاب العالمي ، عمان ، 2008 .
- 09- رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن ،2007.
- 10 - رمزي زكي ،العولمة المالية ، دار المستقبل العربي ، مصر ، 1999 .
- 11- روبرت سولو ، نظرية النمو ،ترجمة ليلي عبود ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان ،2000.
- 12- رونالد ماكينون ، ترجمة طيب لطرش، سعاد لطنبولي ، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد ، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية ، مصر ، 1996 .
- 13- طارق عبد العمال حماد ، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 .
- 14- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001 .
- 15- عبد الله محمد قسم السيد ، التنمية في الوطن العربي ، دار الكتاب الحديث ، دون نشر ، 1999 .
- 16- عبد النعيم محمد مبارك ، مبادئ علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 .
- 17- عصام عمر مندور ، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية ، المنهج النظرية القياس ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2011 .
- 18- مالكوم جيلز و آخرون ،اقتصاديات التنمية ، دار المريخ ، السعودية ، 1995 .
- 19- محمد حسن خليل ،إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة ، دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2009 .
- 20- محمد حسن خليل ،إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة ، دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان .
- 21- محمد صالح الحناوي ، السيد عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية ، البورصات و البنوك التجارية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 .
- 22-محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 .
- 23- محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمان سير أحمد ،التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 .
- 24-محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ،التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2006 .
- 25- محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي ، دار القاهرة ،مصر، 2001 .
- 26-مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظرية و سياسات و موضوعات ، دار وائل ، الأردن ، 2007 .
- 27- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد حسن حسني ، محمود حامد محمود ، دار المريخ، السعودية ، 2006 .

ب-المذكرات والأطروحات الجامعية:

- 01- أوزيني حنان و آخرون ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية بين البنوك الجزائرية_ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص تمويل التنمية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة 08 ماي قالمة 1945 ، قالمة ، 2011 .
- 02- بطاهر علي ، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثار ما يلي تعينه بندرات و تمويل التنمية ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2006 .
- 03- دريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظمة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006.

04- رامي إبراهيم حاجي ، أثر تحرير القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الأردن ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، 2005 ، ص، ص 35،

05- رمزي فؤاد ميخائيل أبوغزالة، أثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي،الأردن(حالة تطبيقية للفترة 1968-1988)،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، الأردن،1991.

06- سهيلية شهرزاد ، سهيلية منال ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات ، نيل شهادة الماستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نفود و مؤسسات مالية ، جامعة 08 ماي 45 ، قالمة .

07-لعفيفي الدراجي ، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية ، في الجزائر للفترة (1986 – 2004) ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 45 قالمة ، 2005 ، 2006 .

ج-المداخلات:

01- بن طلحة صليحة ، معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، مداخله في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2004.

02- برودي نعيمة ، بلوبي عبد القادر ، تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين...؟ ، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ، جامعة بسكرة ، 21 – 22 نوفمبر 2006 .

03-جاسم المناعي ، تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي ، مداخله في الندوة التي عقدها معهد السياسات الاقتصادية في صندوق النقد الدولي ، الإمارات ، 2003 .

04- ابراهيم بن صالح العمر،علي شريف عبد الوهاب ورده، خدمات الوساطة المالية والمصرفية في الاقتصاد المصري، وقدرته التأثير في النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية،2007.

د- المجلات، الدوريات والتقارير:

01-ابراهيم أونور، تطور أسواق المال و التنمية، مجلة جسر التنمية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

02-التقارير الاقتصادية العربية الموحدة،صندوق النقد العربي،من 2000إلى 2011.

03- جمال الدين زروق و آخرون ، اوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية و تحديات الأزمة المالية العالمية ، تقرير صندوق النقد العربي ، سبتمبر 2009 ، الطبعة الأولى .

04-على أحمد اللبليل و آخرون ، تطور الهيكل المالي و النمو الاقتصادي حالة مصر ، 1974 - 2002 ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، العدد 9 .

05- وليد عبد مولا ، دور القطاع التمويلي في التنمية ، مجلة جسر التنمية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، جويلية ، 2009

ثانيا-المراجع الاجنبية:

أ-المذكرات:

01-Kangni Kpodar, **Développement financière, instabilité financière et croissance économique**, thèse doctorat, Université d Auvergne-Glermont1,France,2006.

ب- المجلات:

01- La porta et all, legal determinants of external finance, the journal of finance , N=3, July 1997.

02-Marco Pagano,**financial markets and growth, European economic**, reviene 37, universiteBoccont, Milan, Italy and CEPR, London, UK, 1993 .

03-Robert G King, Ross Levine, **financial and growth, Schumpeter might be right**, the quarterly journal of economic.vol 108,N 3.Aug 1993.

04-Ross Levine , **Financial development and economique** , viens and agenda , taurnal of economic literature m vol 35 , N2 jun , 1997 .

ج-المقالات:

01-Beck Thors *et All*, **A new database on financial development and structure**, Working paper N2146, the world bank, 1999.

02- DRID , **Financial sector développement** , Departement of International Development, policy devision , 2004 .

03- driss chkiriba ,**Secteur bancaire et financement de la croissance au maroc** , Revue des Economies , Université Moulay Ismail, Maroc , N6 .

04- Ross Levine, **Finance and growth: theory and evidance**, Working paper N10766, National Bureau of Economic Research, Combridge, 2004.

05-Sylviance G .Jeanneney, Kangni Kpoder ,**developpementfinancier, Instabilité financière et croissance economique**, la DOC française, Economie8, prévision,n/174.3/2006.

ثالثا-المواقع الالكترونية:

01-<http://MPRA.ub.uni-mendien.de/18798/MPRAPepenW018798>.

02-<http://mpra.ub.uni-muenchen.de/1880u/MPRAPeperN°804>.

03-<http://www.arab-ency.com/index.php?modul=prencyclopedia8>, Func.

04-<http://ww.arab.api.org/course19/PDF/c19-7-3-PDF>.

05-<http://kam.edu.sa/files/0002132/subjeds/ed3.pdf>.

06-ww.univ-paris13.com.

07- <http://www.alaqt.com/2011/05/23/article-541210.html>.

المخلص

إن تطور القطاع المصرفي يمثل الزيادة في عدد المصارف ، تنوع الخدمات المالية ، و تخفيض تكاليف المعاملات والمعلومات. ومما لاشك أن القطاع المصرفي من أكثر العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، خصوصا في ظل التطورات المتسارعة التي عرفها هذا القطاع، والتي هي نتيجة للتطورات الاقتصادية العالمية من جهة، وسعي الدول إلى تحرير نظمها المالية، رفع القيود والحواجز على عمل المصارف بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية و تحقيق النمو الاقتصادي من جهة أخرى. و بالنظر إلى واقع القطاع المصرفي في الدول العربية ، نجد أن هذه الأخيرة تعتمد على القطاع المصرفي لتمويل مشاريعها التنموية، لذلك يعتبر النمو الاقتصادي في هذه الدول مرتبط بمدى تطور قطاعاتها المصرفية.

الكلمات المفتاحية :

تطور القطاع المصرفي، القطاع المالي، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التحرير المصرفي.

Résumé :

Le développement du secteur bancaire étant l'augmentation du nombre de banques, de services financiers diversifiés, et de réduire les coûts de transaction et d'information.

Il ne fait aucun doute que le secteur bancaire l'un des facteurs les plus influant sur la croissance économique, en particulier à la lumière des développements rapides vus par le secteur, qui est le résultat de l'évolution économique mondiale sur l'une part, et la poursuite des pays à libéraliser leurs systèmes financiers, et la levée des restrictions et des obstacles sur le travail des banques afin de faire avancer la croissance du développement économique, et économique sur l'autre. Compte tenu de la réalité du secteur bancaire dans les pays arabes, nous constatons que celle-ci dépend du secteur bancaire pour financer des projets de développement, est donc la croissance économique dans ces pays est liée au développement de leurs secteurs bancaires.

Mots-clés:

Le développement du secteur bancaire, secteur financière, la croissance économique, développement économique, la libéralisation financière.